

محرر الجلسة رقم 919

التاريخ: الخميس 15 صفر 1435 (19 ديسمبر 2013)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والنصف مساء.
جدول الأعمال: مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المتضمنة بمشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلس المستشارين هاته الجلسة لتدخلات الفرق البرلمانية والمجموعات لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص كل لجنة.
الميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

السيد الرئيس، أنا ابغيت نطرح نقطة نظام تتعلق ما الجدوى من مناقشة الجزء الثاني من المشروع، في حين أنه تم رفض الجزء الأول، فالفصل 36 من القانون التنظيمي للمالية كيقول ما يمكن يتصوت على الجزء الثاني إلا بعد التصويت على الجزء الأول، في حالة الموافقة...

السيد رئيس الجلسة:

ماشي في حالة الموافقة، التصويت على الجزء الأول.

المستشار السيد العربي حبشي:

أنا جاي، اسمح لي، اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

المادة 161 من النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب كيقول...

السيد رئيس الجلسة:

لا، مجلس النواب.

المستشار السيد العربي حبشي:

واسمح لي، واسمح لي...

السيد رئيس الجلسة:

لا، الله يجليك.

المستشار السيد العربي حبشي:

وخليني غير نكمل.

السيد رئيس الجلسة:

ولا، ما نخليكش، راك في مجلس المستشارين، كيفاش؟

المستشار السيد العربي حبشي:

إذا تم رفض الجزء الأول من مشروع القانون المالي...

السيد رئيس الجلسة:

ولا، مجلس النواب، احنا في مجلس المستشارين.

المستشار السيد العربي حبشي:

واسمح لي، أنا جايتك...

السيد رئيس الجلسة:

شوف، هاذ الشي ديال الجلسة راه ما جينا ودردنا الجلسة، راه كانت مناقشة الأمور القانونية والإجراءات القانونية في حالة إذا تم التصويت على الميزانية بالموافقة أو بالرفض، هاذ الشي راه ناقشناه.

المستشار السيد العربي حبشي:

إذا تم التصويت بالرفض على الجزء الأول من مشروع القانون المالي يرفض المشروع برمته، وهاذ الشي صادق عليه المجلس الدستوري. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، لا، إجراءات صحيحة قانونيا، واخا تم التصويت، واخا ماشي بالرفض ولا... المهم ننتقلو للجلسة.
المهم لقد تم في... السيد، الله يجليك، تفضل، تفضل، بالله.

المستشار السيد أحمد التوزي:

أنا نمشي في الاتجاه ديال الأخ على أنه صوت المجلس برفض المداخل ديال الميزانية، وبالتالي ما كاينش مداخل، ونجيو الآن ونبداو نصوتو، كيفاش غادي نديرو؟ الصرف، لا يمكن، ما كاينش منطوق.

السيد رئيس الجلسة:

ما عندنا تصويت، التصويت راه ما كاين.

المستشار السيد أحمد التوزي:

القانون، تصنت، النظام الداخلي ما واضحش في هاذ الموضوع، ما كاينش وضوح، القانون التنظيمي للمالية ما فيش وضوح في هاذ الموضوع، ولكن كاين (une logique)، كاين شي حاجة اللي تتسم...

الله يخليك، والله يخليك، والله يخليك، والله يخليك. المقرر، الله يخليك، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص... ولكن راه ما كاينش، السي الراضي، ما كاينش نص واضح وصرح في هاذ المسألة لا في الدستور ولا في القانون التنظيمي للمالية، تتحملو مسؤوليتنا، تتحملو المسؤولية ديالنا. الله يخليكم، وا السي عبد اللطيف، التسيير احنا باقي ما ابدينا، باقي ما ابدينا.

الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، التقرير ديال اللجنة ولا المقرر يتفضل، المقرر، توزع؟ الآن تم الاتفاق داخل ندوة الرؤساء باش يسلمونا السادة رؤساء الفرق ورؤساء المجموعات المداخلات كتابة، وآراو اعطيهم لنا، صافي، كيفاش صافي؟ اعطيهم لنا يالله، أعطونا المداخلات، الله يخليك، الله يخليكم، اعطيونا.

مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة، وا السي الراضي، الله يخليك، راه عندنا واحد النظام، عندنا إجراءات، راه متبعينها، الله يخليك، الله يجازيكم بخير.

فريق الأصالة والمعاصرة، لا، ولكن راه كاين إجراءات، الله يخليك. التجمع الوطني للأحرار... الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، التقرير، اللجنة ديال.. الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. شكرا السيد المستشار. فريق الأصالة والمعاصرة. الفريق الاستقلالي، كتابة. الفريق الحركي، السي السعداوي. فريق التجمع الوطني للأحرار. الفريق الاشتراكي. الفريق الدستوري.

ولاش احنا دايرين هاذ اللجنة؟ وراه عندنا التقارير ديال جميع اللجان خصنا نتوصلو بها، صافي سير. فريق التحالف الاشتراكي. الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، ابغينا تقرير اللجان الفرعية التي تدخل في لجنة التعليم.

منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل. منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. آش قلت آ المستشار؟ شكرا. منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية. والآن ننتقل للميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة... شكرا، ديال التعليم؟ ننتقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية

(la logique) في الدنيا، ما يمكنك انت تصوت ضد المداخل، ما كاينش المداخل ونجيو ننداو نصوتو ونوزعو على الوزارات، وبالتالي كنظن، أنا كنظن على أنه عندما... وهذي راه المرة الأولى طرات في تاريخ المغرب، وبالتالي لا بد أن يكون هناك نقاش دستوري ونقاش قانوني في هذا الموضوع، في هاذ النازلة، هاذ النازلة أولى في تاريخ المغرب، وبالتالي ما نمشيوش غالطين، نعطيو انطباع للناس للرأي العام على أنه كخربقو، ما خصناش نعطيو هاذ الانطباع. إلى تصوت، أنا، في نظري الشخصي المتواضع، إلى صوتنا ضد المداخل، فالميزانية كلها برمتها راه سقطت، برمتها.

السيد رئيس الجلسة:

مزيان، وبلاقي... تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

أنا تمشي في الطرح اللي امشي فيه السي التوزي، بحيث، السيد الرئيس...

السيد رئيس الجلسة:

ولكن اتما بلاقي...

المستشار السيد إدريس الراضي:

الله يخليكم، هذي لحظة تاريخية، إذن هاذ اللحظة غادي تعطينا في المستقبل أنه هاذ القوانين هذي توضح، الآن ما كاينش وضوح، ولكن المنطق، ما كاين والو على من غصوتو؟ ذاك الشي اللي كان قبالية أنه المجلس...

السيد الرئيس،

أنه هاذ الشي اللي غادين فيه أنا تمشي في نفس الطرح اللي امشي فيه الأخ التوزي، ولهذا كل واحد منا يتحمل مسؤوليتو، وتمشي في الطرح اللي امشي فيه الأستاذ.

السيد رئيس الجلسة:

أولا، الله يخليكم، السادة المستشارون، في غياب واحد النص واضح في هاذ الموضوع، لا في الدستور ولا في القانون التنظيمي، كاستمرو بالإجراءات اللي دائما كنعلمو.

ثانيا، واش اسمعتو جلسة مجلس المستشارين المخصصة لتدخلات الفرق البرلمانية والمجموعات لمناقشة الميزانيات الفرعية. كانوا مجموعة من اللجان تشتغل، حاليا ابغيناكم، الله يخليكم، اعطيونا المداخلات ديالكم واعطيونا... راه كاين مقرر اللجنة، يا إما يتدخل يعطينا تقرير حول اللجنة ولا يعطينا لنا كتابة.

الله يخليك، وا السي الراضي، واش عنوان الجلسة واضح، حول آش؟ وحول آش غادي توضح؟

ولذلك خص يكون واحد الوضوح وواحد المنهجية، فيها نوع من الشفافية، باش يستافدوا الجميع وفق رؤية واضحة في التعاطي مع التقارير، لأن دابا التقارير هي واحد الجهود وعصارة، وبالتالي ملي ما يكونش المنهج والحكمة كتصاحب هاذ التقارير كأنها لم تقدم.

ولذلك، نرجو، السيد الرئيس، باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أننا هاذ القضية هاذي نمنهجها، على أساس نتوصلو بالتقارير اللي كيتكلموا عليها الإخوان، نتوصلو بها عمليا، التوزيع، وثانيا أنها ملي تجمع نتوصلو كذلك بالتقرير الأخير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. فيما يخص اللجان...

المستشار السيد إدريس الراضي:

تكلم، بحيث أن المعارضة كل القطاعات المرتبطة بواحد اللجنة إلا وتكلف بها واحد الفريق معين، واللي عندو رغبة باش يمكن يعطي شي تدخل راه تيعطيه.

السيد رئيس الجلسة:

صافي راه ذاك الشي اللي درنا.

فيما يخص، السيد المستشار، الارتباك راه طبيعي، احنا كنبطبو اللجان الفرعية في 3 دقائق، والكل كييجي يقدم التقرير ديالو، فيما يخص التقارير هناك مكتب لكل لجنة، واللجنة كيفاش كنتعاملو معها كلنا هي سيده نفسها، عندها المكتب ديالها وعندها المقرر ديالها.

هاذ الخطأ ماشي ديال المجلس، الخطأ ديال اللجنة، احنا ملي تنقولو لهم يا ودي غتعتطو، كيقولوا راه التقارير فرقناها، افهمت؟

بالنسبة للتقرير ديال لجنة المالية راه البارح تقرا وما فيه حتى مشكل، لأن كين المقرر ديالها، اللجان كلها عندها الرئيس وعندها المكتب وعندها المقرر، واحنا ما كنتدخلو في اشتغال اللجان.

آ سيدي التقرير ديال اللجنة إلى ما تقدم تتحمل مسؤوليتها اللجنة، احنا كنبطبو بالتقارير، كيقول لك وزعت، واش وزعت داخل القاعة ولا في الفرق البرلمانية ولا كذا؟ احنا لسنا مسؤولين عنها. لا، ماشي احنا... ها هما اللي ما توصلوا، هما اللي قال لك ما توصلوا. تفضل.

والآن ننتقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل... وصافي، الله يخليك، والمستشار، صديقك اطلب نقطة نظام اعطيناها لو.

الله يخليك، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

أعطي الكلمة للمقرر.

التقرير ديالها راه وزع.

التقرير ديال فريق الأصالة والمعاصرة.

والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني. أعطي الكلمة في البداية لمقرر اللجنة، ما كين؟ التقرير وزع.

كلمة فريق الأصالة والمعاصرة، الخارجية.

الخارجية، ديال الأحرار؟ تفضل السيد المستشار.

توصلنا كذلك بمدخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية كتابة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدة:

إلى سمحت، السيد الرئيس، لأنه احنا، في فرق المعارضة، كنا اتفقنا على أنه كل فريق غادي يتدخل باسم فرق المعارضة في الميزانيات القطاعية. في التعليم تكلفنا احنا، باقي اللجان عند الإخوان، بالتالي ما تبقاش تعيط لنا كل فريق، عيط لنا المعارضة ككل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أصلا الإدارة كانت وجدت الملف على حساب كل فريق بوحده ودابا ماشي مشكل.

الفريق الاشتراكي، الفريق الدستوري، فريق التحالف الاشتراكي، الفريق الفيدرالي، منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

كاين شي فريق باقي عندو التدخل ديالو في الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق والدفاع الوطني؟ كاين شي فريق باقي عندو مداخلة باقي ما التحق؟ شكرا.

الآن ننتقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية. أعطي الكلمة للمقرر، التقرير وزع. فريق الأحرار، وصلنا به... الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

لا، اسمح لي، الله يخليك، راه جابوا لنا ميزانية باسم الفريق، ها هي باسم الفريق، كلهم ها هما، الأغلبية، ها فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الحركي، الفريق الاستقلالي، التحالف الاشتراكي، الفريق الدستوري. اسمح لنا السي الراضي، تفضل.

المستشار السيد محمد رماش:

ابغيت نثير غير واحد القضية، السيد الرئيس المحترم، بالنسبة للتقارير، كيتلاحظ من المنظور ديالنا كين فيها واحد الارتباك كبير جدا وواضح.

أولا، على مستوى ملي كنسمعو أن التقارير وزعت، احنا عمرنا ما كنتوصلو بأي تقرير، بحكم اللجان الثلاثة اللي احنا فيها على الأقل، هذا جانب.

الجانب الثاني أن التقارير تضمن ضمن تقرير عام، كذلك أننا لم نتوصل به، ولذلك كانت المدخلة ديالنا البارح في المناقشة العامة، أثرنا واحد القضية من الأهمية بمكان، وهو أن التقرير اللي تقدم باسم لجنة المالية، أنا في لجنة المالية، ما اعرفنش ذاك التقرير كيف جا؟ كيف تقدم؟ رغم أنني فيها.

لقد كانت لحظات مفعمة بالأمل والتطلع لتحقيق انتظارات فئات عريضة من المجتمع تملكها الرغبة في التغيير، سيما وأن كل الشروط الموضوعاتية توافرت ابتداء من دستور توافقي، أعقبته انتخابات حظيت بإجماع كافة المتابعين على نزاهتها.

لكن، مع الأسف، ستحمل رياح التغيير من سيحول ربيع الديمقراطية إلى خريف، عنوانه الأبرز التحكم والتسلط في ظل حكومة تعتقد بامتلاكها حق الوصاية على كل القوى الحية والديمقراطية بالوطن.

إننا لا نسعى من خلال مداخلتنا إلى ربح سياسي ضيق أو إلى مزايدات عقيمة، لكن واقع الحال يؤكد حالة التيه والتخبط التي باتت سمة أساسية وعنوانا عريضا لتدبير الحكومة للشأن العام.

أسئلة كبرى لا نجد لها تفسيراً سوى أننا أخطأنا اللحظة السياسية في انتظار تصحيح المسار وتبني اختيارات صائبة تغنينا عن تكرار تجربة حكومية أفلحت في جمع كل مقومات الفشل والإفلاس الاقتصادي والاجتماعي وتبني مقاربات تم عن منطلق أقرب للهواية منه للتدبير المؤسسي.

وتبجيل واقعي لمجموع القرارات التي أقدمت عليها الحكومة، سواء في نسخها الأولى أو النسخة المعدلة منها، نكاد نجزم أننا أمام حكومة تصريف أعمال إن لم نشأ القول بتصريف أقوال بالنظر لسقف الوعود والآمال التي مافتئ الائتلاف الحاكم يقدمها بسخاء غير معهود، وهو ما يعكس افتقار الحكومة لأي منظور استراتيجي أو مشروع مجتمعي حقيقي مبني على بدائل واقترحات واقعية قادرة على استيعاب الأوضاع والمتغيرات المتسارعة.

إن ما تضمنه مشروع القانون المالي في طياته يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أننا أمام مشروع نقشفي بنفس تبريري، وحده المواطن من سيدفع ضريبة وثيقة بلا هوية ولا روح.

وكيف سيتأق للحكومة ابتداء وابتكار حلول واقعية للأزمة المالية الخائفة التي تزرح تحت وطأتها العديد من القطاعات، وهي التي لم تعرف طريقها إلى الوجود إلا بعد مشاورات ماراطونية ومحاض عسير لم يفرز، للأسف، سوى مشهدا سياسيا مبلقنا يكرس منطق الغنمة والترضيات؟ انتكاسة حقيقية وواد للديمقراطية للأسف أمام حكومة أقصى ما يشغل تفكيرها هندسة المناصب الوزارية بمنطق غنائمي.

وما موقع الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، ونحن أمام قطاعات جزئت تجزئاً وفصلت وفق مقياس الترضيات؟ وهو ما سيفضي - لا محالة - إلى تضارب الاختصاصات وتداخل الصلاحيات في القطاع الواحد بسبب تضخم عدد الحقائق الوزارية التي تم التهاوت في سباق محموم للظفر بها، سباق بمنطق غنائمي أفضى إلى هندسة حكومية تحمل طابع العشوائية.

تلكم هي معالم نسخة هجينة لحكومة معدلة تزواج بين الحزبي والتفوقراطي وتكرس لهيمنة التكنوقراط على العمل الحكومي.

ونضع الحكومة أمام مسؤوليتها التاريخية اتجاه هذه الانتكاسة وهذا

ديال الفريق الاستقلالي.

الفريق الحركي.

التحالف الاشتراكي، قدمت مكتوبة.

التجمع الوطني للأحرار... باسم فرق المعارضة؟ وادابا، دابا راها

واضحة، كيسلمها باسم فرق المعارضة.

المجموعات، السبي عطاش.

والآن ننقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل

والتشريع وحقوق الإنسان.

الكلمة لمقرر اللجنة، وزع التقرير.

مداخلة فرق المعارضة.

والآن ننقل... فرق الأغلبية، واش عندكم تقرير مشترك ولا؟

المجموعات، كذلك عنقدهموها مكتوبة.

والآن ننقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة

الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

أعطي الكلمة للمقرر.

التقرير، السيد الرئيس؟ وزع.

المداخلات ديال الأغلبية والمعارضة ديال لجنة الفلاحة والصيد البحري.

وانتهت هذه الجلسة، ورفعت الجلسة.

ملحق: مداخلات الفرق والمجموعات النيابية المسلمة لرئاسة الجلسة، والمتعلقة بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

I. فريق الأصالة والمعاصرة

i. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات المحلية برسم السنة المالية

2014

تندرج قراءة فريق الأصالة والمعاصرة لمضامين مشروع قانون المالية لسنة 2014 في شقه المتعلق بالميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات المحلية في سياق تحليلنا لمنهجية عمل الحكومة على امتداد سنتين من التدبير لقطاع متشعب، وما سيتيح هذا المشروع من آفاق أمام حجم التحديات المطروحة.

إن مجموع التحولات العميقة التي راهنت عليها بلادنا لكسب رهان الديمقراطية والحكامة لم تكن وليدة لحظة سياسية عابرة، بقدر ما هي نتويع لسيرورة من الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية التي ناضلت من أجلها كل فئات المجتمع.

ذلك المسار الذي تم تنويعه بإقرار دستور حدائي توافقي شكل إطاراً مرجعياً للوطنية والمواطنة.

والانكباب الجاد على إعداد سياسات تنمية شاملة كمدخل قبلي لإرساء مشروع الجهوية الموسعة.

إن الحكومة اليوم في أمس الحاجة لإعادة قراءتها لمفهوم الزمن السياسي وإعادة ترتيب أولوياتها انسجاما ومتطلبات اللحظة السياسية التي يبدو أنها أكبر بكثير من ائتلاف حكومي يشكو أعطاب مزمنة، ائتلاف أدخل المغرب في قاعة انتظار كبرى حتى إشعار آخر، فقد بات مؤكدا أن كل الاستحقاقات الانتخابية التي كان من المزمع تنظيمها لم تتأثر بمعطيات الدستور الجديد، رغم ما صدر من التزامات من قبل الحكومة التي يبدو أنها تفلح فقط في تسويق لغة التسويق والمطالبة وتفترق لتصور واضح لمباشرة الاستحقاقات الانتخابية المحلية والإقليمية والجهوية.

وكيف ستباشر هاته الاستحقاقات ذات العلاقة بهيكلية وبناء الدولة وفق المنظور الجهوي في استمرار التلكؤ في إخراج القوانين العادية والتنظيمية، سواء فيما يتعلق بتدبير الجهات والجماعات الترابية لشؤونها بكيفية ديمقراطية وعدد أعضاء مجالسها والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح وحالات التنافي وحالات منع الجمع بين الانتدابات وكذا النظام الانتخابي وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة وشروط تنفيذ رؤساء مجالس الجهات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى لمداولات هذه المجالس ومقرراتها وشروط تقديم العرائض من قبل المواطنين والمواطنات والجمعيات والاختصاصات الذاتية لفائدة الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة إليها من هذه الأخيرة والنظام المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى ومصدر الموارد المالية للجهات وللجماعات الترابية الأخرى وموارد وكيفية تسيير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات وشروط وكيفية تأسيس المجموعات والمقتضيات الهادفة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات وكذا الآليات الرامية إلى ضمان تكييف تطور التنظيم الترابي في هذا الاتجاه وقواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر،

وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة؟ المؤكد كذلك، هو أن الاستحقاقات الانتخابية المحلية والإقليمية والجهوية أمر يبني أساسا على أمر تحديد العديد من الاختصاصات والمهام والصلاحيات ذات الصلة ليس بالمؤسسات المعنية بالاستحقاقات القادمة، بل كل مؤسسات الدولة المعنية منها والمنتخبة.

وما لم تتم مباشرة البت والحسم في هذه الاختصاصات والمهام والصلاحيات وما يرتبط بها من قضايا وإشكالات عبر إصدار القوانين التنظيمية، لا يمكن بالبات والمطلق للحكومة أن تقدم على إجراء هذه الانتخابات. والتوقع يفيد أنها لن تجرئ إلا مع قرب انتهاء الولاية التشريعية الأولى، هذا إن لم تتأدى الحكومة في عملية النباطؤ والتلكؤ في التعامل مع مشاريع القوانين التنظيمية.

إن الدستور واضح في توزيع الصلاحيات، وفي تحديد الآثار السياسية

التراجع عن مكتسبات حقيقية لم تتأت إلا بعد إصرار ونضال من كل القوى الحداثية والديمقراطية لإحداث تغيير جذري يؤسس لديمقراطية تمثيلية حقيقية.

ونحملها مسؤوليتها كاملة إزاء مشاعر الإحباط واليأس وما سينج من إغراض وعزوف للمواطنين عن الممارسة السياسية بسبب هاته الممارسات اللا مسؤولة للحكومة.

أمثلة عديدة لا يتسع المجال لسردها مجمعة تثبت أننا أخطأنا اللحظة السياسية بامتياز بوجود حكومة أضاعت علينا وقتا ثمينا وفرصا متتالية، وتثير في هذا السياق حرص الحكومة واستماتها في الاستئثار بإعداد مشاريع القوانين التنظيمية كثال صارخ على ديكتاتورية الأغلبية وتسلطها، وما يتم ذلك من افتقاد لمفهوم الديمقراطية التشاركية سلوكا وممارسة.

فالحكومة اليوم في حاجة إلى إعادة قراءتها للوثيقة الدستورية وما بوأته هاته الوثيقة من مكانة متميزة للمعارضة البرلمانية كشريك أساسي، لا بديل عنه في إطار العلاقة الواجبة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

فقد كنا نعتقد أننا أمام حكومة استوعبت إلى حد كبير هذه المقتضيات الدستورية، وهي التي تضم في تشكيلتها من اعتلوا جسر المعارضة للوصول إلى سدة الحكم، لكن تبين أن كل تلك الشعارات زمن التواجد بموقع المعارضة لم تكن سوى محطة لتصريف الخطابات استجداء لأصوات انتخابية صرفة.

إن ما تضمنته الرسالة الملكية السامية الموجهة بالذكرى 50 لإحداث البرلمان المغربي وما حملته من دلالات لتأكيد بالغ على مفهوم الديمقراطية التشاركية وعلى علاقات التكامل والتعاون الواجبة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، نأمل أن تستوعب الحكومة المغزى والدلالات العميقة للرسالة الملكية، ليس فقط في إعداد قرارات ذات الصلة بالسياسات العمومية بل وأيضا في تفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

السيد الرئيس،

شكلت الورقة التأطيرية التي تقدم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وما تضمنته من محاور أساسية منظورا شاملا لمشروع النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وتصورا متكاملًا يتم عن إدراك للحاجيات الآتية والمستقبلية وقد عمقا للسياسات المتبعة، التي لم تعد قادرة على الاستجابة لإكراهات التنمية المحلية والبشرية.

فنتأج أي مشروع تنموي رهين بالقدرة على تشخيص دقيق لمتطلبات الواقع الراهن والمستقبلي، سبما وأن كل الرهانات معقودة على إنجاح ورش الجهوية الموسعة كإطار واعد لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ليس فقط بالأقاليم الصحراوية، بل وعلى صعيد كافة جهات المملكة.

تشخيص على درجة كبيرة من الأهمية ودليل صارخ على فشل العديد من المقاربات التي تم تبنيها لقرابة 40 سنة. وندعو الحكومة للأخذ بعين الاعتبار ما تضمنته هذه الورقة التأطيرية من خلاصات وتوصيات

السيد الرئيس،

في إطار مسلسل الإصلاحات المؤسساتية التي باشرتها بلادنا سعياً لانفتاح المرافق العمومية على الانتظارات الحقيقية للمواطنين وتأسيس شروط الحكامة، تم إحداث مؤسسة الوسيط كهيئة وطنية متخصصة تتولى مهام نشر قيم التخليق والشفافية في تدبير المرافق العمومية وتمية التواصل.

ومن خلال الاطلاع على التقرير السنوي لمؤسسة الوسيط، يتضح من خلال توزيع شكايات المواطنين حسب القطاعات الإدارية تنصدر وزارة الداخلية لقائمة الشكايات.

نفس المؤاخذات يتم استنتاجها من خلال ترأس وزارة الداخلية لقائمة المؤسسات التي لا تنفذ أحكام القضاء وما يعنيه ذلك من ضياع حقوق المتقاضين ومن استهتار واضح بمؤسسات الدولة وفي مقدمتها مؤسسة القضاء، حيث من بين 9000 حكم قضائي صادر ضد مؤسسات الدولة وفي مقدمتها وزارة الداخلية، لم يجد سوى 3000 حكم طريقه إلى التنفيذ، وغالبية هاته الأحكام مردها إلى الشطط والتعسف في استعمال السلطة وهو ما يطرح أكثر من علامات استفهام حول مفهوم التخليق والحكامة.

وارتباطاً بموضوع الحكامة الأمنية ومدى انعكاسها على الوضع الحقوقي ببلادنا، نسجل في هذا الصدد انخراطنا غير المشروط مع كل الجهود التي تبذلها بلادنا في سياق بلورة سياسة وطنية تعنى بحقوق الهجرة والمهاجرين، لا سيما بعد العديد من التجاوزات التي تعكس تبني الحكومة لمنطق المقاربات الأمنية الصرفة في معالجتها لهذا الملف في تجاهل تام لمجموع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا ذات الصلة بالهجرة واللجوء.

ونسائل الحكومة في هذا الصدد حول مدى احترامها لالتزاماتها الدولية واعتمادها معايير حقوق الإنسان كإطار مرجعي للمساءلة، خصوصاً وأن الوثيقة الدستورية نصت على سمو المعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية، وهذا ما أكدته التقرير الموضوعاتي الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، ننبه الحكومة إلى إعادة النظر في نهجها الأمني الصرف في تعاملها مع الحركات الاحتجاجية، لاسيما اتجاه فئات المعطلين وسياسة العصا والتنكيل التي لا تجيد سواها، عوض الانكباب على سن سياسة تشغيل مندمجة وخلق مناصب شغل، وفاء لوعودها والتزاماتها، وهو ما يعكس ازدواجية المعايير وتغير الخطاب وفق المواقع، حالة انقضاء حقيقة تلك التي تعيشها الحكومة.

كما ندعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمحاصرة رقعة معدلات الجريمة التي عرفت تطور ملحوظا في السنوات الأخيرة، رغم أننا لا ننكر الجهود التي تبذلها الإدارة العامة للأمن الوطني في سبيل استتباب الأمن والنظام العام، مجهودات تبقى في نظرنا غير كافية مقارنة وحجم التحولات الديموغرافية التي

التي قد تترتب عن الإخلال بهذا التوزيع ويقواعد اللعبة السياسية، ويتبين لحد الآن أن أمر العديد من القوانين التنظيمية والقوانين العادية ما زال معلقاً، وهو ما ينعكس سلباً على الجدولة الزمنية والسياسية لأية استحقاقات قادمة، وفي هذا الأمر الكثير من المجازفة، خاصة إن كان مرتبطاً بتأخير وتعطيل التعاطي مع آليات على قدر كبير من الأهمية على مستوى التعامل مع تدبير وتسيير الشأن الجهوي والمحلي وفق مقتضيات الدستور الجديد.

مؤاخذاتنا تنصرف كذلك إلى أحد الإشكالات الكبرى التي تتوق مسار التنمية وكل الجهود المبذولة لكي تضطلع الجماعات الترابية بدورها في بلورة سياسات مندمجة وتثير في هذا الشأن موضوع الباقي استخلاصه وما يطرحه من إشكالات تتراوح بين ما هو قانوني وما هو متعلق بالإدارات الجبائية. بالإضافة إلى إشكالات ذات علاقة بالقضاء وأخرى خاصة بالملزم، اختلالات تستدعي الانكباب على معالجة كل هذه المعوقات وبشكل قبلي قبل إرساء ورش الجهوية الموسعة.

إن ضمان نجاح هذا الورش رهين بمدى توفير كل الشروط الموضوعاتية الكفيلة بتفعيل الدور الترابي والمحلي للجهوية في تحقيق التنمية السوسيو اقتصادية وندعو في هذا الإطار إلى:

- تأهيل الإدارة الجبائية المحلية وإصلاحها؛
- تفعيل المساطر المتعلقة بالإحصاء والمراقبة والفحص الجبائي لتحديد الباقي استخلاصه؛

- تفعيل الإجراءات الجزرية في حق الملزم الخلل بواجباته.
أيضا من بين التدابير التي تتطلب في نظرنا تقييماً من قبل سلطات الوصاية ما يطرحه مشكل التدبير المفوض في ظل استفادة العديد من الشركات الأجنبية من تدبير وتسيير العديد من المرافق، خصوصاً أمام المشاكل التي طفت على السطح وارتفاع الأصوات المناادية بإعادة النظر في جدوى هذا التدبير، سيما وأنه لم يحقق الغاية المرجوة منه ولم يساهم في في التنمية السوسيو اقتصادية.

وفي غياب آليات الرقابة والتتبع من قبل الجماعات الترابية وسلطات الوصاية تبقى الشركات الأجنبية المستفيد الوحيد من هذا التدبير، فيما يظل المواطن الخاسر الأكبر في ظل تردي الخدمات وغياب المراقبة القبلية والبعديّة لدفاتر التحملات.

ومن جانب آخر، تطرح الأراضي السلالية إشكالات متعددة وتعقيدات بنيوية بسبب تلكؤ وتقاعس كل الحكومات المتعاقبة عن تدبير هذا الملف الذي بات مستعصياً عن الحل بفعل غياب إرادة سياسة حقيقية لمعالجة وطى هذا الملف، وهذا ما نلمسه من قبل الحكومة التي تهج سياسة التجاهل ليظل المواطن، وخصوصاً ذوي الحقوق، الحلقة الأضعف التي تستوجب دفع ضريبة سياسات تكرب منطلق الفساد والريع، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم التلاعبات التي تشوب تدبير هذا الموضوع.

مطلق منذ انطلاق مسلسل الحوار، انسحاب ممثل "نادي القضاة" وممثل جمعية هيئات المحامين احتجاجا على المنهجية المتبعة وعلى التصور الحكومي في إدارة الحوار المفضي إلى توصيات الميثاق، علاوة على عدم إشراك المهن القضائية في هذا الورش الإستراتيجي وإغراق الهيئة العليا للحوار الوطني بمجموعة من الشخصيات المرتبطة بالأجهزة التنفيذية.

إضافة لهذا، فإن مضامين وآليات تنفيذ توصيات الميثاق في مآزق نظرا لغياب الحضورية والتنسيق على المهن القضائية، وبالتالي المساس بالمكتسبات ومصادرة الحقوق.

كما اقتصرت مضامين "الميثاق" على تشخيص شامل وعميق لمكامن الخلل، مع ملامسة واقعية وعملية للأمراض والعاهات التي يعاني ويشكو منها جسم العدالة بصفة عامة، إلا أنه مع كامل الأسف جاءت صيغ التوصيات بمثابة صيغ معلوماتية إخبارية وليست تفصيلية أو تفسيرية.

كما أن الحديث عن المحكمة الرقمية وتتبع مآل تنفيذ الأحكام عن طريق الإنترنت وتوفير الإعلام القانوني والقضائي للمواطنين والمواطنات بصطدم مع غياب العقلية الرقمية، ولنا في مراكز القضاة المقيمين والمحاكم النائية خير مثال لغياب العقلية الرقمية، لذلك فإن آليات تنفيذ توصيات الميثاق تبقى موضوع استفهام بل مجرد أمان ورغبات تحد من نيل المطالب طالما أن الوزارة لم تهيئ أنفسنا مبدئيا لمرحلة انتقالية أساسها ومبناها تأطير وتأهيل الموارد البشرية، من قضاة وكتاب ضبط ومحامين وخبراء، لتنفيذ توصيات الميثاق وفق الأهداف المسطرة قبل الولوج الفعلي لهذا العالم الرقمي.

مع تناسل الاحتجاجات والتحفظات الصادرة عن جسم المحاماة ضد توصيات الميثاق، لاسيما تلك الماسة بالثوابت التاريخية لمهنة المحاماة، مما يؤكد الفشل الذريع لوزارة العدل والحريات في إيجاد بدائل وصيغ توافقية بين الوزارة والتنظيمات التمثيلية ذات الصلة بمنظومة العدالة، لعدم استحضار وزارتك العقل والحكمة في الدفاع عن القضايا ذات المصلحة العامة خدمة للسلطة القضائية وللمهن القانونية، بعيدا عن التناحر والأناية والحزبية الضيقة والتجاهل والتصرجات المتسرعة البعيدة عن قواعد اللياقة.

كما وقفنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، على محاولات أحادية لوزارة العدل والحريات للتنزيل، فمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية يفرض تقييد على حرية القضاة ويخفض السقف الذي جاءت به الوثيقة الدستورية لفتح يوليو 2011، ويقيد حقهم في تأسيس جمعيات مهنية داخل الجسم القضائي، مما يشكل تراجعا خطيرا على سقف الحريات التي جاء بها الدستور الجديد ويتنافى مع مقتضيات القانونية والدولية ذات الصلة، علاوة على عدم تحديد معايير واضحة ومحددة في ضوء مسطرة تمديد سن التقاعد.

أما بالنسبة لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة فيمكن وصف بعض مقتضياته بعدم الدستورية، إضافة إلى عدم تجاوز بعض سلبات القانون الحالي والتي تجلت في غياب الإرادة السياسية لدى وزارة

شهدتها العديد من المدن والتي تتطلب تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لمواجهة كل مظاهر الانحراف والجريمة.

ii. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2014

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية برسم سنة 2014 التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وهي:

- وزارة العدل والحريات؛

- الأمانة العامة للحكومة؛

- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛

- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛

- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

قطاعات تهم بناء دولة الحق والقانون والحريات، ومحاربة الفساد وتثبيت وترسيخ أسس الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية. فهل استطاعت الميزانيات القطاعية المعروضة على هذه اللجنة، والمذكرات الموضحة لها والإصلاحات الموعود بها أن تعكس طموح وإرادة المواطنين والمواطنات لمغرب حداثي التي عبروا عنها في عند تصويتهم على دستور 2011؟

وهل الواقع المعاش بعد مرور سنتين ينبئ فعلا أننا على طريق مواصلة وتعميق الإصلاحات والأوراش الكبرى التي انطلقت منذ ما يناهز 14 سنة من العهد الجديد؟

أسئلة لن نتمكن في هذا الحيز الضيق من الوقت أن نجيب عنها وبالتالي لن نستطيع أن نعكس ولو جزء يسيرا من النقاش الغني الذي عرفته اللجنة بمناسبة نقاش ميزانية هذه القطاعات النوعية والمرتبطة في جزء مهم منها بتفعيل وإعمال الدستور والأهم من ذلك استيعاب وتمثل روح الدستور.

وزارة العدل والحريات سلمتنا بمناسبة نقاش ميزانيتها لسنة 2014 نتائج الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة التي توجت بميلاد ميثاق إصلاح منظومة العدالة... لكن ما أن أفرجت الوزارة عن الميثاق حتى انطلقت معه موجة من الاحتجاجات العارمة من طرف أغلب مقومات هذه المنظومة: قضاة، كتاب الضبط، مهن العدالة المختلفة التي اعتبرت التوصيات التي تضمنها ميثاق إصلاح منظومة العدالة تتضمن عدة أعطاب تهم أساسا المنهجية التشاركية بسبب تعيين النقابة الديمقراطية للعدل بشكل

الإدارة المغربية ورغم الجهود التي بذلت وتبذل من أجل تحديث وتخليق الإدارة، لازالت مستعصية عن الإصلاح ولازالت تشكل الخضم رقم 1 للمواطنين والمواطنات وللإستثمار.

كما سجلنا وجود تلكؤ حكومي للقيام بإصلاح جذري وعميق وشامل لنظام الوظيفة العمومية الذي أصبح نظاما متقادما من حيث القواعد المؤطرة وظالما من حيث الاستخفاف بمبادئ العدل والإنصاف.

كما وقفنا عند عدم تنزيل الوزارة وتنفيذها لمجموع التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الخاصة بالإصلاح الشامل لمنظومة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية المنظمة بالصخيرات من طرف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بتاريخ 21 يونيو 2013، علاوة على عدم إصدار الكتاب الأبيض الذي سيكون الأرضية الرئيسية لبلورة نظام (قانون) أساسي جديدة للوظيفة العمومية بالمغرب.

مناقشة ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، شكلت مناسبة لمناقشة أداء الحكومة وأغلبيتها وما رسخته من تقاليد في التعامل مع المعارضة، فرغم المكانة التي أعطاها الدستور للمعارضة ورغم أن الدور الرقابي للبرلمان منوط أساسا بهذه المعارضة، فإن تجربة هذه السنة تجعلنا نستخلص بأن الحكومة وأغلبيتها لا تسير في هذا الاتجاه، ولا تعمل على ترسيخ أي مقاربة تشاركية من شأنها مواصلة الاستحقاق الدستوري الذي أناط بالبرلمان استكمال مهمته بإصدار القوانين التنظيمية المتبقية، والتي من الضروري أن تتحكم فيها نفس المقاربة التشاركية التي حكمت إعداد الدستور.

فالحكومة ماضية في مقاربتها الاستفرادية والتحكيمية وكل انتقاد لهذه المقاربة ينبعث بالتشويش ومعاداة الإصلاح، بما يؤدي إلى قتل المجتمع المدني بطريقة تحالف المقاربة الدستورية، علاوة على الطريقة والمنهجية المتبعة في مسرحية ما سمي بالحوار الوطني حول المجتمع المدني البنيسة المضمون، استهدفت بالأساس استقطاب الجمعيات التي لها ارتباطات مع الحزب الأغلي في الحكومة وهي نفس الفلسفة التي أطرت عمل وزارة العدل والحرريات في الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة وكذا الوزارة المكلفة بالأسرة والتضامن، فالتصور الإيديولوجي للحزب الأغلي طغى على التصور العام للسياسات العمومية، وأن القيم والآليات التي أسس لها الدستور تعرف نفس المآل.

كما أن وضعية الأمانة العامة للحكومة عوض أن يقتصر دورها على مباشرة الاختصاصات المسندة إليها صراحة وفي حدود ما هو تقني وقانوني صرف، أصبحنا أمام مؤسسة ضابطة ومتحكمة ومؤثرة على العمل التشريعي وكالجهة لوتيرة صناعة النصوص القانونية، حيث تعطي الأمانة العامة للحكومة لنفسها الحق في اختيار مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعرضها على المجلس الحكومي من نظيرتها التي تبقيا قيد "الحراسة النظرية" في رفوف الأمانة العامة للحكومة، عملا بالقول المأثور "كم من حاجة قضيناها

العدل والحرريات لمعالجة إشكالية الأجور داخل الجهاز القضائي والمراجعة الدورية لها رغم وجود أرضية صلبة ومحفزة خاصة الخطاب الملكي السامي لـ 20 غشت 2009 ومقتضيات الوثيقة الدستورية؛ فنظرة الحكومة إلى السلطة القضائية لم تتغير إلا على مستوى الخطاب دون أن يمتد ذلك إلى الفعل.

كما هيمن الفكر الانغلاقية الأحادي والتحكيمي عند وضع بعض المواد، عبر تكريس مبدأ مناقض للأمن الوظيفي للقاضي كصمام أمان لفائدة مبدأ التوجس الوظيفي بقتل الإحساس بالاستقلالية لدى القضاة الذين لم يتم ترسيمهم بعد، ورهن مصيرهم الوظيفي بتقارير رؤسائهم الأعلون وذلك لتطويع القضاة الجدد مساسا باستقلاليتهم واستقلالية السلطة القضائية كرافعة أساسية في بناء دولة القانون والمؤسسات، علاوة على التوسع في حالات النقل ذات الطبيعة الملتبسة والفضفاضة، مما لا يساهم في استقرار القاضي النفسي والاجتماعي.

فواضع مشروع النظام الأساسي للقضاة لم يستحضروا التوجهات الملكية الرامية إلى الالتزام الدقيق بروح ومنطوق مقتضيات الدستور المتعلقة بالسلطة القضائية، التي حث فيها جلالته الهيئة العليا للحوار حول إصلاح منظومة العدالة، على جعل استقلالية السلطة القضائية الحجر الأساس ضمن توصياتها (مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان بتاريخ 12 أكتوبر 2012)، كما لم ينهل من المرجعيات الملكية لا سيما خطاب 8 ماي 2012 بمناسبة تصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، خاصة تلك المتعلقة بتدعيم وتقوية سبل استقلال السلطة القضائية بدل الحد من ضماناتها والتضييق عليها واغتيالها في مهداها، فضلا عن المقاربة التشاركية التي أوصى جلالته بجعلها قاعدة في عملية تنزيل القوانين التنظيمية، والتي لم تطبع عملية إعداد وصياغة هذين المشروعين من طرف وزارة العدل والحرريات، مما يقودنا إلى إثارة المسؤولية الحكومية عن عدم تنفيذ التوجهات الملكية، أو بمعنى آخر ما هي الأسباب الموضوعية التي حالت دون تنفيذها؟ مما يذكرنا بسنوات ظن البعض أنها ولت إلى غير رجعة.

وفي ارتباط بقضايا حقوق الإنسان والحرريات، فرغم الجهود التي بذلت في السابق من أجل طي صفحة الماضي فقد عاد استعمال العنف المفرط والمنهج في مواجهة الاحتجاجات المختلفة ابتداء من احتجاجات الفئات الاجتماعية المهمشة والمعطلين، وصولا لضرب الصحفيين وفض وقتاتهم بالعنف وممارسة كل أشكال التضييق على الاحتجاجات والاعتصامات. الخلاصة أن وضعية حقوق الإنسان ليست بخير.

ولا يفوتنا هنا أن نشير بعبالة لأوضاع السجون التي لم تعد تحتفظ بأسرارها داخل الأسوار، بل أن التقارير التي تم إنجازها في هذا الصدد كشفت الوجه البشع لهذه السجون وعرت المآسي التي يعيشها السجناء، ووضعت المسؤوليات وضمنها مسؤولية المراقبة القضائية عن هذه الأوضاع.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعتبر أن لقطاع التعليم أهمية كبيرة في حياة الأمم والشعوب، بل يعتبر من الثوابت الأساسية للنهضة الاجتماعية والاقتصادية وتطور المجتمع، وقد ركزت بلادنا اهتمامها على التعليم والمناهج التعليمية منذ فجر الاستقلال، الشيء الذي أعطى نتائج مقبولة ولبنة أساس قابلة للتطور والتجديد، غير أن كثرة التدخلات والمناهج المتضاربة أدخلت تعلمنا إلى مجال تجارب المحنرات بل إلى غرفة الإنعاش، مرجعنا في ذلك الخطب السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في ذكرى ثورة الملك والشعب لسنتي 2012 و2013، حيث كشف جلالته على مكامن الضعف والخلل، الذي ينبأ العملية التعليمية.

وفي الوقت الذي انتظر فيه الشعب المغربي الانقلاب على الإصلاحات اللازمة للخروج من الأزمة وتوفير الآليات الضرورية للإصلاح، بنظرته الشمولية التشاركية مع جميع الفرقاء، جاءت ميزانية القطاع لتكشف مدى استخفاف هذه الحكومة بانتظارات الشعب المغربي في هذا المجال، خاصة عندما يصرح السيد وزير التربية الوطنية أن لا دخل له في صياغة ميزانية القطاع، حيث أنه قدم بعد أيام قليلة من تنصيب الحكومة، وأن على الشعب المغربي الانتظار إلى نهاية السنة الدراسية بعد إجراء مجموعة من اللقاءات مع بعض الفاعلين، وما يتطلب ذلك من هدر للزمن، ضاربا عرض الحائط المعطيات السابقة، وكأننا انطلقنا من العدم!! الشيء الذي يتناقض مع الخطاب السامي لجلالة الملك الداعي إلى الاستمرار في علاج الجسم العليل، وبسط استراتيجيات الإصلاح التي تواكب طموح المغاربة للخروج من هذه الوضعية التي صنفت التعليم المغربي في أردل صور الانحطاط والتخلف.

وقد نبهنا في حزب الاستقلال إلى خطورة هذا التوجه الراي إلى القطيعة مع التجارب السابقة، دون اعتبار للتراكم الذي تحقق في المجال، وهو حكم قاس وغير مؤسس له، ونزعة غير موضوعية وغير علمية، سمحت بتكرار نفس الأخطاء ولا ضير سنؤدي إلى نفس النتائج.

وإذ جعلنا من ثوابت الإصلاح الاهتمام بالموارد البشرية، فهناك عوائق عملية وتنظيمية تحول دون الوصول إلى نتائج إيجابية في تدبير هذه الموارد، كما أن مسألة الحكامة الجهوية ما زالت مطروحة، وأن التجربة الحالية للأكاديميات أفرزت حاجتها إلى أطر تتمتع بالكفاءة اللازمة، قادرة على إنجاح رهان اللامركزية، فكلنا نسجل أن المندوبيات الإقليمية للوزارة لا زالت تتضارب في قراراتها، فهي تابعة للأكاديميات تارة وللوزارة المركزية تارة أخرى، مما ينعكس سلبا على المردودية وحسن التدبير، بل إن عملها يتميز باتخاذ القرارات الظرفية السريعة والمتسارعة عبر إصدار مذكرات قابلة للتأويل والتضارب توقيتا وتنفيذا، مما خلف ردود أفعال واحتجاجات عرقلت الجو العام لسير العملية التعليمية، وأفسدت المناهج التربوية في غياب مطلق

بتركها"، مما يحتم على الأمانة العامة للحكومة تغيير صورتها كمجد للعملية التشريعية حتى لا تتحمل وزر الأخطاء والتعثرات التي تعرفها عملية صناعة النص القانوني، علاوة على عرقلة المبادرة التشريعية للبرلمان بسبب الإجهاز الحكومي على الوظيفة التشريعية للبرلمان، لاسيما فرق المعارضة، الأمر الذي انضح جليا من التفاف فاضح أثناء إعداد مقترح القانون التنظيمي المتعلق بتسيير لجان تقصي الحقائق والتأويل التعسفي والمنهجية التحكمية للحكومة ولأمانتها العامة يجعل السلطة التنفيذية محتكرة للعملية التشريعية خاصة القوانين التنظيمية، الأمر الذي حدا بجلالة الملك في خطابه السامي بتاريخ 11 أكتوبر 2013 إلى إعادة قطار الحكومة، الذي فقد بوصلته إلى سكنه الصحيحة، وذلك لما أوصى جلالاته "بضرورة اعتماد روح التوافق الوطني، ونفس المنهجية التشاركية الواسعة التي ميزت إعداد الدستور خلال بلورة وإقرار القوانين التنظيمية".

بناء على هذه الملاحظات، وانسجاما مع موقفنا الذي عبرنا عنه داخل اللجنة المختصة بمناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية السالفة الذكر، فإننا سنصوت على مشاريع هذه الميزانيات القطاعية بالرفض.

II. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

i. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية

2014

أ. قطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والثقافة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لنعبر عن موقفنا ومن خلاله موقف حزب الاستقلال في الميزانيات الفرعية لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والثقافة والاتصال، بمناسبة مناقشة قانون المالية 2014، في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

بداية لابد أن نشير إلى أن مشروع قانون المالية برسم سنة 2014 لا يمثل أي امتداد لأية رؤية استراتيجية تنغيا إصلاحات هيكلية، ولكنه تجميع فقط للموارد المالية بطريقة تقنية مجتة، مع التهليل لبعض الإصلاحات الجزئية التي لا تروم أي إصلاح عميق يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق نسب نمو قوية ومنتج لفرص الشغل، يحقق استفادة المواطنين من الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة التربية والتكوين والصحة والسكن والثقافة والاتصال.

قطاع التعليم:

السيد الرئيس،

إذ أن الحصيلة المرورية لا تتعدى 40%، سواء على مستوى الربط بالكهرباء والماء والتطهير والنسيج والمرافق الصحية؛

- إهدار المال العام والزمن في تدبير الموارد المالية المخصصة للإصلاح على مستوى التكوين المستمر وكيفية تنظيمه في غياب خطة إستراتيجية في مجال التكوين تستجيب لحاجيات نساء ورجال التعليم؛
- الفشل في وضع برنامج عمل للتحكم في الكفاءات اللغوية على مستوى المضامين وطرائق للتدريس والحصص المدرسية والتكوين الأساس والمستمّر.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومع كامل الأسف، يؤكد أن الوزارة فشلت في وضع المدرسة المغربية على سكة طريق النجاح والجودة، وجانبت الصواب في قراراتها وابتعدت عن التوجهات السامية لجلالة الملك، وفتحت الباب أمام الارتجال بل المضارين حتى في اللغة الأصلية للوطن بتشجيعها الضمني لهم بسكوتها ومشاركتها لشطحاتهم الساخرة الرامية إلى طمس الهوية المغربية واعتماد اللهجة الدارجة في التعليم.. الشيء الذي أربك الشعب المغربي، وخلق جوا من الانفعال والتأثر في غياب مطلق لأي توضيح مسؤول يقوم الاعوجاج ويوضح الأهداف بعيدا عن الشك والتسويق.

سلوك مألوف في هذه الحكومة التي اعتمدت الهروب إلى الأمام وبيع الوهم والأمل في السراب، سواء مع المحتجين الذين تزايد أعدادهم يوما بعد يوم أو مع المدرسين المشربئين إلى تحسين أوضاعهم المادية والإدارية.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو يناقش ميزانية قطاع التربية الوطنية، يستنبط الأهداف المستقبلية لعمل هذه الحكومة الذي سوف لن يواكب طموح المنتظرين من أبناء الشعب، نظرا لغياب الحوار والتشارك مع الفاعلين في الميدان لفتح نقاش وطني مسؤول بعيدا عن التظاهر بامتلاك الحقيقة والكبرياء.

قطاع التكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فإنه لا يجادل اثنان في أهمية التكوين المهني في الحياة الاجتماعية ودوره الأساسي في التنمية والإبداع، بل يعتبر الركيزة الأساسية في النهضة الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي جعل بلادنا تبادر إلى إعطائه المكانة الأولى في التكوين، رغم النظرة الدونية لهذا التوجه من لدن التلاميذ وأولياءهم على حد سواء. نظرة لضعف التوجيه وغياب النظرة المستقبلية للمشرفين عليه، حيث ظل التكوين المهني الملجأ للتلاميذ المتعثرين أو الفاشلين في حياتهم المدرسية التعليمية نظرا للصورة القديحة التي أعطتها الإدارة المشرفة على هذا القطاع والتي طالت واستطالت، عابثة بأموال

للجودة.

وإذا تطرقنا للتعليم الأولي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الأنظمة التربوية، فإنه لم يحظ بأي اهتمام خاصة في العالم القروي، هذا الأخير الذي أصبح مشوها شكلا ومضمونا: أقسام متعددة المستويات، حجرات غير صالحة للتدريس "اسمنت مفكك"، مما يجعلها صالحة لكل شيء إلا للتدريس.

فرغم سن سياسة إحداث المدرسة الجماعية واليقين بدورها الإيجابي تبقى بدون عناية مع انعدام الداخليات والمطامع المدرسية التي لا تتعدى 18% من نسبة المدرسين، ناهيك عن جودة التغذية كما وكيفا.

إن الارتجال الذي شاب عملية محاربة الهدر المدرسي وتشجيع المدرس، خاصة بالنسبة للتلميذات "برنامج تسيير" و"مليون محفظة" و"النقل المدرسي" كلها مبادرات لم يتم استثمارها على الوجه المطلوب، حيث أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعناية بالمدرس (التعويضات الخاصة بالتدريس في العالم القروي) وهو المكسب الذي تحقق بفضل فضلات النقابات التي قوبلت بالإيجاب من قبل الحكومة السابقة وبترت من طرف الحكومة الحالية مثل "إيواء المدرسين" و"صعوبة المسالك الطرقية" فأجهضت التحفيزات وانعكست سلبا على المردودية والجودة.

كما يتجلى سوء تدبير الموارد البشرية في عدم قبول الانتقالات في صفوف أسرة التعليم لظروف اجتماعية وما شاب ذلك من محسوبية وانتهازية بين رجال ونساء التعليم.

وما الاكتظاظ الذي تعرفه الأقسام المدرسية جعل من المدرس مجرد حارس فقط، فغابت مع كل الأساليب البيداغوجية والتربوية، سواء في المجال القروي أو داخل المدن، مما نتج عنه التمرد ضد المدرس وتعرضه للتعنيف والإجرام، فكان التعليم في العقدين الأخيرين عرضة إلى انتكاسة كبيرة غابت عنه الجودة والتحصيل، رغم ما سمي "بيداغوجيا الإدماج" وما صاحبها من ارتجال وغموض وضعف في التكوين نتيجة لعدة أسباب نذكر منها:

- عدم تقويم المناهج التربوية، خاصة الكتب المدرسية؛

- هدر مالي خيالي في إرساء مشروع جيني؛

- فشل في تحقيق جودة الحياة المدرسية وظهور مشاكل عديدة في تدبير الزمن المدرسي؛

- فشل في تحقيق الصحة المدرسية والأمن؛

- عدم إحداث آلية تتكلف ببرنامج بناء مؤسسات تعليمية في مستوى الراهنية، مع وضع مخطط للصيانة وإعداد إطار مرجعي للبناء؛

- الفشل في تحقيق الفضاءات المدرسية الجيدة، وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية على الرغم من الميزانية الإضافية التي خصصت لها،

العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، تؤكد أن الحكومة قد أخطأت موعدها مع شعار إصلاحه الرنان عندما اختارت أن تمس قطاعا بهذه الأهمية من خلال التخفيض من ميزانيتها على هزالتها، فقد عرفت ميزانية الاستثمار في القطاع مثلا تخفيضا بنسبة 200 مليون درهم، هذا التخفيض الممنهج مما يدل على استمرار غياب التعليم العالي والبحث العلمي عن أولويات الحكومة وانشغالها الأساسية، بل إنه امتد ليشمل الموارد البشرية حيث لم تخصص الحكومة إلا 300 منصبا ماليا بينما استقر في معدل ألف (1000) منصب خلال الحكومة السابقة، فيما يبلغ الخصاص عشرات الأضعاف وهو ما ينبئ باستمرار ظاهرة الاكتناظ خاصة بعد خروج أفواج من الأساتذة خلال المغادرة الطوعية ونصف عددهم الحالي سيحال في أفق 2020 على التقاعد.

ورغم المبادرات المحدودة التي شهدتها قطاع التعليم العالي في السنتين الأخيرتين، ما تزال كل المؤشرات تدل على أزمة هذا القطاع، حيث تعزز الاكتناظ في المدرجات الجامعية، كما الأحياء السكنية التي تعقدت مساطر ولوجها حتى صارت مستحيلة استقالة تقاسمها الموظفون الراغبون في إكمال دراستهم الجامعية أو الحاصلين على بكالوريا قديمة حسب تعبير الحكومة التي أجهزت بجرة قلم على طموحات آلاف طالبي العلم في تطوير ذواتهم وحياتهم المهنية مرورا بالإطعام الجامعي الذي أصبح مرا الحصول عليه مرارة بعض وجباته البئيسة وغير المتوازنة، والتي لم تسلم ميزانيتها أيضا من التخفيض.

أما الماستر الوطنية فإنها أضحت ضريبا من الخيال، سواء بالنسبة للمتفوقين أو الطلبة الذين لم ينالوا ميزة كبيرة على اعتبار الفوضى الخلاقة التي أنتجها ارتباك الوزارة في تدبيرها، بينما قلصت عدد المنح لسلك الدكتوراه في تناقض صارخ.

أما البحث العلمي فقد اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة لا تمتلك سياسة وطنية في هذا المجال الذي ترصد له ميزانية هزيلة جدا، أقل من 0,8% من الناتج الداخلي الخام، أضف إلى ذلك تعقد المساطر المالية وصعوبة استيفائها، بالإضافة إلى تشتت وتعدد الجهات المكلفة به، ناهيك عن النقص الحاد في التأطير البيداغوجي والإداري والتقني وقلة أو انعدام وسائل الخرجات الميدانية البيداغوجية في بعض الشعب (الجغرافيا، البيولوجيا والجيولوجيا...).

ولن يفوتنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن نذكر الحكومة وبالبحر كبير بضرورة البرمجة السريعة لنواة جامعية بمدنيتي العيون والداخلة العزيتين.

قطاع الثقافة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الدولة بدون حسيب أو رقيب، فكان من المستحيل الدخول بلغة الإصلاح أو الترشيد والتقويم أمام التوقع والانكماش الذي عرفه القطاع على مرور حقب متعددة، جعلت منه ملكية خاصة ليس إلا.

ومع إلحاق الظرفية والتطور العلمي وربط الجامعة المغربية بمحيطها وجعل التعليم العمومي موازيا للتكوين المهني كحل أساس لمواكبة التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم المتقدم، أصبح من الضروري الرجوع إلى التكوين المهني كوسيلة للتشغيل وصل المهارات لولوج الحياة المهنية العلمية، وقد اعتبرت التوجهات الملكية في هذا المجال كلمة الفصل لإيقاف نزيف هذا القطاع الحيوي والرجوع به إلى خدمة الوطن والمواطنين والخروج من القوقعة والانكماش.

فهل تستطيع العقلية المسيرة لهذا القطاع خاصة مع إدماج التكوين المهني مع وزارة التربية الوطنية واعتبار الأكاديميات الجهوية المشرف على التسيير والتدبير؟ إنه تزويد شاق وصعب المنال مع وجود عقلية لا تعرف إلا التلاعب والعبث لا من حيث تدبير الموارد البشرية ولا من حيث حصص التكوين داخل معامل تدريب المتعلمين ولا من حيث المواد الأولية الموضوعه رهن إشارة المتعلمين، ناهيك عن الآلات الميكانيكية والكهربائية التي أنهكت ميزانية الدولة لتستعمل في أغراض غير تربوية أو تأخذ مسارات أخرى...

إن تعدد المراكز وتضارب المسؤوليات وتمركزها في أيدي غير مسؤولة تجعلنا متخوفين عن مستقبل الإصلاح بهذا القطاع.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إذ نبارك إدماج قطاع التكوين المهني مع وزارة التربية الوطنية وجعله مقرونا بالتعليم في مراحل الثلاث، نؤكد مرة أخرى على ضرورة تقويم هذا القطاع والوقوف على مكامن الخلل الذي يشوبه شكلا ومضمونا، إذ أصبح من اللازم العناية بالأطر العاملة من مكوّنين وأساتذة والمهندسين وفتح المجال للكفاءات الواعدة في شتى المجالات، بدلا من إحباطها وإذلالها بسبب أفكارها الديمقراطية الدستورية، بل إرغامها للامثال والانحسار في لون واحد، لون الإدارة المسيرة والمهيمنة على هذا القطاع، إذ الاحتجاجات وتعثرات في جل المندوبيات الجهوية للتكوين المهني مرجعه هذه العقلية الموحدة على صعيد التراب الوطني تغيب الرأي الآخر وتستبد بالحوار، الشيء الذي انعكس سلبا على المرودية والتكوين وفتح المجال للنهب والمحسوبية والارتزاق، فهل هذه العقلية سنفلح في تكوين الأجيال؟

قطاع التعليم العالي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بالنسبة لقطاع التعليم

قطاع الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يعتبر دائما أن صحة المواطن وتعليمها هما مفتاح التنمية الشاملة، فإذا كنا لا ننكر الجهود المبذولة التي طورت هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، فإننا نسجل بوضوح تقصير الحكومة في إصلاح اختلالات الميدان الصحي، كما تؤكد أن الميزانية الهزيلة المرصودة هي السبب الرئيسي في تفاقم المشاكل في الميدان الصحي ببلادنا.

فكما نعلم جميعا أن تشتت القطاع الصحي إن على مستوى التدخل أو على المستوى المجالي، يجعل انتظارات المواطنين تتكاثر وتتمو وعلى الحكومة تلبيتها، في أفق الرفاه الصحي، عبر استراتيجيات صحية مندمجة تراعي أوضاع المغاربة وقدراتهم وتنوعهم وتوزيعهم الجغرافي، وليس عبر جرعات محدثة تقدم بين الفينة والأخرى.

إن القطاعات الثلاث التي تقدم فيها الخدمة الصحية، سواء أكان القطاع العام أو شبه العمومي أو الخاص، فكلها تشتكي من التدابير التي ميزت تسيير هذا القطاع في ظل هذه الحكومة وسابقتها.

فالقطاع الصحي العام يعاني من اختلالات بنيوية في غياب تام لطرح بدائل وإصلاحات، فهي مرتع للربوينة والرشوة وسوء التدبير، وابتلي مؤخرا بوجد باب التخصصات في وجه الأطباء والطبيبات كأنا اكتفينا ووقينا حاجياتنا من التخصصات فأية سياسة صحية هاته؟ وأي تدبير هذا؟ على سبيل الحصر لا التعميم.

أما القطاع الصحي شبه العمومي فحدث ولا حرج، فهو قائم بمساهمة المنخرطين، إلا أنهم أول من يعاني منه، حيث أنه ما يزال يعتمد أساليب غير قانونية للتعامل، ففي الوقت الذي يمنع على الأشخاص الذاتيين استخدام الشيك كضمان، نجد هذه المؤسسة تعتبر هذا الإجراء عاديا وهذا غيظ من فيض.

أما القطاع الصحي الخاص، فإنه يعاني غياب المراقبة اللازمة والتي من المفروض أن يخضع لها من طرف وزارة الصحة، كما أنه مجال للربح أولا ثم لتقديم الخدمة الصحية ثانيا، والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح، وهذا ما يدفعنا للتخوف من فتح هذا الباب في وجه "مول الشكارة" كما يقال حيث نخشى أن تتحول صحة المواطنين إلى بضاعة تخضع لمنطق السوق.

إن وزارة الصحة وزارة لكل المغاربة وعليها أن تضمن بشكل من الأشكال توزيع الخدمات الصحية بقطاعاتها الثلاث على مختلف مناطق البلاد عوض الاقتصار على محور الرباط-البيضاء، كما أن مركزة معالجة بعض الملفات الصحية أصبح مؤرقا للمستفيدين من هذه الخدمة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نسجل أن الاستيلاء الفكري والوجداني الذي يفرض علينا داخل منازلنا عن طريق برمجة لا تراعي في جل الأحيان ذوقنا ولا عاداتنا وأخلاقنا، يدفعنا لبق ناقوس الخطر والتنبيه إلى أن هذا الإعلام يتجه بالجمع إلى الهاوية والانسلاخ عن الهوية والإنسية المغربية، وقبل أن أترك هذا المحور أطرح السؤال العرضي التالي: هل بلغ إعلامنا قمة الكمال والتام؟ الشيء الذي دفع بالسيد الوزير أن يسرد أمامنا الإيجابيات فقط مما يعني أمرا من اثنين: إما أن السيد الوزير غير ملم بمشاكل القطاع الذي يديره أو أنه غير صريح معنا، وبالتالي مع المغاربة، ولا يملك الجرأة الكافية لمصارحة الرأي العام بالصعوبات والإكراهات التي تعيق تطور إعلامنا.

السيد الرئيس المحترم،

إن إيماننا في الفريق الاستقلالي راسخ أن الثقافة مدخل رئيسي لعمليات التنمية الشاملة لأنها تهتم بالإنسان وتهدف إلى تطوير قدراته وتهذيبها، كما أننا ندعو دائما إلى عدم اعتماد الثقافة الموسمية ولا ينبغي اختصارها في لوحات فلكلورية، بل هي وسيلة للبناء الجديد لشخصية شبابنا وزرع مجموعة من القيم والتي تساهم في بناء حضارتنا.

إن مطمح "المغرب الثقافي" الذي تبنته الحكومة سيبقى حلما صعب التحقيق في ظل النظر التي تكنها هذه الحكومة للفعل الثقافي، فمن خلال استماعنا لعرض السيد الوزير وتسجيلنا لحسن نواياه لخدمة القطاع، إلا أننا لاحظنا بونا شاسعا بين القول والتنفيذ.

وهذه بعض الملاحظات بخصوص هذا القطاع:

- ميزانية القطاع تكسر البؤس الثقافي الذي نعيشه في هذا الوطن؛
- على مستوى الحكامة: نسجل أن وزارة الثقافة مرتع خصب للربوينة والمحاباة من خلال مجموعة من الممارسات، سواء تعلق الأمر بالدعم المقدم للفرق أو التوزيع الجغرافي لهذا الدعم وما إلى ذلك من الأمور؛
- على مستوى الاستراتيجيات أود السؤال أو التساؤل، ما هي استراتيجية هذه الوزارة لتطوير القراءة وتحيينها؟
- ماهي تقاطعات سياسة هذه الوزارة مع وزارة أخرى تتقاسم معها الأهداف كالتربية الوطنية والاتصال مثلا؟

ب. قطاعات الصحة والاتصال والأسرة والتضامن والشباب والرياضة والتشغيل

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لنعبر عن موقفنا، ومن خلاله موقف حزب الاستقلال، في الميزانيات الفرعية لقطاعات الصحة والاتصال والأسرة والتضامن والشباب والرياضة والتشغيل، بمناسبة مناقشة قانون المالية 2014، في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

قطاع الاتصال:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نسجل وباستغراب أن التشنج غير المفهوم بين الحكومة والقطب الإعلامي العمومي لا يخدم الإعلام بأية طريقة، إذ من غير المقبول أن نجد الحكومة في صراع مع إحدى مؤسسات الدولة، لأن الصواب في تكاملها وليس في تضارب وجهات نظرها.

إن الإعلام العمومي لا يقبل بأي شكل من الأشكال أن يكون محط صراع إيديولوجي أو أن يخدم أي قوة سياسية كيفما كان نوعها، فالدستور الجديد واضح ويكفل له الاستقلالية في التدبير ويربط المسؤولية بالمحاسبة، فهو قاطرة التحول الاجتماعي لا مجال للصراع والضرب تحت الحزام.

إن التحديات المفروضة على بلدنا تنموي واجتماعيا وإعلاميا تفرض توفرنا على إعلام متقدم ومتطور مرتبط بالقضايا الأساسية لبلدنا، ومتمكن من مواجهة مشاورات خصوم وحدتنا الترابية، لكننا نسجل، بكل أسف، أن هذه الواجهة غير المؤهلة للتصدي للخطط الإعلامية لأعداء الوحدة الترابية السيد الرئيس،

هل بالميزانية التي قدمت أمامنا سنواجه هذا المد الإعلامي الجارف للأعداء؟ لا أعتقد ذلك، وعليه سنكون قد أضعنا وبالأحرى فرطنا في واجهة من الواجهات التي نخدم قضيتنا العادلة، وكنا نتمنى أن تراعي الحكومة هذه المعطيات عند وضع قانون المالية هذا.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتساءل: هل يتم تفعيل رسالة الإعلام والاتصال من خلال ما تنص عليه دفاقر التحملات؟

- ترسيخ مقومات الهوية الوطنية وقيم الديمقراطية والمساواة وقيم التسامح والانفتاح على الثقافات والحضارات الإنسانية؛
- تعزيز قيم الديمقراطية والحرية والمساواة والتضامن وتكافؤ الفرص؛
- تشجيع التربية والتعليم والتحفيز على الإبداع والتميز الثقافي؛
- حماية وتقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين واللسان الصحراوي الحساني؛

- أين نحن من هذه المبادئ المؤطرة؟

- الاستقلالية، فهدف الاستقلالية لازال بعيد المنال في منابرنا الإعلامية، حيث يغيب التدبير الديمقراطي الذي يحترم الاتفاقية الجماعية والعقود البرامج؛

- الجودة؟ إنتاج شهر رمضان نموذجاً باستثناء بعض الأعمال التي كانت متميزة.

أما فيما يتعلق بالإنتاج التلفزيوني، فقد لاحظنا تأخيرا في المصادقة على الورقة التوجيهية لعقد البرنامج؟ فلماذا تم توقيف عملية الإنتاج؟ ولم

يتم العمل بالمساطر القديمة إلى حين تحضير المساطر الجديدة؟ (تقديم طلبات العروض)، حيث أن هذا الأمر سيؤثر سلبا على نسبة المشاهدة والتنافسية وعلى مناخ العمل وعلى الأوضاع الاجتماعية للعاملين بشركات الإنتاج.

- أزيد من سنة ونصف والتلفزة تشتغل بإعادة البرامج القديمة (إعادة الإعادة)، بحيث لم يتم الإبقاء إلا على عدد قليل من البرامج؛

- لماذا لم يتم توقيع عقد البرنامج إلى الآن؟ حيث يتم العمل بميزانيات مؤقتة إلى حدود اليوم منذ تولي الحكومة الجديدة؟

- عقد البرنامج أساسي في تعاقد الدولة مع الشركة الوطنية؛

وملاحظتنا بخصوص الإشهار يمكن إجمالها فيما يلي:

- تلويث البيئة: بصريا وجدانيا وحضاريا، تربويا وأخلاقيا؛

- لغات الإشهار: لغة دخيلة، خليط من العربية والفرنسية والدارجة ورموز أخرى لا علاقة لها بأية لغة؛

- إشكال القيم: نشر قيم التباهي والنفاق والتلصص؛

- ضعف مداخيل الإشهار مرتبط بتوقيف الإنتاج.

لهذا، فإننا ندعو إلى وضع ميثاق أخلاقي لمهنة الإشهار.

وعند الحديث على الإذاعات الخاصة، فإننا نسجل:

- التطبيع مع بعض القيم المرفوضة من طرف المجتمع كالرشوة والتمييز بين الجنسين؛

- نشر بعض النزعات التي تدعو للعنصرية والكراهية بين مكونات الشعب المغربي، بين العرب والأمازيغ، أن المغرب بلد الانصهار والانفتاح على مختلف الثقافات أعطت عبر التاريخ الطويل ما يعرف

راهنا بالشعب المغربي الواحد والموحد؛

- تهميش المجتمع المدني كمكون أساسي في نشر قيم المعرفة والمواطنة.

وهنا نتساءل كما يتساءل معنا كثير من المعنيين:

- متى سيتم تفعيل المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام؟

- ما هي الجهود المبذولة للعمل على إحداث القناة البرلمانية؟

- أين وصل دفتر التحملات الخاص بقناة Medi 1 TV؟

- قناة الأسرة والطفل، الانفتاح على المجتمع المدني وإشراكه في وضع التصور؛

- ضبط الزمن، إعلاء لقيمة الزمن واحترام المواطنين؛

- قطاع الاتصال (الهاتف- الأنترنت)؛

- القانون (24.96) المنظم للقطاع لم يتم إدخال التعديلات الكفيلة بتعزيز تقنين القطاع.

بتعزيز تقنين القطاع.

قطاع الأسرة والنظام:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

ظواهر الانحلال الخلفي داخل أوساط هذه الفئة العمرية، وانصهارهم اللامشروط في عالم الاستيلااب وارتفاع نسبة التعاطي للمخدرات التي تنخر أجساد أبنائنا.

فأين نحن من خطب الوزارة حول مخططات جمهورية الخدمات؟ أين دوركم في الإدماج المباشر والقوي للشباب في صلب العملية السياسية؟ وأين بطاقة الشباب التي طالما تغنيتم بها؟ أين وعودكم المتجلية في الرقي بمجالات الترفيه لدى الطفولة والشباب...؟

واقع الحال يؤكد أن كلامكم في واد وأفعالكم في واد آخر.

أما الرياضة، والتي استعملتها أغلب المجتمعات المتقدمة في تصريف سياساتها واستعملتها وسيلة للإشعاع، نجد أنفسنا أمام انهيار كل مفاهيم الأمل والتغيير أمام التظاهرات الدولية وأمام تردي الشأن الرياضي الذي وللأسف أصبح يساهم في إحباط الجماهير المغربية، ونحن نرى أنه آن الأوان لـ:

- ديمقراطية الجامعات الرياضية والتي بصمت مع أسفنا العميق - إحداها خلال الأيام الماضية على فضيحة دولية ومذبحة للديمقراطية، وما زاد الطين بلة هو تورطكم في هذه المهزلة وتصريحكم أمام لجنة القطاعات الاجتماعية أن ذاك التوافق الذي طبع جمع عام جامعة الكرة هو قمة الديمقراطية؛

- ضرورة التنسيق مع وزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي لاستغلال الفضاءات وتوحيد البرامج الرياضية ووضع مخطط على المدى البعيد والمتوسط لتأهيلها وانتقاء الطاقات التي تستطيع الدفع بقوة بالرياضة الوطنية؛

- توفير المتخصصين في الطب الرياضي؛

- توفير المزيد من المنشآت الرياضية؛

- توفير ملاعب القرب والمراكز السوسيو رياضية للقرب وتوزيعها بشكل عادل عبر ربوع المملكة، دون إهمال المناطق القروية والجبلية التي تزخر بالمواهب التي تحتاج لاكتشافها؛

- تقوية شبكات بنيات الاستقبال الموجهة للشباب والطفولة وبنيات التخيم؛

- توفير وتغطية كل المرافق الرياضية والشبابية والخيمات بالموارد البشرية من أطر وكفاءات.

وفما يتعلق بموضوع الرياضة النسوية، فإنه يجب الاهتمام والعناية بها ممارسة وتسييرا، وهو الأمر الذي يغيب في هذا القطاع، البعيد إلى حد الآن عن تبني مقاربة النوع في وضع شروط الترشيح للمناصب العليا بالوزارة. أما بطاقة الشباب فيجب أن لا تكون غاية في حد ذاتها، بل المفروض أنها تحوّل مزايا وخدمات يجب توفيرها حتى لا يكون إحداثها من قبيل العبث.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننبه إلى إشكالية حقيقية، ظهرت بعد تنصيب النسخة الثانية لهذه الحكومة، والمتمثلة في غياب مراسيم تحديد اختصاصات الوزارات بعد التعديل الحكومي، وهو ما يضمن نوعا من الضبابية والتنازع بين بعض القطاعات، ومن بينها هذا القطاع الذي تعتبر مسؤوليته كبيرة، تستدعي التركيز على بعض الاختصاصات بدل تشتيت الجهود، فكيف تشرفون على الإدماج الاجتماعي عبر النشاط الاقتصادي ونحن نعرف أن هناك وزارة قائمة بذاتها يدخل ضمن اختصاصاتها الاقتصاد الاجتماعي؟

من جهة ثانية، لا بد من التطرق إلى عدد من القضايا الآنية التي يجب معالجتها، ويتعلق الأمر بمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي لا تخضع لشروط القانون 14.05، وبالتالي لا تستفيد من وضعية "مؤسسة رعاية اجتماعية"، وذلك لأسباب بسيطة وواهية، والمطلوب هو تغيير هذه الشروط. ومراكز حماية الطفولة من المفروض أن تكون تحت رعاية وزاراتكم، وضعها المزري يستدعي منكم التدخل خاصة بعد إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير صادم حول تردي الأوضاع في هذه المراكز.

كما أننا في الفريق نطالب بتحمل الوزارة لمسؤولياتها فيما يخص الجمعيات التي تعتنى بالأطفال المتخلى عنهم، خاصة وأن بعض هذه الجمعيات لا توفر الحد الأدنى من الدعم التربوي والنفسي ما يجعلها مشتتة حقيقيا للجانحين.

وفي جانب آخر ندعو إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة والتحصير للبحث الوطني حول الإعاقة، من أجل الدفاع عن هذه الفئة فيما يخص الإدماج وكذا السهر على احترام الولوجيات في بناء المراكز الخاصة بهم وكافة المنشآت والمباني العامة ومنع وتجريم تشغيل الطفلات الخادמות والانفتاح على المبادرات التشريعية للبرلمان.

ونلح بهذه المناسبة على إصدار القانون التنظيمي للأمازيغية حتى تتمتع النساء الأمازيغيات بحقوقهن الثقافية واللغوية، لأن المرأة هي الأساس الضحية الأولى المحرومة من هذه الحقوق وكذلك إصدار القانون المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء.

إن لألحة النقط السوداء كثيرة ولا يمكن حصرها خاصة على المستوى المحلي، حيث لا زال الطريق طويلا وشاقا.

قطاع الشباب والرياضة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أصبنا بخيبة أمل كبيرة عند قراءتنا لبرنامج عمل الوزارة، هذا إن استحق وصفه بالبرنامج، والذي نأسف لمحدوديته ومحدودية ميزانيته التي لن ترقى إلى تطلعات وحاجيات شبابنا وشاباتنا، أخذا بعين الاعتبار تفاقم

التنظيمي للإضراب، لا بد من الابتعاد عن تفضيل اللجوء إلى الحلول السهلة كالاقتطاع، وإعادة النظر في عمل جهاز التفيتيش في مجال الشغل، هذا الجهاز المطبوع بكثير من المراجحة في مراقبة القطاع الخاص، ولا بد من الإسراع في معالجة إشكالية التقاعد التي لم تعد تحتمل الانتظار، هذه المعضلة ليست تقنية بقدر ما هي في حاجة إلى إستراتيجية تترجم الإرادة السياسية في المجال.

ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية فهي غير قادرة على خلق العدالة الاجتماعية، وأكثفي هنا بذكر مؤشر التغطية الصحية الذي لا يتجاوز 30% من السكان، وهي نسبة كفيلة بتوضيح القصور العميق في التضامن بين الفئات الاجتماعية فيما يخص التعويضات العائلية والتعويض عن المرض والتقاعد وغيرها.

وندعو بكل إصرار الحكومة في مجال الحوار الاجتماعي، بعد مرور أكثر من سنتين ونصف، مازال هذا الرصيد خاليا من أي إنجاز اللهم ما يتعلق بالنوايا الحسنة رغم الاحتجاجات المتعددة والمتنوعة.

ii. مداخلة الفريق في مناقشة مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ومشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2014

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني باسم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين أن أتدخل في إطار المناقشة الفرعية لميزانيتي الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم مشروع القانون المالي 2014.

وأود بداية أن أوثق بالعمل الجاد والمسؤول للوزراء المسؤولين عن هذين القطاعين الهامين وأطرها على الجهود التي يبذلونها من أجل صون وحدتنا الترابية وتحقيق الأمن والطمأنينة من جهة وتطوير علاقاتنا الخارجية بمختلف دول العالم من جهة أخرى، وذلك لترسيخ المكانة المتميزة لبلادنا عالميا بناء على السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وأود في مستهل هذا التدخل أن أترحم، باسم الفريق الاستقلالي، على كافة أرواح شهدائنا من أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية وشهداء الواجب الوطني من أفراد الأمن الوطني، دفاعا عن وحدة ترابنا ودفاعا عن استقرار وأمن وطننا، كما أوجه تحية تقدير واعتزاز لكل المرابطين على مختلف حدودنا الوطنية من الصحراء المغربية إلى طنجة من أفراد هذه القوات، مثنين الدور الهام الذي تلعبه مختلف هذه

وبالنسبة لموضوع الترخيم، نساءل: ما هو تصوركم بالنسبة لتكوين المستفيدين؟ سيما ونحن ندرك جيدا كيف أنه داخل الخيمات يتم الترفيه بدون تكوين.

وفي الأخير، أريد أن لا أفوت هذه الفرصة للحديث عن العشوائية التي ما فتئت تعرفها مسألة تنقيح مندوبي هذه الوزارة.

قطاع التشغيل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ننبه دائما أن قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية مرتبط بشكل وطيد بالمواطن وكرامته، ولا يخفى على أحد اليوم الفرق الشاسع بين الشعارات والواقع وفشل الحكومة أصبح جليا في تحقيق ما جاءت به في تصريحها أمام البرلمان، كحاربة البطالة وإنعاش الشغل وتعزيز الإطار المؤسسي لسياسة التشغيل وتدعيم قدرات رصد وتحليل وتقييم سوق الشغل عبر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك من إحداث مرصد وطني للشغل وتوسيع التمثيلية داخل المجلس الإداري للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وتفعيل المجلس الأعلى للتشغيل والمجالس الجهوية للتشغيل المنصوص عليها في مدونة الشغل، وتفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل، وإحداث الصندوق الخاص به، وتعزيز احترام قوانين الشغل... وغيرها.

وبالعودة إلى مشروع القانون المالي لسنة 2014 والميزانية القطاعية التي ناقشناها اليوم، نتأكد بما لا يدع مجالا للشك، أن الحكومة ماضية في وضع انتظارات المواطنين في محب الرجح، ولم تعد تقوى إلا على استنساخ ما جاءت به قوانين المالية السابقة، فقد جاء مفتقرا إلى آليات حقيقية لتشجيع الاستثمار، مما سينعكس سلبا على خلق مناصب الشغل في القطاع الخاص، وإغلاق كلي لباب التوظيف في القطاع العام وغياب تدابير جديدة ذات قيمة في ميدان التشغيل.

هذا هو الواقع المؤسف لعجز هذه الحكومة عن معالجة إشكالية البطالة واختبائها وراء الأرقام المقدمة بشأنها (9% لا يعكس حقيقة نسبة البطالة، وتقديم إحصائيات مطبوعة بالتغليب).

أما برامج التشغيل فتتسم في عمومها بالترقيع دون أي سياسة تقييمية للبرامج في طور التنفيذ وغياب المعطيات الدقيقة وسيادة الضبابية (برنامج تأهيل، مقاولتي، مبادرة، تأطير، إدماج...) وغياب إستراتيجية واضحة مبنية على ثقة الفاعل الاقتصادي واليد العاملة.

إن الاعتماد على الاستثمار العمومي المحدود أثبت أنه سياسة فاشلة، خاصة في ظل إهمال تقارير المؤسسات الدستورية ذات الصلة كتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان التشغيل وإخراج القانون

البوليزاريو في تندوف وعلى المسؤولين عن الدبلوماسية الجزائرية بفضل الانتصارات التي بات المغرب يسجلها في مرمى خصوم الوحدة الترابية في الآونة الأخيرة، وقد شهد شاهد من أهلها حيث ارتفعت أصوات من داخل مخيمات البوليزاريو وهي أصوات إعلامية معارضة لقيادة الانفصاليين الخالدة منبهة إلى ما سمته أسبوع قائم دبلوماسيا "كما ذهب بعض المنابر الإعلامية بالجزائر إلى اعتبار أن السياسة المغربية نجحت في عدوانها السافر على الجزائر".

فبعد أن سجلت فرنسا من جديد موقفها الإيجابي من مقترح الحكم الذاتي، جاء الموقف الأمريكي خلال الزيارة الملكية الناجحة بكل المقاييس من خلال البيان المشترك بين جلالة الملك نصره الله والرئيس الأمريكي أوباما الذي رسم خارطة الطريق لمستقبل العلاقات المغربية الأمريكية ليعزز بدوره المقترح المغربي كحل للأزمة باعتباره يتسم بالجدية والواقعية والمصدقية إضافة إلى كونه يمثل مقاربة ممكنة يمكن أن تلي تطلعات سكان الصحراء لإدارة شؤونهم في إطار من السلام والكرامة.

وإذا كانت أكثر من ثلاثين دولة عبر العالم قد سحبت أو جمدت اعترافها بالجمهورية الوهمية بفضل الجهود الدبلوماسية الرسمية والموازية، حيث كانت آخرها في الأسبوع الفائت دولة باناما بسبب عدم توفير الدولة الوهمية على المقومات الأساسية المشكلة لدولة ذات سيادة تماشيا مع مبادئ القانون الدولي.

لقد كسر المغرب أطروحة البوليزاريو ومن يلهم بتجديد بروتوكول اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي لتدخل حيز التنفيذ بمجرد إقرارها من لدن الجانبين المغربي والأوروبي.

لقد تم كذلك في الأسبوع الفائت إبعاد الدولة الوهمية عن حضور المؤتمر أفرو-آسيوي بالكويت.

إبعاد الدولة الوهمية وسحب البساط من تحت أقدام الجزائر في القمة الفرنسية-الإفريقية حول السلم والأمن التي احتضنتها باريس يومي 7 و 8 من الشهر الحالي، بحضور رؤساء دول وحكومات حوالي 53 دولة إفريقية بما في ذلك المغرب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

الوضع الذي تجتازه قضية الصحراء اليوم يفرض علينا جميعا وضع إستراتيجية هجومية بديلة متعددة المداخل والتوظيف المتمر لكل العناصر التي تستخدم القضية.

1- التحلي بالمزيد من اليقظة والحذر والتعبئة المستمرة في مواجهة خصوم وحدتنا الترابية؛

2- التجاوب الفعلي مع جميع انتظارات ساكنة الأقاليم الجنوبية عبر تنزيل الجهود المتقدمة والتعجيل بتنفيذ توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القوات ليس فقط على مستوى المشاركة المستمرة في المسار الترميمي لبلادنا، بل أيضا على المستوى الإنساني من خلال رفع المعاناة عن المواطنين أثناء حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق بالغابات وغيرها، وكذا إقامة المستشفيات المتنقلة في مناطق العمق المغربي الذي تشرف عليه القوات المسلحة الملكية برعاية قائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إضافة إلى أدوارها الطلائعية في حفظ الأمن ضمن القوات الأممية في العديد من مناطق التوتر خاصة بالقارة الإفريقية، هذه المشاركة مكنت بلادنا من الحصول على تقدير هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لمشاركة أفراد قواتنا المسلحة في قوات حفظ السلام الأممية، ناهيك عن الدور الإنساني الهام الذي تلعبه قواتنا التي نفتخر بها في الجانب الإنساني في دول عديدة.

السيد الرئيس المحترم،

نعتقد في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين أن مقومات النجاح لكل عمل دبلوماسي ينطلق من ركائز أساسية من ضمنها تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية بتوفير ظروف إنجاح مهامها والحرص على قيام تنسيق متكامل بينها وبين بعثاتنا الموجودة خارج أرض الوطن، في إطار الحرص على مصالح وطننا العليا، كما يفرض كركيزة ثانية دعم وتقوية حضور الدبلوماسية الشعبية التي تقودها الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية وهيئات المجتمع المدني، من منظمات شبابية ونسائية التي تقدم للوطن مجالات واسعة من خلال تقوية أسس التبادل التجاري، بناء على منظومة مضبوطة لجلب الاستثمارات والبحث عن محيط لتقوية كفاءات الاستثمار الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون، لا بد وأن نتوقف مع تطورات قضيتنا الأولى، وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة تقوية الجبهة الداخلية ودعم التحرك الوطني بمكوناته لتوضيح ملامسات قضية وحدتنا الترابية في كل المنتديات الدولية الرسمية، والشبه الرسمية والشعبية، فإننا نبه إلى ضرورة اختراق بعض معازل أعداء وحدتنا الترابية خاصة بدول أمريكا اللاتينية وتخصيص مزيد من الدعم المالي للتحركات الوطنية في هذا الاتجاه، حتى نوفر ظروفا مساعدة على مقومات التواصل الدائم مع مختلف شركائنا، ومدعمي الموقف المغربي في كل المحافل والمنابر الدولية، من أجل التأكيد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي وحمل الأطراف على الانخراط بجدية في المفاوضات مع التحلي بالواقعية وروح التوافق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد توالى في الأسابيع الأخيرة الضربات القاضية على رؤوس قادة

المحلية، وبالتالي فهذا القطاع الهام مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى برفع التحدي والتطور الذي تفرضه خصوصية المرحلة السياسية التي تجتازها بلادنا.

كما أن هذا التغيير والتطور المطلوب يجب أن يشمل إلى جانب المؤسسات، العقلية لضمان مسيرة النهضة السياسية والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، في إطار ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات الدستورية، على أسس سليمة ونزيهة وذات مصداقية تحظى بثقة المجتمع بكل مكوناته، وذلك لبناء مغرب قوي وأفكاره ومبادئه ومؤسساته التمثيلية على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي والمهني، مجتمع قوي بديمقراطيته التي تجعله يسير في طريق النمو بالحياة السياسية المبينة على ثقافة الإنصاف وصون الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا حتى تتمكن بلادنا من رفع تحدياتها.

الوضع الاعتباري للمنتخب:

السيد الرئيس،

لقد كان لتوالي النخب المدبرة للشأن المحلي ببلادنا الحضور القوي في تحقيق العديد من المكتسبات التنموية المحلية ببلادنا، حيث عرفت الوحدات الترابية الحضرية والقروية، إنجازات تنموية همت البنيات التحتية، والسوسيو-اقتصادية والثقافية والرياضية، بمساعدة ودعم كل السلطات الحكومية المتدخلة في نطاق المجال المحلي، رغم قلة وضعف الموارد البشرية المؤهلة والمالية الكافية عبر حقبة زمنية امتدت منذ سنة 1976 إلى يومنا هذا، مما يؤكد الحضور القوي والمتميز والفاعل للمنتخبين المحليين في مجال التنمية المستدامة ببلادنا الذي لا يمكن نكرانه.

كما عرفت الممارسة الديمقراطية المحلية بالمغرب تطورا ملحوظا، وراكت تجربة مهمة عبر عقود من تاريخنا الحديث، وأكدت حضورها الواقعي على المجال ووأكبها تطور فكري وقانوني، من خلال محطة صدور الميثاق الجماعي لسنة 1976، والميثاق المعدل 2002، لكن مع كامل الأسف من خلال استقرائنا لهذه المرحلة، وبعد بتقييم تجربة الممارسة الديمقراطية المحلية ببلادنا نسجل ما يلي:

- أولا: لقد أصبح المنتخب محط استهداف مكشوف، وأضعف حلقة في المنظومة الديمقراطية، إذ أصبح من السهل النيل منه بدون إنصاف أو حماية، فإذا كان الميثاق الجماعي يؤكد الحضور القوي للوصاية على المجالس الجماعية، سواء بمراقبتها أو تتبع عملها في إطار التعايش والتمازج الذي من المفروض أن يكون الإطار العام الذي يحكم العلاقة بين مديري الشأن المحلي، فإن الواقع أثبت العكس من خلال التخلي عن الوصاية وما هو منتظر منها إلى جانب المراقبة والتتبع، حيث كان من الأجدر أن ننصف المنتخبين الجماعيين نظرا للمجهودات التي يبذلونها والتصدي لكل المغالطات والتفاهات المقصودة للتشويش على ورش الديمقراطية المحلية ببلادنا؛

والبيئي الواردة في النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، مع خلق المناخ السليم الكفيل بأجرائها على أرض الواقع؛

3- معالجة كل الأخطاء المرتكبة سابقا من أجل تقوية عامل الثقة لدى الساكنة والاستجابة لتطلعاتهم وإيجاد الحلول العملية لمشاكلهم؛

4- ضرورة تفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ذات الصلة في كل أبعادها الحقوقية حتى يتم سحب البساط من تحت أقدام المتربصين بالوحدة الترابية للمغرب؛

5- وضع إجراءات وتدابير عملية كفيلة بتجاوز كل ما من شأنه أن يستغل من لدن الخصوم كأوراق لضرب المغرب والمساس بصورته في الخارج؛

6- ضرورة الفصل بين طبيعة النزاع حول الصحراء، باعتباره نزاعا سياسيا وقضية حقوق الإنسان التي تعتبر شأنًا داخليا خاصا بالمملكة المغربية؛

7- تقييم الوضع الداخلي ومراجعة نقط الضعف، لأن الدبلوماسية اليوم أصبحت تعكس التطور الاجتماعي والاقتصادي والحقوقى التي تعرفه البلاد؛

8- وضع إستراتيجية إعلامية لمواجهة دعاية خصوم وحدتنا الترابية مع توجيه الخط التحريري للبادء الإعلامية المتعلق بملف الصحراء في الإعلام الرسمي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

iii. مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية برسم

السنة المالية 2014

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية برسم السنة المالية 2014، وذلك باعتبار أن هذا القطاع له من الأهمية ما يستدعي الحديث عنه خاصة في المجتمع المدني، نظرا لارتباطه الوثيق بالحياة اليومية للمواطنين، زيادة على ارتباطه بأمن وطمأنينة الأفراد والجماعات والساھر على حرياتهم. فهي مواكبة للمواطن المغربي من المهد إلى اللحد أي منذ حصوله على عقد الازدياد بتسجيل ولادته إلى حصول ذويه على شهادة الوفاة، لهذا فهي القطاع الحكومي الأكثر التصاقا بالمواطنين بامتياز.

كما يعتبر المشرف على تدبير العمليات الانتخابية، ابتداء من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج، وذلك باعتباره الوصي الأول والأخير على تدبير وتسيير الشأن اليومي المحلي للمواطنين بالجماعات

والجهوية، بل نلاحظ مع الأسف الشديد- اجتهادات هنا وهناك تخضع إلى المراجعة في غياب إطار قانوني منظم للوظيفة العمومية الترابية، تراعى فيه خصوصية هذه المؤسسات الدستورية، اللهم فقط ما تضمنه مرسوم 1977، ففي الوقت الذي عرف الميثاق الجماعي تعديلات تشريعية، إلا أنه، مع الأسف الشديد، لم يواكبها على مستوى الهيكلية الإدارية وتطورات لتعزيز مكانة الموارد البشرية وإيلائها العناية التي تستحقها.

نظام المقاطعات:

إن المدن الكبرى التي تعمل في إطار وحدة المدينة ونظام المقاطعات تستلزم في اعتقادنا وفقة لتقييم هذه التجربة وتسليط الضوء على الاختلالات المفاهيمية التي تعرفها على مستوى الاختصاصات والتدبير اليومي وتعزيز سياسة القرب والتنشيط الثقافي والرياضي وتداخل الاختصاصات وهدر الطاقات البشرية والتخطيط الاستراتيجي التنموي في إطار الشمولية والعدالة المحلية للتنمية.

شركات التنمية المحلية:

وبخصوص موضوع خلق شركات التنمية المحلية التي جاء بها الميثاق الجماعي سنة 2002، فإنه بحاجة إلى إصدار قانون خاص بها ودعم الولوج إلى إحداثها وتعزيز التكوين والتأطير لإنجاح مرامها التنموية، مع تشجيع إحداثها في اتجاه عصنة وتحديث وتسريع وتيرة الإنجاز للمرافق العمومية الجماعية الأكثر حيوية كمرقق النظافة والإبارة العمومية وتطهير السائل وتدبير الملك الجماعي والمرافق السوسيو اقتصادية مثل أسواق الجملة وغيرها، وذلك بهدف تقوية الشفافية والمهنية والنجاعة الإنجازية.

العمال الموسميون:

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتر بقرار الحكومة السابقة الشجاع، والقاضي بحذف السلايم الدنيا، سواء في الوظيفة العمومية، وكذلك الشأن بالنسبة للجماعات المحلية من السلم 1 إلى السلم 4، لكن مازال هناك موضوع جدير بالاهتمام وهو ما يتعلق بتشغيل العمال الموسميين، حيث تضطر العديد من الجماعات المحلية إلى اللجوء إليها لسد الخصاص في قطاع النظافة والأغراس وكل الأعمال الميدانية المختلفة المرتبطة بالصيانة، مما خلق وضعية شاذة، تغيب فيها الضوابط والشروط القانونية اللازمة للتشغيل وتشجيع البطالة المقنعة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نحني المجهودات التي يقوم بها رجال الأمن في الحفاظ على الأمن واستتبابه بالبلاد، وفي هذا السياق فإننا نطالب بإعطاء هذا القطاع الأهمية اللازمة وتمكينه من الوسائل الضرورية، خصوصا مع الارتفاع الديمغرافي ببلادنا والتوسع العمراني الذي تعرفه مدننا، مع العمل على الرفع من مستوى وضعية العاملين بهذا القطاع سواء على المستوى المادي أو المعنوي.

- ثانيا: إن تعزيز الوضع الاعتباري للمنتخب يستدعي إعطاءه المكانة التي يستحقها، باعتباره فاعل جماعي داخل المنظومة الديمقراطية المحلية وذلك بحمايته والسمو بمهمته باعتباره قوة اقتراحية تمثيلية لتطلعات المواطنين وإبعاده عن كل الشبهات التدييرية، وذلك من خلال إعادة النظر في الصيغة الحالية لتدبير الجماعات المحلية الحضرية والقروية، وذلك بإقرار الفصل بين سلط التدبير للشأن المحلي، وتوضيح وتحديد الاختصاصات، وذلك بما يلي:

• أولا: سلطة منتخبة تتداول وتقرر في برامجها الإستراتيجية التنموية المالية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والبنيات التحتية والمرافق البيئية وغيرها، ويوكل لها مهمة الإشراف والتنوع والمراقبة؛

• ثانيا: جهاز تنفيذي إداري وتقني مهيكل لكل الاهتمامات والاختصاصات الموكولة للجماعات المحلية، تعزز بالكفاءات المؤهلة المتخصصة، تسند لها مهام محددة، ويعهد لها بتنفيذ قرارات المجلس المنتخب الحضري أو القروي، ويتحمل هذا الجهاز التنفيذي المسؤولية القانونية والإدارية والتقنية لقراراته التنفيذية؛

• ثالثا: مؤسسة الكاتب العام يعهد لها بمهمة التنسيق والسهر على حسن تنفيذ قرارات المجلس المنتخب والإشراف القانوني والإداري والتقني لكافة مصالح المرفق الجماعي؛

• رابعا: إعادة النظر كذلك في تركيبة المجالس المنتخبة الحضرية والقروية، في إطار هيكلية تضم مجلس يتكون من رئيس للمجلس ونواب لرئيس المجلس فقط، يتم تحديد عددهم حسب أهمية كل جماعة حضرية أو قروية (عدد سكانها - مواردها المالية - اتساع مجالها... إلخ)، يتحمل كل عضو من أعضاء هذا المجلس المنتخب مهمة محددة في الإشراف والتنوع والمراقبة لمرفق من المرافق الجماعية تبعا لاختصاصاتها؛

• خامسا: إن الممارسة والتجربة أكدت أن العمل بأحكام الميثاق الجماعي ملزمة التطبيق في كافة الوحدات الجماعية القروية، المدن الصغيرة، المتوسطة والكبرى، وأمام ما تعرفه هذه الوحدات المحلية الجماعية من تنوع وتباين على مستوى الإمكانيات والمعطيات الطبيعية والبشرية والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية أصبح اليوم يستلزم مراعاة هذه التباينات والخصوصية على مستوى الميثاق الجماعي وتحديد نصوص تشريعية تراعي هذا التنوع والتباين المحلي.

أما بالنسبة للموارد البشرية:

فإن التدبير الجيد يحتاج إلى الكفاءات البشرية المؤهلة، علما أن تدبير الشأن المحلي في إطار الجماعات المحلية يعرف خصائصا كبيرا على مستوى الكفاءات والأطر الضرورية لتحقيق الطموحات المنتظرة، ناهيك عن غياب التحفيز والتشجيع وغياب النظام الإداري الخاص بالموارد البشرية للجماعات المحلية يراعي الهيكلية الإدارية بالجماعات الترابية الحضرية والقروية الإقليمية

واضحة لمستقبل القطاع نفسه، وبالتالي فالعالم القروي يستدعي أفقا اقتصاديا واضحا ومنسجما، وذلك وفق منظورات ترابية قائمة على التشاور ومدعمة من الدولة، ومن شأنها أن تصل إلى حد اعتماد تمييز إيجابي لفائدة مناطق قروية ذات مؤهلات خاصة، مع تعميم الإنارة على كافة القرى وشق المسالك الطرقية لفك العزلة عن العالم القروي وتوفير كافة المرافق الضرورية، الشيء الذي يتطلب من الحكومة الزيادة في الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع لضمان توسيع قاعدة التشغيل لمواجهة الوضعية الصعبة التي تجتازها بلادنا والعمل على فتح أورش عمل كفيلة باستيعاب كل الحاجيات التي تفرضها ظروف واقعا الملموس في إطار التضامن الوطني والتكافل الاجتماعي بالنسبة للمواطنين والأجانب الوافدين المهاجرين. السيد الرئيس،

إن بلادنا كانت دائما أرضا للهجرة استقبالا وعبورا، نظرا للعلاقات التاريخية التي تجمعنا بالبلدان الإفريقية جنوب الصحراء، كما أن الدستور يضمن مبدأ عدم التمييز.

وفي هذا الصدد، فقد وجه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، دعوة للحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء، وذلك وفق مقاربة شمولية إنسانية تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا، وتراعي حقوق المهاجرين، إذ جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء قول جلالة الملك: "واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض الدول، فإن عددا من المواطنين يهاجرون إلى المغرب بصفة قانونية أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة. وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة، واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين"، انتهى ما جاء في خطاب جلالة الملك.

وحيث أن الهجرة ظاهرة إنسانية طبيعية ظهرت مع الإنسان، وانتظمت مع انتظام حياته، واتسعت دائرتها بتنوع الأسباب الداعية إليها، وما دام الأمر يتعلق بممارسات مجتمعية فإن الدولة باعتبارها أقوى آلية لتنظيم المجتمع، تكون ملزمة قانونيا وأخلاقيا بتدبير قضايا المهاجرين كحلقة من حلقات سلسلة اهتماماتها.

وهنا نسجل بإيجاب موقف الدولة المغربية، حيث عمدت إلى وضع برنامج عمل متعدد الأبعاد لمتابعة ظاهرة الهجرة في كل مستوياتها ضانا لقواعد دولة الحق والقانون الرامية إلى بناء مجتمع قوي متوازن ومتناسك وذلك بدسترة الحقوق لصالح هذه الجالية من خلال الفصول 16-17-18 و136 من الدستور. زيادة على بلورة تدابير عملية تعمل على إدماج الجالية ضمن الحركة السوسيو-اقتصادية والسياسية للمجتمع المغربي.

كما أن الدولة عملت على إرساء قواعد مجلس يتولى إبداء آرائه حول توجهات السياسة العمومية في مجال تدبير قضايا الجالية المغربية منذ سنة

كما أن عائدات الصندوق الخاص لدعم وإغناش الوقاية المدنية تبقى غير كافية مقابل الجهود المبذولة والتضحيات التي يقدمونها، مما يتطلب توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لسد النقص الحاصل وتعميم خدمة الوقاية المدنية وتطويرها لتشمل كافة أرجاء المملكة والعناية المادية والمعنوية بالعاملين في هذا المرفق الهام.

كما أن تجربة التدبير المفوض لشركات النظافة والتطهير أبانت أنها في حاجة إلى مراجعة جذرية، سيما في الشق الاجتماعي، ذلك أن أغلب العمال بهذه الشركات لا يتقاضون حتى الحد الأدنى من الأجور المنصوص عليها في مدونة الشغل، الشيء الذي يستلزم العناية بهؤلاء العمال والرفع من مستواهم المعيشي والوقائي، وخلق الأساليب التي تمكنهم من الرفع من مردوديتهم المهنية وإنصافهم، لأن الحديث عن أية منهجية يجب أن يكون في صلب موضوعها الاهتمام بالإنسان، لأن هذا الأخير هو محور التنمية وهو الثروة الحقيقية لأية أمة، إذ أن قدراتها تكمن في ما تمتلكه من علاقات بشرية مؤهلة ومدبرة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفعالية.

وفي هذا السياق، عمدت بلادنا إلى تقييم تجربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، علما أن مفهوم التنمية لسنة 1990 جاء منسجما مع برنامج الأمم المتحدة للإيمان، حيث أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها ومحورها، وهذا المفهوم يقوم على أساس أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم ورأسها وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، وبالتالي فإن التنمية تتطلب تهيئ الظروف والشروط الملائمة للمشاركة الفعلية والفاعلة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

علما أن تقرير التنمية البشرية الخمسيني للمغرب أكد على إرساء مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة أضحي بدوره اليوم ضرورة قصوى في إطار المنافسة الدولية والافتتاح الاقتصادي وعودة التبادلات، كما أن التقرير نادى بتدارك القصور في مجال إنتاج المعرفة ولوجها ونشرها في كل أشكالها انطلاقا من التربية والتكوين ومحو الأمية إلى الإنتاج الثقافي ونشر المعارف وتطوير البحث العلمي والتشجيع على الابتكار والاختراع، كما أقر أن الاقتصاد المغربي حقق على مدى خمسة عقود الفارطة نتائج باهتة ومتواضعة، أسفرت عن تواضع وتراجع معدل النمو وعدم استقراره، مما أعاق بشكل كبير التنمية البشرية بالبلاد.

كما أن ضعف النمو العام في ارتباطه بالتوزيع غير العادل لثمار النمو واللاتوازنات لسوق الشغل قد أفرزت تفاوتات اجتماعية وغذت البطالة المكثفة التي مازالت تحد من التنمية البشرية للبلاد وتعمق الفجوة الاجتماعية.

أما بالنسبة للفقر، فعلى الرغم من تراجع نسبته إلا أنه مازال يهدد شريحة عريضة من المواطنين وخاصة بالعالم القروي لأن مستقبله مرتبط بتطور الفلاحة، وبالتالي فلا يمكن التفكير في تنويع الأنشطة القروية إلا عبر رؤية

ديمقراطية وسن ميثاق وطني للتركيز الإداري للمساهمة في تحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة وإعادة تنظيم الإدارة الترابية، بما يكفل تناسقها والاستجابة عن قرب للحاجيات المعبر عنها محليا، مما يتطلب من الحكومة تبني المنهجية التعاقدية والتشاركية في التدبير والتسيير فيما بين المستويين المركزي والترابي الجهوي، مع مراعاة التنسيق والتشاور فيما بين هذه المستويات في مجالات إنجاز البرامج التنموية.

السيد الرئيس،

إن حجم المسؤوليات والمهام المنوطة بوزارة الداخلية تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات المرصودة، لاعتبارها العمود الفقري والأساسي لعمل الدولة بكاملها، فهي المركز والمحيط، إنها الوزارة الأكثر التصاقا بهوم وانشغالات المواطنين، ولذلك فإن حجم هذه الميزانية يبقى محدودا ومتواضعا بالمقارنة مع حجم المهام وتطلعات وطموحات وانتظارات الشعب المغربي، وكذا الأوراش الهيكلية والمشاريع التحديثية المنتظرة.

وعلى هذا الأساس، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين قدمنا مجموعة من الملاحظات والأفكار لتطوير عمل هذا القطاع خدمة لهذا البلد العزيز واستعداده لمواجهة التحديات العالمية كما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة.

ووفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

iv. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم السنة المالية 2014

بسم الله الرحمن الرحيم.

أندخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لمناقشة بعض القطاعات المدرجة ميزانيتها في إطار لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

إن من بين أهم الاختلالات الأساسية التي يعانيها قطاع الاقتصاد والمالية، هو النقص الحاد في الموارد البشرية العاملة في المديرية العامة للضرائب، والذي يجعلها غير قادرة على القيام بدورها في جمع الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي، وتداركا لذلك يتعين الرفع من مردودية هذه الإدارة وتنويع كفاءاتها بما يساير تنوع وتعقد القطاعات الخاضعة للضرائب.

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل، وبكل أسف، تقاعس الحكومة في إعداد إصلاح شامل للنظام الضريبي كما وعدت بذلك، على الرغم مما أسفرت عنه المناظرة الوطنية للضرائب، وهذا إخلال بالتزام بشأن إصلاح نرى أنه يجب أن يذهب في اتجاه إعمال العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص الضريبي، علما بأن الإصلاح الضريبي الذي اعتمد في

2007 لتجعل منه جهازا دستوريا سنة 2011 يدعم بشكل مستقل تطوير ورش تقوية الأداء العمومي إلى جانب وزارة الخارجية والتعاون، وبجانب هذه الخطوات نجد مؤسسة الحسن الثاني كجهاز يدعم ميدانيا تنقلات المهاجرين بين الدولة الأم والدولة المضيفة.

السيد الرئيس،

لقد تمت مواصلة تفعيل التدرجي لميثاق اللاتمركز، وذلك بتدبير الأراضي الجماعية على الصعيد الإقليمي وتكثيف المقاربة التصاعدية في هذا المجال بين الوصاية والصعيد الإقليمي في إطار برنامج "عقود"، حيث تم إعداد عقود برامج جديدة مع عدد من العمالات والأقاليم، كما انكبت على تنظيم فعاليات حوار وطني حول الأراضي الجماعية للتفكير في رؤية مستقبلية واستشرافية لتتيم وتديبر الوعاء العقاري الجماعي وجعله رافدا أساسيا للتنمية.

كما فكرت بلادنا في نهج واتباع سياسة جديدة تديرية من خلال الجهوية المتقدمة، وقد شكلت لها لجنة ملكية خاصة من أجل رفع التحديات التنموية الكبرى، خصوصا وأن هذه الأخيرة حظيت بمكانة متميزة في الدستور المغربي لسنة 2011، حيث جعل منها أساس التنظيم اللامركزي ببلادنا عن طريق تحويل الجهات مكانة الصدارة بالنسبة للجاعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتنوع برامج التنمية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب الوطني في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجاعات الترابية.

كما أن الدستور المغربي لسنة 2011 عزز سياسة اللاتمركز الإداري من خلال توسيع صلاحيات ممثلي السلطة المركزية على المستوى الترابي وذلك تماشيا مع المتغيرات التي شهدتها العالم منذ نهاية العقد الثامن من القرن الماضي على كافة المستويات، انبنت أساسا على إستراتيجية خاصة بإعادة ترتيب الخريطة العالمية من جديد، سمتها العزم على إنهاء سياسة الأقطاب والمعسكرات والدول القطرية. في مقابل الاتجاه نحو تعزيز المقاربات الترابية والتركيز على الفضاءات المحلية باعتبار المستوى المحلي هو الحيز الذي يجب أن تطرح في إطاره المسائل الحقيقية للنمو.

هذا المنحى الذي تثيره الصعوبة المتزايدة التي تكثف التسيير المركزي للسياسات الاقتصادية في ظروف وطنية تتسم بالندرة النسبية للموارد العامة، ومحيط دولي أصبح فيه تمويل التنمية أكثر انتقائية وأقل إردوية لأن السياسة الجهوية أصبحت في مختلف بلدان العالم من الإستراتيجيات الرئيسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية، والإقلاع السوسيو-اقتصادي بصفة عامة لأن التنمية الشاملة لا يمكن تحقيقها إلا بالمرور عبر التنمية الجهوية.

ولإنجاح هذه الأخيرة لابد من مجال ترابي واسع ومتكامل كفيلا يدمج كل العوامل التنموية في مسلسل الإقلاع الاقتصادي الجهوي مع ضرورة إصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجاعات الترابية المنصوص عليها في الفصل 146 من الدستور، وذلك لتدبير الجهات والجاعات الترابية لشؤونها بكيفية

الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أصبح هذا المجلس، بالإضافة إلى الدراسات التي يعدها، مؤسسة اقتراحية، مما يتطلب دعمه بشريا وماديا. ومن جهة أخرى يتعين تجسير العلاقات بين هذا المجلس وباقي هيئات الحكامة والمؤسسات الدستورية وخاصة البرلمان، توخيا الوقت والمجهود.

نحن لا نختلف في وجهة وقيمة وحيادية الدراسات التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية في الأقاليم الجنوبية المغربية بتكليف من جلالة الملك واقترح السيناريوهات المواتية لتنمية هذه الأقاليم وتعزيز ارتباطها بالوطن الأم.

وبخصوص البرلمان، نشدد على ضرورة الحفاظ على الفصل بين السلط والحفاظ على الاستقلالية المالية والإدارية لمجلسي البرلمان ومواصلة تمكينها من الإمكانيات المالية التي تمكنها من التوفر على الكفاءات والمهارات القادرة على مسيرة الاختصاصات التي أوكلها الدستور الجديد للسلطة التشريعية وبما يمكن من تجويد التشريع وتحقيق جاذبية البرلمان كؤسسة للتشريع والرقابة، ولكن أيضا كفضاء للنقاش العمومي.

عند تمحيصنا للمضامين الاقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2014، أن نقر أنه يتضح جليا وبالملموس أن الحكومة تخلفت عن هذا الموعد الاقتصادي والمالي الهام، حيث غاب عن مشروع قانون المالية، النسق السياسي الضروري لأي مشروع مجتمعي تموي متكاملا والرؤية الاقتصادية الواضحة والناجعة، فجاء مشروع قانون المالية لسنة 2014 كجسد بلا روح.

فبقدر ما كان تدبير الحكومة للشأن الاقتصادي مخيبا للآمال العريضة التي انبثقت على إثر إقرار الدستور الجديد وأحد بواعث القلق الشديد على المكتسبات التنموية التي تحققت خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، بقدر ما يؤرقنا مشروع قانون المالية لسنة 2014، الذي يضعنا، بتدابيره التي تجهز على القدرة الشرائية للفئات المعوزة والمتوسطة وترخي بظلالها على تراجع وتيرة النمو والتشغيل، أمام تخوف عميق على المستقبل القريب والمتوسط الذي قد يعرف حدوث توترات اجتماعية يصعب احتواؤها.

السيد الرئيس،

ونحن على بعد بضعة أشهر عن منتصف الولاية التشريعية الحالية، كان من المفروض أن يتضمن قانون المالية تدابير وإجراءات في مستوى اللحظة والمرحلة التأسيسية الدالة لمواكبة التنزيل الديمقراطي للدستور، نحو إرساء قواعد تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

لقد كان من المفروض أن يكون قانون المالية لسنة 2014، قانونا للمالية فارقا، فاطعا للبطء والارتجالية والعشوائية التي طبعت تدبير الشأن العام خلال السنتين الماضيتين ومنطلقا لإصلاحات هيكلية حقيقية قوامها تقييم وتقويم السياسات العمومية.

عهد حكومة التناوب ساهم إلى حد كبير تحسن المداخل العمومية وأصبحت الضرائب المباشرة تشكل 60% مقابل 40% للضرائب غير المباشرة، وهي المعادلة التي أصبحت تأخذ اليوم منحى عكسي، وإذ نسجل خلال الحكومة بالتزامها بإعداد، قانون تنظيمي جديد للمالية، تؤكد أن القانون الذي ناقش على أساسه قانون المالية اليوم لم يعد، متجاوبا مع مقتضيات الدستور ولا مع الظروف المالية والاقتصادية والسياسي المؤسساتي الوطني.

السيد الرئيس،

لقد شكل هذا للقانون التنظيمي للمالية ومدونة الضرائب إلى جانب إصلاحات مركزية أخرى، اعتمدت في عهد الحكومات المتتالية منذ 1998، بنيات أساسية للإصلاح الشامل بل والتغيير الذي عرفته المالية العمومية والإنفاق العمومي وتوفير الموارد الضرورية لتجهيز البلاد وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، والحكومة الحالية مطالبة بأن تبرهن عما ستسهم به لتمتع المغرب وتيسير الانتقال إلى مراحل متقدمة من التنمية وتقوية وتوسيع الثروة الوطنية. وفي هذا الصدد هي مطالبة - على الأقل - بعرض هذين الإصلاحين الأساسيين على البرلمان ولا ناقش في نونبر القادم قانون المالي برسم عام 2015 على أساس القانونين الحاليين.

ومناسبة هذا النقاش المؤسساتي، نرى أنه من باب الموضوعية أن تؤكد على الدور المركزي الاستراتيجي للمندوبية السامية للتخطيط في إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديمغرافية وفي متابعة الظرفية الاقتصادية الوطنية على أساس علمي ومحيد، وبالتالي توفير الرؤية لصاحب القرار الاقتصادي والسياسي.

وعليه، فإن الحروب الدونكيشوتية المعلنه من جانب بعض الأطراف الحكومية ضد هذه المؤسسة الوطنية المقتدرة بكفاءاتها وبمنتوجها الكمي والكيفي وبانظام تقاريرها، لا يمكن فهمها إلا في إطار معاداة الحقيقة، فالتوتر الذي تحاول بعض الأطراف الحكومية، ومن الأغلبية، اصطناعه مع المندوبية السامية للتخطيط ومع غالبية هيئات الحكامة والضبط، لا يمكن فهمه إلا في إطار السعي إلى التحكم والهيمنة وهو ما لا يقبله السياق المغربي.

وفي إطار إجراء المغرب للإحصاء العام للسكان في 2014، وهي العملية الوطنية التي تنظمها وتشرف على تنظيمها وجمع وتحليل معطياتها هذه المندوبية، نشدد على ضرورة دعم هذه المؤسسة الوطنية الرائدة في اختصاصها والتي تشكل مكسبا للمغرب ونموذجا للكفاءات الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد كان إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي مطلبا للقوى الوطنية والديمقراطية، إذ تم التنصيب على إحداثه منذ دستور 1992. وإحداث هذا المجلس أصبح المغرب يتوفر على مؤسسة تضطلع اليوم بدور هام في تقديم الاستشارة العمومية وتوفير الرؤية للمؤسسات الدولة بشأن التوجهات

بداية السنة، على تبني خطاب الأزمة، وأنها بين مطرقة عجز الميزانية وسندان صندوق النقد الدولي، ثم تعتمد على اتخاذ إجراءات تقشفية، من قبيل الرفع من أسعار المحروقات أو وقف تنفيذ الاستثمارات، ومع ذلك، فإن العجز الذي يتم تحقيقه نهاية السنة يفوق العجز المتوقع. ويجزنا في هذا السياق:

سيناريو سنة 2012، حيث انتهت السنة بعجز ميزانية يفوق 7,3% عوض 4,5% المتوقعة، على الرغم من الزيادة في أسعار المحروقات في يونيو 2012، وسيناريو سنة 2013 التي عرفت وقف تنفيذ استثمارات الميزانية العامة (40% من استثمارات الميزانية العامة، ما بين مارس وأكتوبر) وعرفت زيادات مهمة في أسعار المواد المدعمة وتقليص كمية الدقيق الوطني من القمح اللين المدعم، ومع ذلك من المرتقب أن نهي السنة بعجز قد يصل إلى 6% عكس العجز الذي تم توقعه في حدود 4,8% والذي راجعته الحكومة بعد تدقيق صندوق النقد الدولي لماليتنا العمومية وتحت ضغط منه، ورفعته إلى 5,5%.

فبالاعتماد على المعطيات المرقمة التي تخص تحيين قانون المالية لسنة 2013، يمكن تحديد عجز المالية للسنة الجارية في حدود 53 مليار درهم أو 6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، ورغم كل الجهود المبذولة من المواطنين والمقاولات (الرفع من الأسعار وتقليص الاستثمارات)، فإن العجز ما لبث يتفاقم بسبب غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة الكفيلة بإنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من مستويات النمو.

ولعل كل هذا ما جعل صندوق النقد الدولي يهدد بلادنا بسحب خط الوقاية والسيولة الذي انخرط فيه المغرب في صيف 2012، ودفع بالحكومة إلى الرضوخ إلى املاءات الصندوق، كما تمت الإشارة إلى ذلك في التقرير الذي أصدره في شهر أكتوبر الماضي.

لقد بات من المؤكد ومن الواضح أن الحكومة عاجزة عن تدبير دفعة الاقتصاد بما يمكن بلادنا من رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بل أبانت الحكومة أنها تفتقد لكفاءة التدبير الاقتصادي والمالي الناجع والفعال.

ففي ظل تنامي تأزم الوضعية الاقتصادية التي تجتازها بلادنا بعد تصدع مختلف المؤشرات الماكرواقتصادية (ارتفاع المديونية الخارجية وعجز الميزانية...)، وفي ظل تعميق الاحتقان الاجتماعي المتصاعد، بعد الزيادات المتكررة التي همت مختلف المواد الأساسية كنتيجة طبيعية للرفع من أسعار المحروقات، كان من المفروض، وبالواقعية اللازمة، أن يقترح مشروع قانون المالية لهذه السنة حولا حقيقيه للأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها على المواطنين.

لكن جاء البناء الاقتصادي لهذا المشروع مختلا وأركانه مفككة بفرضيات غير واقعية، مغلفة لدرجة مغرزة وبتوجهات سلبية على الاقتصاد الوطني، سواء على مستوى منظومة الإنتاج أو على مستوى منظومة الاستهلاك.

لكن جاء مشروع قانون المالية لهذه السنة بلا هوية لا اقتصادية ولا اجتماعية، وجاءت الإجراءات والتدابير المقترحة مفككة ومعزولة، تفتقد للخطط الناظم، وللتكامل الضروري لبلوغ الأهداف المرسومة، بما يضمن للاقتصاد الوطني القدرة على مواجهة تداعيات الأزمات، فضلا عن تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وتقوية وتوسيع الطبقات الوسطى ومحاربة الفقر والهشاشة. بالإضافة إلى محاربة الفساد واقتصاد الربيع وإرساء قواعد تكافؤ الفرص.

ولن يتحقق ذلك إلا بالتشخيص الحقيقي والواقعي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة، والوقوف على مكامن الخلل ومعيقات التنمية ببلادنا وبالابتعاد عن الخطابات التي تفتقد للموضوعية في التحليل وعن لغة لا تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم الذي تعيشه بلادنا، فلا مجال في قانون المالية للكلمات المنمقة الفارغة، والوقت وقت فعل وعمل لا خطابات وشعارات.

إن المشروع المعروض للمصادقة يترجم هاجسا واحدا حكم كل تصرفات الحكومة منذ توليها لتدبير الشأن العام. فمن أجل الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية اختارت الحكومة تغليب المنطق المحاسباتي الضيق في إعداد قوانينها للمالية. ومع ذلك، تدهورت المؤشرات الماكرو اقتصادية إلى مستويات قياسية شبيهة بتلك التي سبقت مخطط التقويم الهيكلي في سنة 1983.

فالمؤشرات التي تم تسجيلها في سنة 2012، تشير إلى أن الوضعية الاقتصادية جد متأزمة، فقد تم تحقيق معدل نمو الاقتصاد الوطني في حدود 2,7% وهو أضعف معدل منذ 2007، وبلغ عجز الميزانية 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات بنقطتين من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى حدود 10%، ثم سجلت المديونية العامة ارتفاعا، بسبب اللجوء لإصدارين استثنائيين في أقل من ستة أشهر (دجنبر 2012 ومايو 2013) للسندات في السوق المالي الدولي بقيمة 2,25 مليار درهم، من أجل الحفاظ على احتياطياتنا من العملة فوق 4 أشهر من الواردات، مما أدى إلى الرفع من دين الخزينة مقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي من 54% سنة 2011 إلى حوالي 62% مع متم 2013. فمستوى احتياطياتنا من العملة أصبح مقرونا ورهينا بلجوئنا للاقتراض في الأسواق الدولية.

لقد كنا ننتظر من الحكومة في نسختها الثانية أن تستفيد من أخطائها والهفوات التي وقعت فيها السنتين الماضيتين وأن تضع مخططا متكاملًا ومدججا لإنعاش الاقتصاد، يمكنها من التحكم في قيادة الاقتصاد الوطني وأن يكون إعداد قانون المالية على أساس فرضيات واقعية من أجل توخي الدقة في توقعات المداخل والنقائص ومناسبة لتقديم الإجابات الحقيقية على الحاجيات الفعلية والتطلعات المشروعة للمواطنين والمواطنات.

فقد اعتادت الحكومة، ومباشرة بعد المصادقة على قانون المالية وبمجرد

أما في مجال إصلاح المنظومة الضريبية، فقد كنا ننتظر من الحكومة، أثناء التحضير أو في أعقاب النقاشات التي تخللت المناظرة الوطنية للجبايات التي تم عقدها في شهر أبريل 2013، أن تنخرط في وضع سياسة ضريبية محكمة وفق منظور اقتصادي ناظم، من أجل فعالية وتجانس أكبر.

لكن جاء مشروع قانون المالية، الوثيقة الوحيدة التي تستطيع من خلالها الحكومة إصلاح المنظومة الضريبية واقتراح إجراءات وتدابير لإصلاح هيكل الاقتصاد فارغا ودون محتوى اقتصادي واجتماعي، فغاب التصور الاقتصادي وغابت السياسة الضريبية الملائمة عن مشروع قانون المالية لهذه السنة.

لقد كان من المفروض أن تقوم الحكومة في مشروع قانون المالية بوضع سياسة ضريبية، كالية ناجعة وكفيلة بتوجيه النسيج الإنتاجي نحو القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وذلك عبر إجراء تقييم شامل للإعفاءات والاستثناءات الضريبية بهدف إعادة توجيهها بما يخدم النموذج الاقتصادي المنشود واقتراح إجراءات ضريبية مبتكرة وغير تقليدية وغير عشوائية. فليس من الإصلاح في شيء:

- الاكتفاء بوضع سقف معين لرقم المعاملات (35 مليون درهم) لتضريب المستغلات الفلاحية الكبرى من دون وضع أي تصور واضح بمؤشرات علمية مبنية على دراسات تقنية واقتصادية لتثخيص واقع الفلاحة ببلادنا ومعرفة الأثر على الفلاح وعلى تنافسية المقاولات الفلاحية وعلى المستهلك؛

- اختزال إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، في رفع المعدلات الضريبية. فليس من المعقول أن يكون هاجس الحكومة هو تحقيق بعض المداخل الضريبية، والتي قد تكون ضعيفة في اقتصاد يغلب عليه القطاع غير المنظم. فأى إصلاح للضريبة على القيمة المضافة، يجب أن يكون بمنظور اقتصادي وأن يكون شاملا وغير مجزأ.

كما غابت عن مشروع قانون المالية لهذه السنة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية. لقد كان من المفروض أن تقوم الحكومة من خلال هذا المشروع:

- بالبدء بإرساء قواعد الجهوية المتقدمة واللامركزية؛

- وبتنزيل الإصلاح الحقيقي، الشامل والتدريجي لنظام المقاصة، الذي كنا نأمل أن يكون وفق مقاربة تشاركية تهدف إلى تحسين حكمة النظام من خلال إعادة النظر في تركيبة الأسعار والتي تشوبها اختلافات عديدة والحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة، مع استهداف أمثل للفئات المعوزة. لكن يبدو أن الحكومة قد اختارت الاستمرار في اتخاذ الحلول السهلة والمعزولة، بالزيادة في الأسعار تارة، وإقرار نظام المقايضة تارة أخرى، والذي يعني في المحصلة الزيادة في أسعار المواد المدعمة، إذا ما قارنا

فبالنسبة لمنظومة الإنتاج، لم يتضمن مشروع قانون المالية أية تدابير تحفيزية تفيد التوجه نحو تحريك عجلة الاقتصاد المتوقفة، فلولا السنة الفلاحية الاستثنائية ولولا بداية تعافي اقتصاد شركائنا الأوروبيين واستفادة سياحتنا من الوضع الإقليمي المتقلب، لكنا اليوم أمام سنة بمعدل نمو يقارب 1%، وذلك نتيجة التراجع المقلق للقيمة المضافة المحدثة في الأنشطة غير الفلاحية التي نزلت عن معدل نموها السنوي المسجل في العشرية الأخيرة: وهكذا نسجل غياب التدابير اللازمة والعملية لتحقيق الانبثاق الصناعي ولتحسين حكمة الاستراتيجيات القطاعية وتجاوز معيقات التجانس التي تعاني منها والرفع من الانسجام والالتقائية بين مختلف الاستراتيجيات والبرامج.

كما سجلنا، فضلا عن تقليص نفقات استثمار الميزانية العامة المنجزة من 46,3 مليار درهم سنة 2013 إلى 43,7 مليار درهم برسم 2014، غياب التكامل والانسجام في الاستثمارات العمومية، حيث كان من المفروض وكما وعدت بذلك الحكومة في السنة الماضية، توجيه بعض الاستثمارات صوب إنجاز مشاريع مكملة لما سبق إنجازه من أورش تنمية كبرى وأقطاب محموية للتنمية وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخاصة.

وفي نفس السياق لم تقترح الحكومة أي تدابير حقيقية لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، ولتحفيز المقاولات الصغيرة جدا، من أجل إدماج القطاع غير المنظم في الدورة الاقتصادية، وذلك على الرغم من تخصيص وزارة خاصة بهذا القطاع في ظل سياسة التفتيت وإرضاء الحواطر التي شابت تكوين النسخة الثانية من الحكومة.

كما يجهز مشروع قانون المالية لسنة 2014 على منظومة الاستهلاك وعلى القدرة الشرائية للمواطنين في ظل نموذج اقتصادي لا زال الطلب الداخلي أهم ركائزه من خلال:

- إرجاء الترقية العادية للموظفين برسم سنة 2014 إلى السنوات المقبلة؛

- إحداث فقط حوالي 3000 منصب شغل صاف، مع احتساب المحالين على التقاعد؛

- الرفع من الضريبة على القيمة المضافة على العديد من المواد الاستهلاكية، وما يعنيه ذلك من رفع للأسعار بصورة عامة في الأسواق الوطنية خلال سنة 2014؛

- تقليص الغلاف المالي المخصص للمقاصة إلى 33 مليار درهم، وهو ما يعني أن الحكومة تعترزم الزيادة في أسعار المحروقات، ويمكن في غاز البوطان أو الخبز أو السكر خلال سنة 2014؛

- غياب أي إجراء اتجاه تقوية وتوسيع الطبقات المتوسطة، علما أن الحكومة السابقة كانت قد وضعت إستراتيجية متكاملة مندمجة في هذا الشأن.

القانون أمام مجلسي البرلمان وهذا أضعف الإيمان، حيث أنكم ستحتاجون إلى سنة من النقاش مع المهنيين والنقابات لتكونوا قد وصلتم إلى نهاية الولاية، علماً أن مسلسل الانتخابات الجماعية سيؤثر سلباً على إيقاع أي إصلاح، لذا لن يبقى لكم سوى أن تستعملوا هذا الموضوع كجمال للإعلانات والتصريحات والاستغلال الإعلامي ليبقى الإصلاح والمهنيون والمغاربة في غرفة الانتظار.

السيد الرئيس،

انطلاقاً إذن من هذه الاختلالات التي تميز أركان مشروع الميزانية للسنة المقبلة، نرى في الفريق الاستقلالي أن إشكاليات العجز المالي: - لا يمكن حلها في وضع قوانين مالية تقشفية، تركز على تقليص نفقات الاستثمار ونفقات دعم الاستهلاك، التي تؤدي على المدى المتوسط إلى توقيف عجلة النمو، وتجميع مستويات خلق فرص التشغيل؛ - لا يمكن الإجابة عنها بالحلول الترقيعية والعشوائية بضرب المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنين وتوقيف الحوار الاجتماعي أو بتضييق الخناق على المقاولات من خلال تقليص نفقات الاستثمار أو من خلال تعميق الدين العمومي والذي يؤدي في شقه الداخلي إلى تخفيف منابع تمويل المقاولات، وبالتالي تدهور القدرات التمويلية للاقتصاد من خلال تراجع الادخار الداخلي: لينتقل من 21,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 إلى 19,7% سنة 2013 ومن المتوقع أن يصل إلى 18,4% سنة 2014، وهو أدنى مستوى عرفه الادخار الداخلي منذ سنة 2000.

على الحكومة أن تعي أنه لا حل مستديم لإشكالية عجز الميزانية إلا بوضع تصور اقتصادي ناجح، يهدف إلى إرجاع الاقتصاد الوطني إلى مساره التنموي الذي شهده خلال العشرية الأخيرة، حتى تعود المداخل الجبائية إلى وتيرتها التصاعدية.

لقد أصبح من اللازم، على المدى القصير، وضع خطة طريق ناجعة لتنمية المداخل الجبائية عبر تعزيز تحصيل أموال التهرب والغش الضريبي، وتقوية المراقبة الضريبية وتقليص الإعفاءات وكذا، على المدى المتوسط، وضع إستراتيجية لإنعاش الاقتصاد ودعم الاستثمار، وحدها القمينة بخلق الثروة والتشغيل وبالتالي ضمان ديمومة المداخل الجبائية.

فبلادنا مطالبة، إن أرادت الخروج من البوتقة التي تتواجد فيها، بالاتجاه نحو التأسيس لنموذج اقتصادي تنموي جديد، مبني على تقوية القدرات الإنتاجية وتجاوز نقائص النموذج الحالي المبني على الاستهلاك، وذلك من خلال:

- تحفيز وتشجيع الإنتاج خاصة الصناعي والموجه للتصدير، عبر تدعيم الأقطاب التنموية المندمجة وعبر العمل على تقوية البنيات الصناعية في مهن المغرب العالمية والرفع من تنافسية المنتجات من أجل تحسين وتقوية

بين حجم الزيادة وحجم التقليل الذي يبقى إلى حدود اليوم سياسويا ودون قيمة حقيقية. لكن يبدو أن الحكومة تستسهل الإجماع على القدرة الشرائية للمواطنين، عوض مجابهة اللوبيات المتحكمة في ميكانزمات الدعم؛

- وبالانطلاق الفعلي في إصلاح أنظمة التقاعد، بعد أن انتهت، في سنة 2012، اللجنة التقنية من دراسات سيناريوهات الإصلاح والآثار المترتبة عن تطبيقها، ورفعت نتائج عملها، مع بداية 2013، إلى اللجنة الوطنية برئاسة رئيس الحكومة، وذلك من أجل ضمان ديمومتها وتوازنها وتفاذي الإشكاليات المرتبطة بالعجز المالي للصناديق التي تؤمن معاشات مواطنين أسدوا لهذه البلاد الكثير من الخدمات.

على ذكر إصلاح نظام نقل الأشخاص، تقولون أنكم تريدون إصلاح القطاع ومحاربة الربح، وتعترفون بأن دراسة الإصلاح ومشروع قانون إصلاح قطاع نقل المسافرين أعدته الحكومة السابقة في سنة 2011، ونذكر بأنه نشر بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة في بداية سنة 2011، وكذلك نشر في بعض الجرائد الوطنية مثل جريدة العلم.

فإذا كانت لكم هذه العزيمة المعلن عليها بكثير من القوة والحماس وهذا منذ سنتين، لماذا لم تقدموا مشروع القانون هذا ونحن في السنة الثالثة من الولاية التشريعية؟ ربما لم تتفقوا مع المشروع الذي كان جاهزاً وهذا من حقكم، لكن هل سنتان ليست كافية لإدخال التحسينات التي ترغبون فيها، علماً بأن المشروع الجاهز جيد ولا يحتاج إليها، لنعيد السؤال هل سنتين ليست كافية؟ ولماذا هذا البطء؟ نشك في قدرتكم ونييتكم في إصلاح هذا القانون وعملكم يقتصر على استغلال هذا الموضوع الحساس لدى المواطنين الذين ينتظرون الإصلاح بفارغ الصبر، وتقتصرون على الإعلانات والتصريحات دون إجراءات وعمل ملموس، لقد برمجتم في ميزانية 2014 مبلغ لتعويض أصحاب المأذونيات الذي قد يكون إجراءً مواكباً لإصلاح القطاع لكن دون تقديم العمود الفقري للإصلاح الذي هو مشروع القانون. ولا بد من التذكير بأن مشروع القانون المذكور يتضمن مسطرة طلبات العروض المفتوحة لإسناد الرخص بناء على دفاتر التحملات لتحسين ظروف السلامة وراحة المسافرين، كيف يمكن برمجة الإجراءات المصاحبة قبل المصادقة على مشروع القانون؟ لأن القانون وعلى حسب الصيغة التي سيحددها معكم البرلمان هو الذي سيحدد مدى احتياجه للإجراءات المواكبة من هذا النوع والمبلغ الذي ستحتاجون إليه.

كما نسألكم: هل فتحت حواراً مع جامعات و نقابات النقل العمومي للمسافرين؟ أين هي المنهجية التشاركية التي تعهدتم بها؟ أم تحاولون مفاجأة المهنيين ووضعهم أمام الأمر الواقع وتكليف البلاد خسائر الإضرابات بسبب عدم أشراك المهنيين في إصلاح ينتظرونه منذ عقود؟

يجب أن تتأكدوا أنكم لن تتمكنوا من إصلاح هذا القطاع كما أعلنتم لأنكم ببساطة أضعتم سنتين وتحتاجون إلى سنة للمناقشة والتصويت على

إطار تغيير الحساب الخصوي المتعلق بدعم أسعار المواد الغذائية ليشمل كافة المواد المدعمة، يرصد الموارد والنفقات المتعلقة بدعم الأسعار بصفة شفافة ودقيقة، وكذا تقليص اعتمادات التحملات المشتركة والمتعلقة بتمويل قطاعات اجتماعية ورصدها بصفة شفافة في ميزانيات الوزارات المعنية، إلى غير ذلك من الإجراءات الهامة التي تعزز شفافية قانون المالية؛

• إعادة إرساء أجواء الثقة بين إدارة الضرائب والملمزين، باقتراح تدابير مسطرية لتقليل همينة إدارة الضرائب وتقنين مساطر المراقبة والتحصيل الضريبية، وهي إجراءات تهم تعزيز شفافية المراقبة الضريبية وتوسيع مجال صندوق استبدال أملاك الدولة لأداء متأخراتها فيما يخص نفقات نزع الملكية وتنفيذ القرارات القضائية المتعلقة بها... إلى غير ذلك من الإجراءات.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة الوزراء، الزميلات والزملاء أهم التعديلات التي اقترحها الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في محاولة لتصحيح اعوجاجات البناء الاقتصادي للمشروع المعروض على المصادقة. لكن، مرة أخرى، غاب التفكير الاقتصادي الاستراتيجي عن الحكومة، وتحكم في مواقفها هاجس التقليل من عجز الميزانية، حيث رفضت الحكومة جل التعديلات والتصحيحات المقترحة إن لم نقل كلها.

وهكذا، ظل مشروع قانون المالية لسنة 2014 مفككا، بأبعاد سلبية على منظومة الإنتاج وعلى منظومة الاستهلاك:

مشروع قانون مالية فارغ في المحتوى وفي المضمون؛ مشروع قانون مالية لا يمكنه أن يلي بتاتا طموحات المواطنين، ولا الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما لا يستجيب لتطلعاتهم ولا انتظاراتهم؛

مشروع قانون مالية يؤكد افتقار الحكومة إلى تصور اقتصادي استراتيجي ورؤية واضحة تعطي الأولوية لتحفيز النمو وتوزيع منصف لثماره من أجل ضمان العدالة الاجتماعية.

v. مداخلة الفريق باسم فرق المعارضة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

التي تدخل في اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم

السنة المالية 2014

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة ضمن لجنة العدل والتشريع، ويتعلق الأمر ب:

- العدل والحريات؛
- الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛
- العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- الأمانة العامة للحكومة؛

المنتجات التصديرية، وكذلك عبر إيلاء أهمية قصوى للقطاع الخاص، وأساسا للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والعمل على تطوير وتحسين مناخ الأعمال، ليس على الورق بل بالممارسة في الواقع؛

- توسيع وتقوية الطبقات الوسطى، عبر محركات تهم تعزيز القدرات المقاولاتية، الإنتاجية منها والاستهلاكية، وتسهيل ظروف عيشها وتحسين مستوياتها المعيشية.

ومما لا شك فيه، واستلهاما من التجارب الدولية التي رفعت الدينامية التنموية في دول تحسن بشكل ملحوظ ناتجها الداخلي الإجمالي، ومن التوجهات الإصلاحية التي انطلقت في العديد من الاقتصاديات، فإن الانتقال نحو منظومة جديدة للإنتاج، يتيح لاقتصادنا إمكانيات وموارد مالية إضافية مهمة تساهم في تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتحسين المؤشرات الماكرو اقتصادية والتقليل من عجز الميزانية العامة.

فأمم الحكومة فرصة مناسبة لتقويم سياساتها وتبنيها مسارا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن كانت لها الرغبة في ذلك، من خلال الاستغلال الأمثل للتشخيص الدقيق لمجتمعا الذي سينتج عن نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، الذي ستقوم به بلادنا خلال سنة 2014، وتقديم الإجابات المناسبة والواقعية للإشكالات التنموية التي تعاني منها بلادنا.

كل ذلك دفعنا كفريق استقلالي إلى اقتراح تعديلات تهم صميم قانون المالية شملت أربعة محاور أساسية:

- تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز التشغيل، باقتراح تدابير لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، واقتراح نظام جبائي تحفيزي للمقاولات الصغيرة جدا، بهدف مجابهة الاقتصاد غير المنظم وذلك عبر اعتماد نظام تدريجي فيما يخص الضريبة على الشركات؛

- تحسين القدرة الشرائية وتقليل الفوارق الاجتماعية، من خلال تقوية وتدعيم صندوق التنمية القروية واقتراح تعزيز القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وذلك عبر إعادة النظر في الضريبة على الدخل من أجل إعفاء الدخل الدنيا وتخفيض الضريبة على الدخل المتوسطة وإلغاء رفع الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المواد الاستهلاكية ووسائل الإنتاج وتعزيز موارد صندوق التماسك الاجتماعي والحرص على رصد الاعتمادات الكفيلة بتنفيذ شامل وفعلي لنظام المساعدة الطبية ودعم الأسر المعوزة المتكفلة بالأيتام أو الأطفال ذوي الإعاقة، ناهيك عن تخصيص 3000 منصب لفائدة حاملي الشواهد الموقعين على محضر يوليو 2011؛

- إضفاء الشفافية على معطيات قانون المالية المرقمة وتعزيز مراقبة البرلمان على المالية العمومية، من خلال:

• إعداد تقرير حول وضعية المالية العمومية وآفاقها من طرف المجلس الأعلى للحسابات يقدمه سنويا، وكذا ضبط العمليات المتعلقة بالمقاصة في

للسلطة القضائية والمعايير المرتبطة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة. وهذا لا يعني إغفالنا للمطالبة بتحسين وضعية جميع موظفي العدل، بالنظر لطبيعة عملهم بما يضمن تحفيزهم على القيام بالدور المنوط بهم لخدمة العدالة على الوجه الأفضل، باتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والعملية والإدارية الكفيلة بتسريع وثيرة تنفيذ الأحكام، حتى لا تضيع حقوق المتقاضين وتبقى مجرد قرارات بدون قوة قانونية.

ويبقى ميثاق إصلاح منظومة العدالة دون تطلعات الشعب المغربي والمهتمين إذا لم تتوقف الحكومة عن السير في طريق "عفا الله عما سلف"، بمنح صكوك الغفران لناهبي الملايين والملايين من المال العام المهرب إلى الخارج بدعوى دعم الاستثمار الداخلي، إذا كانت كذلك، فلما لا يتم العمل بهذا المنطق لمن سرق دراهم معدودة ليضمن قوت يوم لأبنائه؟

إن القانون وحدة لا تتجزأ، والاجتهاد في هذا الإطار مرفوض جملة وتفصيلا، فالحكومة تكرر سن سياسة الافلات من العقاب، وهي اليوم، تأتي بقبض ما كانت تصرح به عند توليها تسيير الشأن العام من شعارات الترشيد والتصدي للفساد، لكنها في الواقع تسعى جاهدة لشرعنته بالإدارة العمومية وبمختلف مناحي الحياة العامة، فالحكومة الآن بتقدمها لهذا المشروع ولقيمة الأموال المتوقع استرجاعها، تتوفر على لأئحة بأساء أصحابها، فلما لا تعمل على نشرها إسوة بلوائحها المعلومة، والتي أصبحت سببا يصبو إليه أغلب أعضائها، علما أنها بهذه الممارسات اللا مشروعة واللا أخلاقية، فإنها تتستر عن مخالفة إن لم نقل جنائية، فحكومة اللوائح هي نفسها التي أجهضت للمرة الثانية في عمرها تعديلا للمعارضة يقضي بفرض ضريبة تضامنية على ثروات الأغنياء وتحويل عائداتها لتمويل أعباء اجتماعية في مقدمتها صندوق التضامن الاجتماعي والتغطية الصحية لشراخ الفقراء والمعوزين وذوي إعاقة، وكأني بكراسي اليوم قد أنستكم ما كنتم تناضلون من أجله عندما كنتم على كراسي الأمس، كأن نضالكم كأن لأجلها.

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ". صدق الله العظيم.
السيد الرئيس،

لا يفوتنا هذه المناسبة، أن تثير اليوم، إشكالية التأخير الكبير والارتباك الحاصل في تنفيذ أغلب برامج إصلاح منظومة العدالة، واستمرار بعض الاختلالات التي تعوق تحقيقها من قبيل:

- تقادم الخريطة القضائية للمملكة وعدم مواكبتها للتحويلات المجالية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب؛

- التأخر الحاصل في البت في القضايا؛

- صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية.

وعليه، فإننا في فرق المعارضة، ومن منطلق إيماننا العميق بحاجة بلادنا إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتصون الحريات الفردية

• المجلس الأعلى للحسابات؛

• المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج؛

• المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وذلك لإبداء وجهة نظر فرق المعارضة بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها القطاعات الحكومية المعنية من خلال ميزانياتها الفرعية، قطاعات تلتقي في كونها تهم بناء دولة الحق والقانون والحريات ومحاربة الفساد وترسيخ أسس الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية، فهل استطاعت الميزانيات القطاعية المعروضة على هذه اللجنة، والمذكرات الموضحة لها، أن تتجاوب مع تطلعات وإرادة المواطن؟
السيد الرئيس،

بخصوص إصلاح القضاء، فإننا في فرق المعارضة، نؤكد من جديد على أن الإصلاح العميق لمنظومة العدالة احتل الصدارة دائما في برامجنا، باعتبار العدل أساس الملك، لدوره الحيوي في البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لصون الحقوق والحريات وضمان ممارستها الفعلية.

لقد استبشر المغاربة خيرا بإعلان الحكومة عن ميثاق إصلاح منظومة العدالة، لكنهم فوجئوا في نهاية المطاف بالاختلالات التي تشوب مضامينه نتيجة غياب مقاربة تشاركية حقيقية ونتيجة المس بحقوق مجموعة من الفعاليات المعنية من قضاة ومحامين وعدول وموظفين، الشيء الذي دفعهم إلى حوض احتجاجات وإضرابات، نتيجة عدم الوفاء بمطالبهم في ميثاق إصلاح منظومة العدالة، تطبيقا لأحكام الدستور واحتراما لما التزمت به الحكومة في برنامجها، مع التساؤل عن التكلفة المالية المطلوبة لتنزيل ميثاق إصلاح القضاء ببلادنا.

إن ميثاق إصلاح منظومة العدالة يبقى دون تطلعات الشعب المغربي والمهتمين إذا لم يتم التعجيل بتأهيل البنيات التحتية للمحاكم وتحسين مرافقتها، خاصة أن بعضها بدأت تفقد هيبتها، لأنها لا تحمل من المحاكم إلا الاسم، فهي أقرب منها إلى سكن إداري، وقسم قضاء الأسرة بمدينة مكناس خير دليل على ذلك، فعلى الحكومة التعامل بالأفضلية مع المناطق النائية والمعزولة.

يبقى ميثاق إصلاح منظومة العدالة دون تطلعات الشعب المغربي والمهتمين، إذا لم يتم إعادة النظر في النظام الأساسي للقضاة وتحسين وضعيتهم المالية بما يجعلهم في منأى عن الإغراءات كيفما كان نوعها، مع إعطائهم الوضعية الاعتبارية التي يستحقونها، والمساواة في الحقوق والواجبات، فلا يعقل أن نطلب من القاضي الحكم بالعدل، وهو أول المظلومين، فنحن في فرق المعارضة نطالب بضرورة التفعيل السليم لأحكام الدستور المرتبطة بالسلطة القضائية لما فيه تعزيز استقلال القضاء ورفع فعاليته وصيانة حرمة ووقاره وتحسين كرامة مكوناته، وذلك من خلال التعجيل بإخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بتنظيم وسير المجلس الأعلى

والجماعية، سلطة تقييم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون، فإننا ندعو الحكومة إلى العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور وإعداد القوانين التنظيمية المرتبطة بالسلطة القضائية، متساينين في هذا الصدد عن أسباب التأخير الحاصل في ذلك، وتسريع وتيرة عمل الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة من أجل ترجمة توصيات الحوار على مستوى المنظومة القانونية؛ وإعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛ مع ضرورة إعادة النظر في السياسة الجنائية من خلال تحديث المنظومة القانونية بمراجعة قانون المسطرة الجنائية؛ وتحديث مجموعة القانون الجنائي لمزيد من الملاءمة مع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكل ما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار؛ والاهتمام بالتكوين وبمراجعة المناهج والمواد المعتمدة في برامج التكوين بالمعهد العالي للقضاء؛ مع مراجعة الأوضاع المادية للعاملين في قطاع العدل وخاصة القضاة وكتاب الضبط.

السيد الرئيس،

لا يمكن الحديث عن إصلاح منظومة العدالة دون استحضار الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات في مراقبة وتدقيق المالية العمومية وإقرار مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. فهذه المهمة الدستورية الجسيمة تقتضي من كافة الفرقاء التجاوب والتعاون مع كل مبادرات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات حتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، كما تتطلب تفعيل التقارير التي يصدرها المجلس، لنتم إحالتها على وزارة العدل، مادام الأمر يتعلق بمراقبة وتقييم تدبير الشأن العام وحمايته وتحسينه من أي تلاعب.

لقد أحدثت الحكومة صناديق عدة تتساءل عن الحيز المالي لاستيعابها، كصندوق التكافل الاجتماعي الذي أكدت الحكومة أنه يحتاج لتعديل جوهري، والذي ستستفيد منه المرأة المهجورة المعوزة، والمطلقة، مع العلم أن الشك يساورنا في إعداد هذا التعديل وتعديلات أخرى تهم الفئة الهشة من مجتمعا في ألا يتم إلا قبيل الاستحقاقات المقبلة، باعتبارها فئة وفيه لصناديق الاقتراع.

لقد عرض على الحكومة مؤخرا مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء تم إعداده بتنسيق بين وزارة العدل والحريات، وقطاعات حكومية أخرى، حيث يتبين من المشروع أنه تعمد إضافة فصول أو فقرات لفصول في القانون الجنائي أو المسطرة الجنائية، وهو ما يشكل مزيدا من الترقيع لهذا القانون، إضافة لعدم تبنيه لمقاربة النوع، فالأمر يتطلب إصلاحا شموليا بإصدار قانون شامل لمناهضة العنف ضد النساء يضمن الوقاية والحماية وعدم الإفلات من العقاب واعتماد مقاربة تشاركية مع الجمعيات النسائية

والحقوقية التي راكمت خبرة طويلة في هذا المجال. السيد الرئيس، إن قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة يعد قطاعا حيويا يستلزم مزيدا من العناية والاهتمام نظرا لكونه يرتبط بكل القطاعات الحكومية ويتأسس على خدمة المواطنين، هذه الخدمة التي لن تتطور إلا بتطوير أداء الإدارة وتقديم خدمات ذات جودة للمواطن وللمقولة، فالوزارة مطالبة بالعمل على تبسيط المساطر الإدارية للمواطنين، والمواطنين الأيمن على وجه الخصوص.

من أجل التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، ونلج على ضرورة العمل على مبدأ مقاربة النوع في مثل هذه التعيينات، والالتزام بمعايير الكفاءة، لأننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن أغلب التعيينات التي تمت، اتسمت بالانتقائية والمحسوبية ولا ترقى إلى مستوى طموحات دستور 2011.

لقد تضمن المخطط التشريعي عدة مشاريع حددت لها جدولة زمنية محددة، لذا نتساءل عن تأخر الحكومة في تقديم "مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة"، و"مشروع قانون بتغيير النظام الأساسي للوظيفة العمومية"، و"مشروع قانون بتحديد شروط كيفية ممارسة حق الإضراب".

إننا ندعو الحكومة من هذا المنبر العمل على إصلاح الإدارة وتحديثها وإرساء مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقولة المغربية وتقوية تنافسيتها، تفعيلًا لمضامين الدستور، لتسهيل الولوج إلى المرافق العمومية والاستفادة من خدماتها على أساس المساواة، الشفافية، النزاهة، واحترام القانون، بعيدا عن الممارسات التي تكرست كنفسي الرشوة والزبونية والمحسوبية لتجاوز المعايير التي تعرقل السير العادي والمنظم للإدارة العمومية، مع تأهيل الجهاز الإداري ليواكب الإصلاحات الكبرى التي تعرفها البلاد لمواجهة التحديات التي تفرضها الظرفية الوطنية والدولية.

كما نطالب في فرق المعارضة الالتزام بالشفافية في تنظيم المباريات والإعلان عن نتائجها، شريطة التقيد بالتخصص في ما يتعلق بالتوظيف في الإدارات العمومية، نظرا لسوء توزيع الموارد البشرية واشتغال الكثير منهم في محام لا تتناسب وشواهدهم العلمية والمعرفية، مما يطرح عدة إشكالات على مستوى العمل والإنتاجية.

في هذا الإطار، يجب أن تعمل الحكومة على محاربة الموظفين الأشباح وأن تشجع الملتزمين منهم الراغبين في تحسين مستواهم الوظيفي، بإعادة النظر في شروط ولوج المدرسة الوطنية للإدارة، وأولها شرط السن الذي يعتبر شرطا إقصائيا، فلا يعقل أن يتم حرمان الراغبين من ولوجها لسبب تحطيم سن 35 سنة، وكأنه السن القانوني للتقاعد، فالواجب فتح المجال أمام جميع الموظفين الراغبين في ولوج هذه المؤسسة ودعمهم، لأن في رقيهم رقي بالإدارة العمومية.

ضد المجتمع المدني، ماسكة بخيوط اللعبة، معتقدة أنها قادرة على ترويضه، متناسية أن للبيت رب يحميه.

السيد الرئيس،

جاء إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان سنة 2011 استجابة لتوصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأيضا للمطالب الملحة للمجتمع المدني، الأمر الذي فرض ضرورة مواصلة هذا الورش لترسيخ ضمانات كافية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما أن الدستور نص في ديباجته على ضرورة مكافحة كل أشكال التمييز وجعل الاتفاقيات الدولية - كما صادق عليها المغرب - تسمو على التشريعات الوطنية.

وفي الفصل 160 من الدستور نجد أيضا نص على مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات التي لا يمكن التراجع عنها، لذا كان لزاما على الحكومة العمل على تنفيذ هذه الالتزامات، خصوصا وأنها جاءت مضمنة في البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

لا شك أن قطاع السجون عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذا المخطط عرف تدرجا وتراجعا ملحوظا في ظل الحكومة الحالية، تجلّى خاصة في تقلص الميزانية المتعلقة بالاستثمار والتوظيف، التغذية، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في الساكنة السجنية، المعضلة الكبرى التي تعاني منها السجون المغربية، والتي يعد الاعتقال الاحتياطي من الأسباب والعوامل الرئيسة لها، إذ تمثل نسبته 42% من بين الساكنة السجنية، لذا يجب مراجعة هذا الإجراء والعمل على وضع معايير واضحة ومحددة لتطبيقه من لدن النيابة العامة وقضاة التحقيق، مع ضرورة إعادة النظر في السياسة الجنائية والعقابية، بالبحث عن عقوبات بديلة وغير مكلفة لخزينة الدولة، مع العلم أن الحكومة تجد صعوبة في تدبير شؤون بعض الفئات الخاصة من السجناء كالمعتقلين في قضايا الإرهاب والمصابين بأمراض نفسية أو عقلية وجعل المؤسسات السجنية مؤسسات للإصلاح والتهديب ومركزا للتكوين والتكوين المستمر والعمل على مصاحبة السجناء المفرج عنهم وإدماجهم داخل النسيج المجتمعي، للحد من حالة العود التي تعرفها هذه المؤسسات، مع ضرورة فتح حوار وطني وبصفة مستعجلة حول السجون بالمغرب.

السيد الرئيس،

تضطلع الأمانة العامة للحكومة بدور حيوي يتمثل أساسا في تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، كما تعمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها، مما يطرح التساؤل حول كيفية تحديد هذا الدور في التنسيق مع باقي القطاعات ومسؤولياتها في أجندة الحكومة وترتيب الأولويات.

كما أن الاعتماد على مكاتب الدراسات الأجنبية في كل صغيرة وكبيرة من أجل دراسة وتأهيل الإدارة العمومية بميزانيات ترهق كاهل الميزانية العامة هو تبخيس لكفاءة الأطر الوطنية المعترف بمكانتها العلمية وتجربتها العالية وطنيا ودوليا، علما أن الإدارة المغربية تتوفر على أطر عالية المستوى نعتز بها وبعطاءها، وإنما في فرق المعارضة نرى أنه من غير المسموح أن تلجأ الحكومة لهذه المكاتب إلا في حالة غياب التخصص المطلوب لدى الأطر الوطنية.

السيد الرئيس،

إن علاقة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والسلطة التشريعية نص عليها المرسوم عدد 2.12.582 الصادر بتاريخ 30 يناير 2013 الذي تحدد بمقتضاه اختصاصاتها في تسهيل الحوار مع الجهازين التشريعي والتنفيذي، وأيضا متابعة أنشطة البرلمانات الدولية والعمل الدبلوماسي للبرلمان والتعاون مع الهيئات والجمعيات ذات الاهتمام بالعمل البرلماني والقضايا العامة.

والسؤال الذي يفرض نفسه: إلى أي حد تلتزم الوزارة بهذه الاختصاصات المسطرة في المرسوم مع السلطة التشريعية؟ وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أم الكتابية؟

إننا نرى أنه على الحكومة تبني مقاربة إيجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي وأن تعمل، أكثر من أي وقت مضى، على تقوية دور المؤسسة التشريعية في إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية من أجل التنزيل السليم للدستور، مع احترام القطاعات الوزارية للأجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنتها وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية، مع تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتندرس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

في الشق الذي يهم المجتمع المدني، عملت الحكومة على إطلاق حوار وطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية، بهدف صياغة ميثاق وطني للأخلاقيات، غير أننا نسجل أن هذه المبادرة اتسمت بغياب المنهجية التشاركية في تمثيل منظمات المجتمع المدني باللجنة الوطنية للحوار، فنحن في فرق المعارضة نشدد على ضرورة توفر مخاطب ومحاور وحيد لجمعيات المجتمع المدني وأن تأخذ اقتراحاته بعين الاعتبار، لا أن يتم التشاور معه دون العمل برأيه، أو أن تمارس عليه أي نوع من أنواع الوصاية، فالحكومة الحالية كانت تقم الدنيا ولا تتعدها إذا ما تمت مساءلة جمعية ما، واليوم أمام توليها تسيير دواليب الدولة، فإنها تهدف لممارسة الوصاية على المجتمع المدني، وخير دليل المرسوم المسند بموجبه اختصاصات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والذي يجعلها هي الساهرة على تعزيز حكامه الجمعيات وتتبع ومواكبة أنشطتها، يبين بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة راغبة في تحصين نفسها

ونحن متيقنون أنه من الممكن تحقيق أكثر من 100 مليار درهم لو تم فعلا تخصيص ميزانية حقيقية وواقعية ترقى لمستوى هذا القطاع.

طبعا، نحن في فريقنا، نعترف بالعمل القيم الذي يقوم به السيد الوزير المحترم، والذي يستحق التنويه عليه لما يبذله من جهود كبيرة ونشكره على سعة صدره وتجاوبه الملموس والخالص مع العاملين بالقطاع وتخصيصه وقت للاستماع للمهنيين، وكذلك نخص بالشكر السيد المدير العام للمكتب الوطني للسياحة والذي نرحب به ونهنته بتعيينه على رأس إدارة هذا المكتب لمقدراته المهنية وجهوده المبذولة والمعترف له بها لما كان بمنصبه على رأس الخطوط الملكية المغربية، ولو أننا نمثل معارضة شديدة لسياسة هذه الشركة، وهذا الملف سوف نعاود التطرق له بإسهاب فيما بعد.

وإذا كان المهنيون استبشروا خيرا بتعيين السيد محمد بوسعيد وزير السياحة السابق وزيرا للاقتصاد والمالية، لكونه يعرف خبايا هذا القطاع مؤمليين في أن يولي الاهتمام اللازم لهذا القطاع بالرفع من ميزانية الاستثمار المخصصة له في قوانين المالية، وتجاوز خيبة الأمل التي أصابت المهنيين والفاعلين بخصوص الدعم والبرامج المخصصة للسياحة في مشروع قانون المالية لسنة 2014، والتي لا يمكن نعتها إلا بالعقم والرداءة والفضيحة، ولا يمكننا لوم السيد الوزير على فداحة هذه الميزانية، لأنها قررت فعلا من طرف مديرين قبل أن يعتب السيد الوزير باب وزارة المالية.

فالقطاع السياحي ببلادنا يتطلب بذل كل الجهود من أجل تشجيع المهنيين وتحسين الميزانية المخصصة للمكتب الوطني للسياحة للمساهمة في مختلف المعارض السياحية وتجويد التعريف بالمنتوج المغربي، نظرا للمنافسة الشرسة التي تعرفها دول البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد تراجع القطاع السياحي بكل من الشقيقتين تونس ومصر لوضعها غير المستقر، حيث كان هذين البلدين باعتبارهما بلد عربي ومسلم تستقطبان ما يزيد عن 25 مليون سائح سنويا تستفيد منه اليوم دول أخرى، مثل إسبانيا، كرواتيا وتركيا وجزر الكناري، في حين لم تتخذ بلادنا خطوات جريئة، باعتبارها أقرب موقع تتوفر فيه نفس الخصائص كبلد مسلم عربي، لكن بقي في موقع المتفرج، لكون الميزانية المرصودة ضعيفة جدا، ولا تمكن من مواجهة قوة التنافسية في المحيطين الجهوي والإقليمي.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن المنظمة العالمية للسياحة توصي الدول العاملة بالمجال أن تخصص من 1,5 إلى 3% من مدخولها السنوي للدعاية والمشاركة في المعارض السياحية، علما أن هذه السنة سيتم تحقيق في آخر دجنبر 60 مليار درهم في القطاع السياحي، إذا احتسبنا 3% من هذا المبلغ أي 1 مليار و800 مليون درهم، مما يعني أن تخصيص هذه النسبة التي تعطي هذا الرقم المهم للمكتب الوطني للسياحة سوف يمكن يقيننا من تحقيق عائدات تقدر بـ 100 مليار درهم، طبعا مع دينامية ودراية السيد الوزير، إضافة إلى فتح منافذ شغل جديدة تقدر بـ 200 ألف منصب إضافي جديد، مما يعني الإسهام في الحد من البطالة.

السيد الرئيس،

نعيش اليوم فوضى عارمة في مجال التشريع، حتى بتنا نجهد من له أحقية المبادرة، مع العلم أن وظيفة الأمانة العامة للحكومة يجب أن تبقى تقنية، وعليها تحديد تنفيذ الخطط التشريعي وبلوغ الأهداف المسطرة له في ظل الضغوطات والإكراهات الزمنية والدستورية ومدى ملاءمتها لوتيرة عملها، لتتساءل جميعا: كيف سيتم تدبير إشكال ملاءمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية، باعتبار أن عمل الأمانة العامة يجب أن يكون استباقيا فيما يخص دستورية القوانين قبل أن تعرض على المحكمة الدستورية، مع تسجيلنا في فرق المعارضة عدم افتتاح الأمانة العامة للحكومة على محيطها السياسي وعلى عالم الجامعات، لكي تتمكن من تشكيل نخب كفيلا بالصناعة التشريعية؟

شكرا السيد الرئيس.

vi. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2014

I. مناقشة مشروع ميزانية وزارة السياحة برسم السنة المالية 2014

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

من القطاعات الإستراتيجية التي تهتم بها الأمم اليوم: القطاع السياحي نظرا للأدوار الكبرى التي يلعبها في إعاش الاستثمارات، والتعريف بالمؤهلات الاقتصادية، والموروث الحضاري لمختلف دول المعمور.

والمغرب بطبيعة الحال، السيد الوزير، يزخر بمقومات ومؤهلات سياحية مهمة ومتميزة من صحراء ووحدات وشواطئ تقدر اجماليا بـ 2500 كلم وجبال الأطلس، إضافة إلى موقع بلادنا الاستراتيجي كنافذة على البحر الأبيض المتوسط، وقطب اقتصادي عالمي مهم وامتداده نحو إفريقيا بكل مقوماتها الخام، قس على ذلك تاريخ المغرب الغني والمتنوع، كل هذا يجعل المغرب من الدول المهمة بالسياحة ولا خيار لنا إلا السياحة بهذا البلد.

مع العلم، السيد الوزير، أن هذا الاختيار قد تم تحديده منذ 40 سنة، فكل الحكومات السابقة أعطت أولية كبيرة لهذا القطاع اعتبارا للدور الحاسم الذي يلعبه في المسيرة التنموية والذي ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال جلب العملة الصعبة، بحيث يضخ في خزانة الدولة مبلغ 60 مليار درهم من العملة الصعبة، إلى جانب مساهمته في خلق مناصب شغل تقدر بحوالي 500 ألف منصب، الشيء الذي يجعل من قطاع السياحة من بين المحاور الأساسية التي نصت عليها كل البرامج الحكومية.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن السنة الماضية حققنا 59 مليار درهم، وهذه السنة سنحقق على الأقل 60 مليار درهم من المدروية،

منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الجهد الذي يعرفه المخطط الأزرق وتحول أهدافه في بعض المناطق للمضاربات العقارية، وهنا أخص بالذكر مشروع تغازوت، هذا المشروع الهام والضخم بمساحته التي تقدر بـ 620 هكتار والذي كانت الساكنة تعلق عليه آمالا كبيرة بعدما تقادمت البنية التحتية بأكادير، ولم تبق إلا هذه المنطقة كمتنفس وحيد للمدينة، لكن المشروع للأسف تغير عن مساره الأول من أجل بناء فنادق سياحية وتم تحويله إلى مضاربات عقارية (فيلات سكنية بمبلغ 14.600 مليون درهم فيها 400 متر مربع، علما أن الأرض فوتت من أصحابها بأثمان جد هزيلة لا تتعدى 10 دراهم للمتر مربع) والدولة تتحمل المسؤولية الكاملة في مآل هذا المشروع الذي حاولنا آنذاك إقناع الملاكين الحقيقيين بأن محتواه سوف يوجه كليا اتجاهها سياحيا محضا 100%، مما سيذخر بالخير على المنطقة للاستفادة مما يزيد عن حوالي 40 ألف منصب شغل على اختلاف المستويات وتوفير طاقة استيعابية تفوق 25 ألف سرير ومنجزات سياحية هامة، إلا أن أمانينا ذهبت مع الريح، فكيف يعقل أن يتم صرف أكبر مشروع سياحي بمنطقة إستراتيجية محليا وجمهويا ووطنيا وقاريا بهذا الشكل، بعد أخذه من ذوي الحقوق ومنحه لجهات للاغتناء وشن المضاربة بأراضي يمكنها أن تمتص عدد كبير من اليد العاملة المتنوعة وتخفف من عبء البطالة المتفشية في أوساط الساكنة، مع مراعاة كل الجوانب الاجتماعية المحيطة بالمشروع وكذا المجال الاستثماري في شكله العام؟

- كذلك عدم تفعيل توصيات المناظرة الوطنية للسياحة وعدم تنظيم مناظرة منذ مجيء الحكومة الجديدة؛

- رفض كل الأبنك لتمويل المشاريع السياحية، مما أصبح يعرض القطاع لمصاعب كثيرة، ستكون لها انعكاساتها السلبية القوية على السياحة كخيار استراتيجي ضروري لإغناش اقتصادنا، فقد أصبحت الأبنك لا تواكب الاستثمار في هذا الميدان، كما أن عملية التجديد أي (RENOVOTEL) أصبحت أكثر تعقيدا، فكل مستثمر شارك في هذه العملية إلا وجد نفسه أمام وابل من الملفات التي لا تعد ولا تحصى وبدون جدوى؛

- يضاف إلى ذلك الحالة المساوية لأغلب الفنادق، والتي تتطلب إعادة الترميم، مما يعني ضرورة دعم الدولة لهذه العملية نظرا لتكاليفها المرتفعة من جهة، وللتعقيدات الإدارية التي كانت سببا في إغلاق العديد من الفنادق وتسريح اليد العاملة فيها، بما لهذا التسريح من انعكاسات على الحياة الاجتماعية للعديد من الأسر التي يعتبر القطاع السياحي موردها الأساسي، وفي تقديرنا فإن تجويد القطاع السياحي يتطلب خطوات جريئة من ضمنها:

• دعم المجالس الجهوية للسياحة لتحسين أدائها مع مراجعة¹ ADT

فاليا، السيد الوزير، تنوي الحكومة في القانون المالي المعروض على البرلمان إقرار ضريبة جديدة تسمى الضريبة على السفر، وتحدد قيمتها في 100 درهم لكل شخص مسافر بالطائرة، مواطنا مغربيا كان أو أجنبيا، على أن تخصص من هذه القيمة مبلغ 50 درهما للدعاية والسياحة لفائدة المكتب الوطني للسياحة، في حين سوف تمتح البقية لصندوق التكافل الاجتماعي، تبغني من ذلك تحقيق هدف الرفع من الميزانية المرصودة للقطاع السياحي. وإذا كانت هذه الضريبة ما زالت محط نقاش معمق في نقاشات مشروع القانون المالي المحال على البرلمان، فإننا نبه الحكومة إلى حقيقة جوهرية، وهي كون المبيعات بالنسبة لوكالات الأسفار العالمية قد تم الحسم فيها، بمعنى أنها تباع في الأسواق حاليا ولا يمكن تطبيق هذه الضريبة حتى في حال المصادفة عليها بالبرلمان، لأن وكالات الأسفار الدولية قد باعت منتوجها السياحي للسنة الحالية وأتم تعرفون مدى قوة المستهلك الأوروبي، ولا يمكن أن تدخل حيز التطبيق إلا في شهري أكتوبر أو نونبر 2014، لذا يجب إيجاد حلول ناجعة وبديلة للسنة الحالية من أجل دعم ميزانية القطاع السياحي، حتى لا يفوت الأوان خصوصا وأن الفرصة التي بين أيدينا استثنائية وملائمة جدا لتطوير القطاع.

كما قلت سابقا، السيد الوزير، أن السياحة خيار استراتيجي تم الحسم فيه منذ أكثر من 40 سنة بعد الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومات السابقة والرجال الذين أعطوا الكثير لهذا القطاع ومنهم: المرحوم مولاي أحمد العلوي والسيد عبد الرحمان الكوهن، وجيلبير تريكان وعبد الهادي العلمي ومحمد بلغمي وجمال الدين البعمرافي و بن عمور وأسَاء كثيرة أخرى.

ونؤمن أن هذا الجهد الوطني، يجب أن يستثمر برفع الميزانية من جهة والحد من التصريحات الحكومية التي تؤثر على القطاع، ونذكر على سبيل المثال ما قاله أحد وزراء السيد عبد الإله ابن كيران في مدينة مراكش في حق السياحة، الشيء الذي جعل جميع المستثمرين المغاربة والأجانب يصابون بالدهشة، والخيرة والخوف.

لابد أن نسجل أن هذه الميزانية الهزيلة التي تنوي الحكومة تخصيصها في القانون المالي الحالي، والمحددة في ثلاثة مائة مليون درهم (300 مليون درهم) لا تكفي المكتب المغربي للسياحة في الاستثمار إلا في بلد واحد مثل فرنسا أو ألمانيا، أما إذا وزعنا هذه الميزانية بالدول التي تتعامل معها فالمكتب لن يحقق أية نتيجة.

وتجدر الإشارة، السيد الوزير، أن الدلائل الملموسة التي بين أيدينا، تعطي صورة مقلقة عن الوضع السياحي ببلادنا، مما يجعلنا نطالب الحكومة، وفي مقدمتها رئيسها السيد عبد الإله ابن كيران، بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي وتقديم توضيحات حول توجهات الحكومة وهل تملك نية حقيقية لتطوير وتنمية القطاع السياحي، حتى تكون لها بصايتها، كباقي القطاعات الذين سجلوا بصايتهم الإيجابية في سجل القطاع السياحي المغربي، و نذكر

¹Agences de Développement Touristiques

طرف الحكومات السابقة المتعاقبة، ومن طرف جميع الهيئات المتدخلة في هذا القطاع، خصوصا التعاونيات والجمعيات المهنية وغرف الصناعة التقليدية، حيث أصبحت الوزارة الوصية على هذا القطاع تشتغل بمنهجية عقلانية بفضل الخطوط الواضحة التي رسمتها إستراتيجية تنمية الصناعة التقليدية في أفق 2015.

ورغم الجهود التي تبذلها وزارة الصناعة التقليدية للنهوض بهذا القطاع، نهوضا شاملا ومتكاملا، ورغم الاعتمادات المرصودة لأجل العناية بالقطاع في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فإن الوزارة تبقى مع ذلك مدعوة وبإلحاح إلى بذل المزيد من الاهتمام، وخاصة بالنسبة لمسألة التغطية الاجتماعية والصحية للصناع التقليديين، لأن هذه المسألة أصبحت اليوم هي القضية الأساسية، كما صارت هاجسا يراود أذهان كافة الصناع التقليديين، علما أن العاملين بهذا القطاع من بين الفئات القليلة المحرومة من التغطية الصحية، رغم أن طبقة الحرفيين تشكل ثلث سكان المملكة، ولهذا نأمل من الوزارة الوصية أن تسعى نحو إيجاد نظام خاص بالصناع التقليديين وأن تتم تعبئة كل الهيئات المعنية لإنجاح هذا النظام والشروع في العمل به، خصوصا وأن البرنامج الحكومي قد أشار إلى دعم هذه الفئات المعوزة من المواطنين. والوزارة اليوم مطالبة بإدماج فئات عريضة، وعلى رأسها شريحة الصناع التقليديين باعتبارهم من ذوي الدخل المحدود، زيادة على الذين كسدت تجارتهم وأصبحوا في شبه بطالة، مما يستوجب إعانتهم ومساعدتهم. السيد الرئيس،

إن الصناعة التقليدية، فضلا عن كونها صناعة وتجارة ومهنة، فهي أيضا فن ومهارة وإتقان ووجه من وجوه حضارتنا وتراثنا الأصيل. ولأجل الحفاظ على هذا الموروث التاريخي، فإنه يجب توثيق الحرف وإحصاؤها بشكل دقيق وإصدار قوانين تنظيمية من شأنها الحد من ظاهرة التطفل على القطاع وإعادة الاعتبار للحرفيين الحقيقيين.

أما بخصوص سياسة المعارض، فإن واقع الحال يستدعي إعادة النظر في كيفية تنظيم هذه التظاهرة، وضبط عملية تأطير المعارض بأساليب علمية بعيدة عن التدابير العتيقة، والإكثار من المعارض والصالونات الموضوعاتية، على المستوى الجهوي والوطني والرفع من وتيرة الإشهار التلفزيوني ولكن بطرق احترافية، لأن بعض الوصلات الإشهارية التي تعرض أحيانا ليست في المستوى المطلوب من الناحية الفنية.

كما يجب التفكير في إصلاح منظومة التكوين المهني، وخاصة نظام التدرج المهني، الذي أصبح يعاني من بعض الاختلالات بدليل أنه متوقف تماما ببعض المناطق.

وعلى الوزارة كذلك أن تنكب باستعجال على إصلاح منظومة التكوين، ودعم التكوين المستمر لصقل المواهب والفنون التقليدية.

كما أن إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية بخصوص رؤية 2015 على وشك الانتهاء، ولم يعد يفضلنا عن نهايتها إلا سنة، مما يجعلنا نتساءل عما تم

لقانونها الأساسي بدل إنشاء وكالة التنمية السياحية، حتى يستمر المستثمر المدير المباشر بالقطاع السياحي؛

• إعادة النظر في وضعية الخطوط الملكية المغربية وإستراتيجية إسهامها في دعم السياحة، حيث تعد اليوم خطوطنا من بين أكبر العوائق بفعل تجاهلها للمشاكل الوطنية المطروحة واعتبار الرح والكسب الوفير أولوية تلغي جميع الأولويات المرتبطة بدعم الإستراتيجية السياحية وتقويتها، مما يجعل الخطوط الملكية المغربية جزيرة معزولة عن الإطار الوطني العام. فهناك مشاكل تقنية تطرح كل يوم لعدم وجود تواصل مع الزبناء الذين غالبا ما تواجههم مشاكل التأخير وضياح الأمتعة على مستوى تغيير الطائرات أو مرور البعض منها عبر مطار البيضاء، وهذا يؤدي إلى حدوث ارتباك في صفوف المستخدمين الذين لا يبالون بالزبناء، مما يحول المطار إلى مرفق أو سوق، فالأمر يستلزم إعادة ترتيب هذا المرفق الحيوي الذي يعد بوابة المغرب على كل الدول والأقطار.

كذلك، نلاحظ عدم وجود قاعة من الدرجة الأولى بالنسبة للخطوط الداخلية، أما على مستوى البرمجة فنستحضر العديد من المشاكل بالنسبة للتوقيت، وجب العمل على معالجتها بنوع من الرأفة ومراعاة للزبناء.

أما الخطوط الخارجية، وخصوصا ما يخص الدرجة I خصوصا الخاصة بباريس، فلدينا عدة مشاكل، فبعد مطالبتنا بتوفير درجة الأعمال، ولما توفرت هذه الدرجة فوجئنا بتأدية ثمنها يفوق 14.000.00 درهم، ولكن مع عدم توفير أي خدمة مقابل هذا المبلغ داخل الطائرة لا على مستوى خدمة الزبون ولا على الكرسي المستعمل ولا بالنسبة للوجبات والمشروبات، فهذا تقصير للزبناء وتنمى استدراكه لاحقا؛

• ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية تهم أقاليمنا الجنوبية، من خلال تقوية ودعم تنمية السياحة بأقاليمنا الصحراوية، إضافة إلى دعم وتقوية السياحة الجبلية، لتأهيل المحيط المجتمعي خاصة المجال القروي العميق المتاخم للمؤهلات السياحية الجبلية، فحديث الجميع بعد خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، الأخير عن الدبلوماسية الموازية يجعلنا نقول أن علينا أن نساهم جميعا في تقوية المردودية السياحية، بإقرار إستراتيجية أكثر فعالية لتدقيق السياح على وطننا، في إطار ما يمكن تسميته بالدبلوماسية السياحية، لنعرف هؤلاء على مملكتنا، مملكة الثوابت والمرجعية، مملكة الديمقراطية، مملكة حقوق الإنسان، مملكة التسامح ومملكة الاستقبال والضيافة.

II. مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية برسم السنة المالية

2014

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا شك أن الصناعة التقليدية أصبحت تحظى بأهمية كبيرة، خصوصا من

وإغافة عدد الساكنة من المغرب الذين يعيشون منه، مما يجعلنا في الفريق الاستقلالي نصوت برفض الميزانية، إيماناً منا واقتناعاً بأن هذا القطاع الذي يعتبر قطبا من أقطاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحن الوقت ليلعب دوره التتموي والتصديري والمساهمة في التشغيل بالعالم القروي والحضري.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير لهذه الأمة.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III. الفريق الحركي

i. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدرج في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية

2014

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم سنة 2014، وهي مناسبة سنحاول من خلالها الإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا حول السياسة العامة الحكومية في جوانبها الاجتماعية، خصوصا التعليمية والصحية والإعلامية والثقافية والرياضية.

السيد الرئيس،

إن السياسة الاجتماعية الناجعة، هي التي تجعل المواطنين في صلب السياسات العمومية، باعتبارهم ركنا وركيزة لكل إستراتيجية إنمائية وطنية ودعامة محورية في تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعيين، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المغرب دخل مرحلة جديدة من البناء العميق، المرشح للمشروع المجتمعي النموذجي المبني على حقوق الإنسان من الجيل الثاني وتسريع وتيرة التنمية البشرية العادلة والمستدامة كفلسفة نابعة من الحكمة الملكية.

السيد الرئيس،

إن إصلاح المنظومة التعليمية المثقلة بالتراكات والاختلالات كقضية أولى لبلدنا بعد قضية الوحدة الترابية، يبقى التحدي الأكبر والرهان الأساسي لبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، والمنطلق الإستراتيجي لاستشراف الحلول الناجعة لكل إشكالياتنا ومعضلاتنا، ومن هذا المنظور نعتبر في الفريق الحركي أنه مهما تضخمت الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التربية الوطنية، 45.58 مليار درهم برسم ميزانية 2014، فإنه يبقى استثمار مريح في الإنسان المغربي كثروة يعول عليها لبناء مغرب المستقبل.

السيد الرئيس،

خصص جلالة الملك خطابا ساميا يوم 20 غشت 2013 بمناسبة

تحقيقه خلال هذه السنوات الماضية، حيث بات من المفروض والمتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار ونسبة العائدات من العملة الصعبة، بالإضافة إلى عدد اليد العاملة، خصوصا وأن الاعتمادات التي رصدت لتنمية القطاع في أفق 2015 لا أن نجد لها انعكاسا على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

إن الواقع يبين أن القطاع يحتاج إلى دعم المقاولات المهيكلة، وتنمية وتعزيز النسيج المقاولاتي، وولوج قنوات التوزيع العصرية لتقريب المنتج من المستهلك ورفع مداخيل الصناع الفرادى وتنمية فضاءات التسويق في المجال القروي هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الوزارة سبق لها أن وعدت الصناع، بأن تضع رهن إشارتهم التصاميم الجديدة، وتحسين تقنيات الإنتاج والمساهمة في تمويل التجهيزات الضرورية وتسهيل الحصول على القروض الصغرى والقروض البنكية وإحداث مراكز المحاسبة لدى غرف الصناعة التقليدية وحل إشكالية المواد الأولية وانعاش المنتج والعلامة التجارية وشارة الجودة ووضع دراسات السوق رهن مجموع مهني القطاع.

كما قدمت الحكومة عدة وعود كذلك ولم تف بها مما يجعلنا نطالبها وندعوها، من هذا المنبر، إلى إشراك كافة الغرف والجمعيات المهنية المهيكلة في جميع العمليات التنموية لإبداء ملاحظاتها وتقديم اقتراحاتها للنهوض بالقطاع، خصوصا وأن طموحات الصناع التقليديين تستدعي تسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة للوزارة الوصية، كما أن هذه الأخيرة مدعوة إلى تكثيف مجهوداتها للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية نهوضا حقيقيا وإصلاح منظومته القانونية إصلاحا دقيقا وجوهريا والحفاظ على برنامج العمل الذي تمت المصادقة عليه بمعية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وذلك بهدف تحصيل سبعة ملايين درهم من عائدات الصادرات، وخلق 300 مقالة لخلق وتوفير 117.000 منصب شغل، علما أن هناك 60 ألف خريجا من التكوين المهني، كما يجب التركيز على السياسات غير المتوازنة على الصعيد الوطني، لتكون متداخلة ومنسجمة مع المخططات الجهوية لتنمية القطاع وتمويله مثل مشروع طنجة المتوسطي، الذي يعتبر ثاني قطب اقتصادي، نظرا للموقع الجغرافي المتميز المطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث ترسو فيه البواخر الكبرى العابرة للقارات، مما يجلب عدد السياح والذي يقدر ب 100.000 ألف سائح سنويا، حيث يجب استغلالها، وذلك بإحداث مركب حرقي بجواره.

السيد الرئيس،

أمام غياب مخطط تشريعي متكامل للحكومة وغياب مشروع قانون لإدماج مواد ومنتجات الصناعة التقليدية في المنشآت العمومية والتأثيث والحماية وقوانين جمركية للمحافظة ولحماية المنتج المغربي على مختلف أنواع الأنشطة الحرفية كالذهب والفضة والفخار والصناعة الجلدية والزراي، لا يمكن الحديث عن المنافسة العالمية التي تتغنى بها، خصوصا وأن الحكومة عملت هذه السنة على تقليص الميزانية لهذه القطاع، متناسية أهمية القطاع

(RAMED²) الذي استفاد منه إلى حدود اليوم أزيد من 5.47 مليون شخص من أصل 8.5 مليون مستهدف، لكنه لم يحقق الأهداف المتوخاة منه، وذلك راجع بالأساس إلى عدم مواكبته بتعزيز القدرات البشرية والتجهيزات للمؤسسات الاستشفائية على الصعيدين الحضري والقروي.

السيد الرئيس،

إذا كانت المستعجلات تشكل النقطة السوداء في منظومتنا الصحية، فإن تفعيل وأجراً ما جاء في مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم سنة 2014 خصوصا النقطة المتعلقة بمتابعة إحداث مراكز استعجالية للقرب وتأهيل المستعجلات في المستشفيات وتشغيل وحدات طبية استعجالية، ستكون لا محالة نقطة الضوء في هذه الميزانية.

فيما يخص مجهودات الحكومة لتخفيض أسعار أزيد من 1000 دواء، فإننا كفريق حركي، وهذا سيساطرنا فيه الرأي مختلف الفقراء السياسيين والنقابين، تؤكد مساندتنا لها في حربها ضد اللوبيات التي تقف حجر عثرة في طريق الإصلاح، وعكس مسار رغبات وانتظارات وطموحات المواطنين، إذ نحيي الحكومة على مصادقتها في مجلسها المنعقد يوم الخميس 12 دجنبر الجاري على المرسوم الخاص بتحديد سعر الدواء، الذي من شأن تطبيقه تخفيض أسعار 800 دواء.

السيد الرئيس،

بقدر ما صفقنا لبنود دفاتر التحملات الجديدة كورش لإصلاح وتأهيل قطاع الإعلام العمومي ووضعه على سكة المهنة والمسؤولية والتنافسية والالتزام بمبادئ الاختلاف والأخلاق وتكافؤ الفرص، بقدر ما نتأسف على استمرارية تردي برامج القطب العمومي، والتي لا تعكس الهوية الوطنية ولا التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب، لكن في نفس الوقت نشيد بمجموعة من الأوراش المفتوحة في قطاع الاتصال، خصوصا توقيع عقد برنامج لفترة 2013 - 2017 لدعم قطاع الصحافة المكتوبة وتأهيل المقالة الصحفية والانتهاج من أعمال إصلاح قانون الصحافة والنشر، الذي لا محالة سيسهل نقلة نوعية في تقنين المهنة والتأسيس للمبادئ الأخلاقية فيها، وتفعيل المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية، تنفيذا للالتزامات الدولية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

مازال الشأن الثقافي بالمغرب محمضا إلى إشعار آخر، فأمام ميزانية ضعيفة لا تتعدى 547 مليون درهم برسم سنة 2014، يصعب الإقرار بعكس ذلك، لكن في انتظار إصلاح الرؤية، لا يسعنا إلا أن ننوه بتخصيص مبلغ مليون درهم من ميزانية قطاع الثقافة للدبلوماسية الثقافية، والتي لا شك ستخدم مصلحة الثقافة والوطن، على أمل أن تتضاعف هذه الميزانية في السنة المقبلة.

الذكرى الستين لثورة الملك والشعب، لتشخيص الوضع المزري للمنظومة التربوية واقتراح بدائل عملية لهذا الواقع المريض، كخريطة طريق لبناء نموذج إصلاحي، ومن هذا المنطلق نعتبر الفريق الحركي أنه لا بد من تفعيل واعتماد المقاربة التشاركية وإنجاز تعبئة مجتمعية شاملة حول الإصلاح التربوي، تضمن انخراط ومساهمة كافة الفاعلين والمتدخلين والمعنيين من تلاميذ، أساتذة، إدارة تربوية، مديرون، مفتشون، نقابات، أحزاب، برلمان، حكومة، مجتمع مدني، في المجهود الإصلاحي، في أفق إعادة الثقة في المدرسة العمومية.

السيد الرئيس،

ونحن نتحدث عن إصلاح المنظومة التربوية، ومن هذا المنبر لا بد أن ندلي بدلونا في هذا النطاق، ونقترح ما يلي:

- إعطاء الأهمية لتشييد المدارس الجماعية كحل لمعالجة إشكالية الهدر المدرسي بالعالم القروي؛

- الاهتمام بتدريس اللغات ابتداء من المرحلة الابتدائية، وعلى ذكر اللغات ندعو الذين اقترحوا إدخال العامية (الدارجة) في المناهج التعليمية واعتمادها كلفة للتدريس في المستوى الأولي بدل اللغة العربية، إلى العودة إلى جرحهم، فنحن نعتبر الأمر مرفوضا، فالدستور كان واضحا في الإجابة على هذه المسألة، لما اعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد إلى جانب اللغة الأمازيغية التي يجب أن تكون لها مكانتها أيضا داخل المدرسة؛

- تجسيد خيار الجوهية الموسعة وسياسة القرب في السياسة التعليمية، عبر نقل بعض اختصاصات المركز للأكاديميات الجهوية، مع تمكينها من الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة للقيام بدورها على أكمل وجه؛

- تخصيص ميزانية قارة لضمان سلامة محيط المدرسة العمومية أمنيا وبيئيا؛

- مراجعة المقاربات التدييرية المعتمدة حاليا في تسيير الشأن التربوي، وذلك عبر ممارسة الحكامة الجيدة كبدأ دستوري؛

- تحريك آليات الافتتاح المحسدة في المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للشؤون الإدارية والمفتشية التربوية للضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه هدر والتلاعب بالمال العام، تفعيلًا لمبدأ دستوري يربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إن حق المواطن المغربي في العلاج وفي العناية الصحية، أصبح مضمونا بمقتضى الفصل 31 من الدستور، وعلى هذا الأساس فإن تنزيهه تنزيلا ديمقراطيا وسليما، يقتضي من الحكومة مضاعفة المجهودات من أجل تمتع المواطن بهذا الحق وفي ظروف تراعي آدميته وكرامته، وفي هذا الإطار لا تفوتنا الفرصة دون التعبير عن خيبة أملنا في نظام المساعدة الطبية

²Régime d'Assistance Médicale

والرياضة بجمرة، لما أبدعه من مبادرات شبابية، خصوصا مبادرة الحوار الوطني حول الشباب، التي أعطت فرصة لهؤلاء للاستماع لمشاكلهم، وهنا ندعو الحكومة إلى الإسراع بتنزيل مضامين الفصلين 33 و170 من الدستور، وبالتالي إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، كفضاء عمومي لمناقشة قضايا وإشكاليات الشباب وإبداع مقترحات حلول لها.

كما ندعو الحكومة إلى المزيد من العناية بالشباب القروي الذي يعاني مختلف مظاهر الحرمان، وذلك بالرفع من وتيرة تشييد دور الشباب والمراكز السوسيو رياضية.

السيد الرئيس،

إن الحكومة خصصت 53% من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، وأنا في الفريق الحركي واعون تمام الوعي بحجم الإكراهات المطروحة أمام بلادنا.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعلن عزمنا على التصويت إيجابا على مشاريع الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

وقفكم الله لما فيه خير هذا البلد الآمن، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ii. مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم السنة المالية 2014

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون لسنة 2014.

واسمحوا لي، بهذه المناسبة، أن نهني أنفسنا جميعا على الجهود التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، وآخر هذه الجهود زيارته الرسمية التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي خلفت صدى جد إيجابي وعلى جميع المستويات، هذه الزيارة التي نجحت في توضيح الكثير من المغالطات التي يسعى جاهدا خصوم وحدتنا الترابية بشرها عبر استعمال جميع الوسائل، ومن بين أقدرها شراء ذمم بعض المنظمات التي تدعي زورا وهبتانا أنها منظمات حقوقية.

ولا يسعنا إلا أن ننوه بهذه الخطوات المباركة لصاحب الجلالة وفتخر

السيد الرئيس،

إن اهتمامنا في الفريق الحركي بقطاع اجتماعي حيوي، ألا وهو قطاع الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية، يرجع أساسا إلى حساسية الاختصاصات الموكولة لها، فالأمر يتعلق بقضايا شائكة وإشكالات اجتماعية بنيوية، يتخبط فيها المجتمع المغربي، من فقر وهشاشة وعنق واستغلال ووضعية هشّة للمرأة والطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي هذا الإطار لا يسعنا إلا أن ننوه بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من منجزات.

السيد الرئيس،

فبالنسبة لوضعية المرأة نسجل بارتياح حضورها القوي والوازن في التشكيكية الحكومية في نسختها الثانية، مقارنة مع حضورها الباهت في النسخة الأولى، كما ننوه بالخطوة الحكومية للمساواة "إكرام" التي ستعيد - لا محالة - الاعتبار للمرأة.

وبخصوص وضعية الطفولة، فهي لا تبعث على الارتياح، إذ تعاني من مختلف مظاهر الاستغلال (الاغتصاب، العنف اللفظي والجسدي، تشغيل القاصرين، التشرد). وفي هذا الإطار، لا بد من الإسراع في إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل الذي سيشكل حقلًا خصبا، لطرح مختلف إشكاليات الطفولة ولاقتراح الحلول والبدائل.

السيد الرئيس،

فعلا، شكل تنظيم كأس العالم للأندية بالمغرب، والذي انطلقت فعالياته يوم الأربعاء 11 دجنبر الجاري، حدثا وعرسا كرويا حظي بمتابعة جماهيرية ورياضية وإعلامية مكثفة، لاشك سينعكس إيجابيا على الرياضة الوطنية، وفي هذا النطاق لا تفوتنا الفرصة دون الإشادة والتنويه بالمواصفات الدولية للمنشآت الرياضية الكبرى التي أصبح يتوفر عليها المغرب، خصوصا ملاعب أكادير، مراكش، طنجة وفاس.

السيد الرئيس،

إن الإقلاع الرياضي الحقيقي الذي نتوخاه، يقتضي تحسين الحكامة الرياضية عبر ديمقراطية الجامعات الرياضية، وهنا نستحضر مخرجة الجمع العام الأخير للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، التي عرفت تصرفات وسلوكات مشينة، أثارت استهجان المتابعين للشأن الرياضي الوطني، وهنا لا بد أن نحيل هؤلاء المشاغبين على مضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات سنة 2008، والتي دعت إلى احترام ضوابط التسيير وإلى ديمقراطية الجامعات الرياضية.

كما ندعو الحكومة إلى إعادة الاعتبار للرياضة المدرسية والجامعية والاهتمام بها كحقل لاكتشاف المواهب الرياضية وصلها، كما نطالب باقتلاع جذور الشغب داخل الملاعب والتعاطي للمنشطات، كظاهرتين أساءتا للرياضة الوطنية.

وفي مجال الشباب، لا يسعنا إلا أن نشد على أيدي وزير الشباب

التأكيد على مجهودات هذا القطاع والأدوار المميزة التي يقوم بها في مختلف المحافل الدولية، مما جعل بلادنا تتبوأ مكانة هامة وتحتضن بثقة خاصة في المحافل الدولية، ولعل ثقة الإتحاد الأوربي في تجديد اتفاقية الصيد البحري مع بلادنا خير مثال على ذلك.

ومن هذا المنطلق، فإننا نلح على ضرورة تقوية أداء مختلف القنصليات والسفارات المغربية، مع تمكينها من أطر كفأة متخصصة تتوفر على التجربة والكفاءة المطلوبة واعتماد مقاربة النوع لإدماج أكبر للمرأة في الدواليب الدبلوماسية، وتشجيع الشباب من ذوي المؤهلات لتعزيز حضور المغرب وخدمة قضاياها بمختلف دول المعمور، لأننا نؤمن أن العمل الدبلوماسي أصبح دوره مرتبطاً أكثر بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي نطالب أن تهتم أكثر بترويج المنتجات الصناعية والخدمات بهدف الرفع من صادرات بلادنا وجلب الاستثمارات الخارجية ولاسيما في المجالات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، مع التعريف لدى سلطات بلد الاعتماد والمستثمرين الأجانب بالإستراتيجيات الاقتصادية المغربية القطاعية، بهدف جلب المستثمرين والتعريف بالإمكانيات والتسهيلات التي يوفرها المغرب.

السيد الرئيس،

وبخصوص جاليتنا المقيمة بالخارج، فإننا نهيب بالأدوار الطلائعية التي ما فتئت تلعبها للدفاع عن وحدتنا الترابية وخدمة القضايا الوطنية، ولذلك فإننا ندعو إلى المزيد من العناية بقضاياها خاصة الاجتماعية منها، مع العمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية داخل أرض الوطن وتيسير قضاياهم، بما يمكن من حماية حقوقهم وصيانة مصالحهم، من خلال إحداث المراكز الثقافية التي تهتم بالتأطير الديني والثقافي، مع تقديم كل أشكال الدعم التي تعزز انتماءهم لوطنهم، إضافة إلى وضع برامج تواصلية للتوجيه والإرشاد وتعزيز شبكة القنصليات وعصرنة بنيتها وتحديث أداؤها وتقريب خدماتها بما يتماشى مع تطلعات المغاربة بالخارج.

السيد الرئيس،

ولا يفوتنا، ونحن نناقش مشروع ميزانية وزارة الخارجية والتعاون، أن نطالب الحكومة بإبلاء المزيد من العناية والرعاية لأسر المعتقلين المغاربة والمحتجزين بمخيمات تندوف، منددين بما يتعرض له هؤلاء الأسرى من معاملات وتصرفات تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية، ونهيب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل على التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون من أجل التعريف بملف وحدتنا الترابية، وبالممارسات اللا إنسانية التي تمارس في حق إخواننا بمخيمات تندوف، في كافة المحافل الدولية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

وفي نفس السياق، تدعونا أوضاع الثغور المحتلة بسبتة ومليلية والجزر الجعفرية إلى مواصلة طرح موضوعها على جدول العلاقات المغربية الإسبانية ضمن إستراتيجية الحوار الدائم خدمة للمصالح المشتركة للبلدين، وبما يضمن الحقوق التاريخية لبلادنا.

بها، خاصة ما يتعلق بالقضية الأولى لبلادنا، والتي تمر اليوم بمرحلة جد دقيقة بسبب النزاعات المتعقدة من طرف خصوم وحدتنا الترابية، كما تؤكد على تجددنا الدائم وراء جلالته متشبثين بعدالة قضيتنا ومعينين للدفاع عن وحدتنا الترابية، التي كانت ومازالت محمدا هاما لسياسة المغرب الخارجية، ويعتبر المقترح المغربي للحكم الذاتي حلا سياسيا ناجعا للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدبير شؤونهم الجهوية في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة، وما الجهوية المتقدمة التي نص عليها الدستور الجديد إلا درسا آخر يفند مزاعم أعداء وحدتنا الترابية الذين يفتعلون قضايا وهمية لعرقلة انخراطنا في بناء اتحاد مغاربي متكامل.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية كمرآة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي وفي إبراز المنجزات التي حققتها لترسيخ دولة الحق والقانون، وإننا في الفريق الحركي نؤمن كل المكاسب التي تحققت في هذا الإطار، والجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والتعاون من أجل تعبئة كل وسائلها للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية طبقا للتوجيهات المولوية السامية للسير قدما نحو الطي النهائي لهذا الملف المفتعل.

إن الإستراتيجيات والأوراش الإصلاحية السياسية والحقوقية والثقافية والخطط التنموية التي يقودها جلالته الملك منذ أزيد من عقد أعطت قوة دفع حقيقية للدبلوماسية المغربية باعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد إستراتيجي للسياسة الداخلية، وبذلك أصبح المغرب فاعلا دوليا جديرا بالتقدير في خدمة السلم والتنمية.

فالدبلوماسية المغربية هي دبلوماسية متضامنة، تسخر جل وسائلها وأدواتها للتجاوب الوثيق مع الانشغالات المصرية للفضاء العربي مجدية ومصدقية، بعيدا عن الشعارات الزائفة والوعود الوهمية، وفي مقدمتها الدعم الثابت والقوي والملموس للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف من منطلق رئاسة صاحب الجلالة للجنة القدس ومن موقع المغرب المؤتمر داخل لجنة متابعة مبادرة السلام العربية.

ولعل توالي سحب الاعتراف من قبل مجموعة من الدول بالجمهورية الصحراوية المزعومة لأفضل مثال على التطور الإيجابي للمكاسب الدبلوماسية المغربية.

السيد الرئيس،

إن الثقل التاريخي للمغرب وموقعه الجغرافي المنفرد وإرثه السياسي والحضاري والثقافي، شكل النواة الصلبة لانبعاث سياسة خارجية مفتوحة ومستنيرة بوجاهة وجرأة الاختيارات على المستويين الداخلي والخارجي، ولتحقيق المزيد من المكاسب على المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وما تضامننا مع الشعبين الشقيقين السوري والفلسطيني إلا شهادة أخرى على تقدير المغرب لمسؤوليته الحضارية.

ومن جهة أخرى، وارتباطا بالدور الفعال لقطاع الخارجية، فلا بد من

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

iii. مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم

السنة المالية 2014

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة

الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2014.

واسمحوا لي في البداية أن نهني أنفسنا جميعا على الجهود التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، وآخر هذه الجهود زيارته الرسمية التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي خلفت صدى جد إيجابي وعلى جميع المستويات.

هذه الزيارة التي نجحت في توضيح الكثير من المغالطات التي يسعى جاهدا خصوم وحدتنا الترابية بنشرها عبر استعمال جميع الوسائل، ولا يسعنا إلا أن ننوه بهذه الخطوات المباركة لصاحب الجلالة وفتخر بها، خاصة ما يتعلق بالقضية الأولى لبلادنا والتي تمر اليوم بمرحلة دقيقة، ونؤكد على تجددنا الدائم وراء جلالته متشبثين بعدالة قضيتنا ومعينين للدفاع عن وحدتنا الترابية، التي كانت ومازالت محمدا هاما لسياسة المغرب الخارجية.

ونعتبر أن المقترح المغربي للحكم الذاتي حلا سياسيا ناجعا للتراخ المتفعل بأقاليمنا الصحراوية، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدير شؤونهم الجهوية بأنفسهم في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة، وما الجهوية المتقدمة التي نص عليها الدستور الجديد إلا درسا آخر يفند مزاعم أعداء وحدتنا الترابية الذين يفتعلون قضايا وهمية لعرقلة انخراطنا في بناء اتحاد مغربي متكامل.

وبهذه المناسبة، فإننا نقف تحية إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، منوهين بمختلف الأطر والكفاءات التي يزر بها هذا القطاع مركزيا وجمهويا ومحليا.

ويقدر ما أنوه بجهود ومنجزات الوزارة في سبيل تطوير وعصرنة هذا القطاع، فإنني أود أن أتقدم باسم الفريق الحركي ببعض الملاحظات والتساؤلات من أجل إغناء النقاش العام في سبيل تطوير هذا القطاع من الحسن إلى الأحسن.

1- برنامج الطرق بالعالم القروي:

إذا استحضرننا العالم القروي من حيث تزويده بالكهرباء، فإننا متفقون على قصارى الجهود التي بذلت في هذا الجانب، بحيث أصبح أغلب سكان

العالم القروي يتوفرون على الكهرباء، إلا أن برنامج الطرق القروية لم يعرف نفس الوتيرة، الشيء الذي انعكس سلبا على مستوى الولوج إلى الطرق لدى الساكنة القروية، ولذلك فإننا ندعو إلى تسريع وتيرة إنجازها على غرار برنامج الكهرباء القروية الذي يشهد له الجميع بالنجاح.

2- قطاع التطهير السائل:

يعرف هذا القطاع تأخرا كبيرا على مستوى الإنجازات. وللأسف الشديد، فإن أغلب المدن المغربية المتوسطة والصغيرة تعاني من نقص حاد على مستوى مداها بقنوات الصرف الصحي، لذلك نتساءل هل هناك إستراتيجية جديدة لتدارك هذا التأخر؟

3- النقل الحضري:

يعرف هذا القطاع كذلك مشاكل متعددة بالرغم من التعاقد مع شركات أجنبية في إطار التدبير المفوض، إلا أنه، للأسف الشديد، هذه الشركات لم تقدم ما كان منتظرا منها، فضلا عن عدم احترامها لدفاتر التحملات، سواء فيما يتعلق بجودة الخدمات أو أئمة التذاكر التي لا تناسب القدرة الشرائية لدى المواطنين، الشيء الذي أدى إلى بروز بعض وسائل النقل التي تسيء إلى مدنا وجاليتها من خلال استعمال العربات المحروقة والدراجات والدراجات الثلاثية العجلات وغيرها من الوسائل لنقل المواطنين.

4- المحطات الطرقية:

هذا المرفق كذلك يشهد اختلالات وفوضى عارمة، خاصة خلال بعض المناسبات والأعياد، نتيجة التدبير العشوائي الذي يطبع تسيير هذا المرفق وغياب المراقبة المنتظمة، لهذا نتساءل عما تقومون به لتأهيله وتعميمه على كافة المدن المغربية وكذا تطوير عمليات المراقبة، وفي نفس الإطار نطالب بتأهيل مرفق المقابر سواء بالجماعات الحضرية أو القروية عن طريق التسييج وتهيئة الأبواب وصيانة حرمتها.

5- الأراضي السلالية:

لابد أن نذكر أن الظهير الشريف المنظم لهذا النوع من الأراضي (ظهير 27 أبريل 1919) أصبح متقادما ومتجاوزا وغير قادر على حل الإشكالات المطروحة في هذا المجال، وهي بالمناسبة جد كثيرة ومعقدة إلى أبعد الحدود، لذلك نتساءل عن الإجراءات التي تقومون بها أو التي تنوون القيام بها من أجل وضع حد لهذه الإشكالات، خصوصا وأن أراضي المجموع في بلادنا لا تهم مدينة أو مدينتين بل تهم أغلب مناطق المملكة، لذلك فإننا نلج على تنظيم حوار وطني أو جمهوي أو مناظرة وطنية يتم طرح من خلالها إشكالية هذه الأراضي وفق مقارنة تنصف ذوي الحقوق وتدججها في مسلسل التنمية الشاملة للبلاد، نظرا لما لهذه الأراضي من دور اقتصادي واجتماعي.

6- المراكز الجهوية للاستثمار:

أحدثت هذه المراكز سنة 2002 وذلك تجسيدا للرسالة الملكية الإطار في التدبير اللامركز للاستثمار، وهذه المناسبة تتساءل أيضا هل هناك من تقييم لهذه التجربة؟ ما هي مكامن القوة والضعف لهذه التجربة؟ وإلى أي حد تساهم هذه المراكز في الاستثمار؟ وهل هناك مقارنة بين التجربة التي سبقت إنشاء هذه المراكز والتجربة الحالية (أي ما يفوق عشر سنوات)؟ وما هي القيمة المضافة لهذه المؤسسة؟

7- التدبير المفوض:

لقد تم اللجوء إلى نظام التدبير المفوض على اعتبار أنه ضرورة ملحة لترشيد نفقات الدولة وضمان استمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فضلا عن جلب المستثمرين ورؤوس الأموال، غير أن هذه التجربة أبانت عن محدوديتها ووجود اختلالات عدة على مستوى تفعيل هذا النظام بالشكل المطلوب، بحيث أن المواطن يؤخذ على هذا النظام ارتفاع تكلفته مقابل خدمات متردية، مما يجعله لا يلمس فرقا واضحا بين تدبير الجماعات المحلية في السابق والتدبير في وضعه الحالي، سواء تعلق الأمر بتدبير التطهير السائل والصلب، والماء والكهرباء، أو بخدمات النظافة والنقل، الأمر الذي يضطرنا للتساؤل هل هناك من دراسة وتقييم لهذا النظام حتى نحكم عليه بأنه نجح أو فشل في تحقيق أهدافه الأساسية؟

ومن يتحمل مسؤولية الزيادات غير المبررة في فواتير الخدمات مادامت هذه الخدمات لا ترقى إلى مستوى تطلعات المواطنين؟

وهل هناك من اقتراح لتغيير هذا النظام مادام أنه لم يحقق غايته والمتمثلة أساسا في ترشيد النفقات وتحسين جودة الخدمة وجلب رؤوس الأموال؟

8- قطاع التعمير:

هذا القطاع أيضا تشوبه عدة اختلالات تستوجب في نظرنا فتح نقاش وطني معمق ومسؤول لتسليط الضوء عليها من أجل إيجاد حلول مناسبة لها، ونذكر منها على سبيل الأمثلة:

- تعدد المتدخلين سواء على المستوى الوطني أو المحلي؛

- التأخر عن المصادقة على التصاميم؛

- الإفراط في اللجوء إلى مسطرة الاستثناء والتوسع العمراني على حساب المناطق الزراعية والغابوية والمناطق الحضرية، هذا فضلا عن صعوبة تطبيق قانون التعمير في المجال القروي.

السيد الرئيس،

يشكل ورش الجهوية المتقدمة تحديا جديدا أمام بلادنا، انطلاقا من كونه يهدف إلى تعزيز المسار الديمقراطي وإصلاح حكامه الدولة، وضمان نوع من التكامل والتناسق بين مختلف المناطق والمجالات وصيانة الوحدة الوطنية، وعلى هذا الأساس فإن النموذج الجهوي الذي ننشده في فريقنا،

ينبغي أن يتأسس على مقدرات الأمة والهوية الوطنية، ويستثمر كل التراكبات الإيجابية التي حققتها بلادنا في مجال الديمقراطية المحلية، وأن يتجاوز كل الاختلالات التي أفرزتها الممارسة، وذلك عبر الانتقال من جهة محدودة الاختصاصات والموارد، إلى اعتماد نظام جديد للجهوية وفق تقسيم يمكن من إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل منصف بما يحقق التوازن بين كل الجهات، مع تمتيعها باستقلال مالي وإداري واختصاصات واسعة غير متعارضة مع مقومات وحدة الوطن.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر أنه لا يمكن للنظام الجهوي أن يشغل بعزل عن الفاعلين الآخرين، وإنما عليه أن يستفيد من إمكانياتهم ومؤهلاتهم، بحيث إن الجهة لا يمكن لها أن تنجح إلا إذا شملت نسقا مفتوحا متفاعلا مع المحيط الخارجي، خاصة مع المؤسسات الفاعلة في الحقل التعليمي والمدني.

ونحن متأكدون على أن السمو بالديمقراطية الجهوية سيساعد بلادنا - لا محالة - على مواجهة تحدي العولمة والحفاظ على هويتنا وأصالتنا، كما سيساعد على ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى تضافر جميع الجهود من أجل الإسراع لإخراج هذا الورش الهام إلى حيز الوجود.

السيد الرئيس،

على الرغم من الإصلاحات التي عرفها الإطار القانوني المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم والميثاق الجماعي بهدف تثبيت سياسة القرب وتحسين تدبير الشأن المحلي، فإننا لازلنا نلاحظ عدم تفعيل بعض بنودها بالشكل المطلوب، خصوصا تلك التي تنص على إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة، وإحداث مجموعة الجماعات وافتراد العديد من الجماعات المحلية للمخطط الجماعي للتنمية بالرغم من إلزاميته، وإقرار الصيغة العامة لاختصاصات الجماعات، وضعف التنسيق والانسجام بينها وضعف التكوين وإشكالية الوصاية والتقطيع الترابي غير الملائم وغيرها من العوامل، إضافة إلى عدم توفيق الميثاق الجماعي في ردم الهوة الساحقة الموجودة بين المجال الحضري والقروي، لذلك نتساءل عن إمكانية تمتيع الجماعات القروية بميثاق خاص بها ومنحها بعض التسهيلات والامتيازات حتى يتم استرداد ما فاتها من التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ولما لا الثقافي والبيئي؟

وفيما يخص المجالس الجماعية، نلاحظ أيضا استمرارية بعض الصعوبات التي تواجهها على مستوى تدبير المرافق العمومية وتشجيع الاستثمار المرتبط بالإنتاج، وخلق فرص الشغل، وتعزيز البنية التحتية والتجهيزات.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة أيضا إلى ضعف الموارد الذاتية لدى الجماعات الترابية، لذلك نتساءل، السيد الوزير، هل هناك تفكير للرفع من حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة التي لا تتجاوز حاليا 33%، والبحث عن معايير جديدة لتوزيعها توزيعا عادلا، لأننا حاليا نلاحظ بأن الجماعات الكبيرة من حيث الكثافة السكانية هي المهيمنة على

وتدعيمها بتوزيع السلطات بينها وبين الإدارة المركزية بشكل يؤهلها لأن تكون محاورا فعليا باسم مصالح الدولة داخل النطاق الذي تزاوّل فيه نشاطها، وتزويدها بالكفاءات البشرية الضرورية، علاوة على منحها الموارد المالية وفق منطق تدييري يأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الترابية، فضلا عن تبسيط مساطر الميزانية وتسريعها، وضمان مرونة المراقبة المالية ودعم شفافيتهما من خلال شمولية الاعتمادات والافتتاح على الجماعات المحلية والمجتمع المدني.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أصبحت تكنسي أهمية قصوى في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومبادئ التدبير الجيد وخدمة كرامة الجماعة والأفراد، كما تتجلى أهميتها أيضا في أهدافها الرامية إلى تدعيم عمل الدولة والجماعات المحلية الأكثر فقرا.

ولتحقيق كامل الأهداف النبيلة لهذا البرنامج، فإننا ندعو إلى مواكبته عبر تعزيز التكوين والمساعدة التقنية لفائدة اللجان المحلية، وجمعيات المجتمع المدني المنخرطة في هذا البرنامج، كما ندعو أيضا إلى توفير آليات التتبع عن قرب لهذه المبادرة، حتى تعطي كافة النتائج المتوخاة منها وتكون في مستوى التطلعات.

والسلام عليكم.

iv. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي كامل الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لإبداء وجهات نظر الفريق وتصوراتنا بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها القطاعات الحكومية المعنية خلال ميزانياتها الفرعية برسم السنة المالية 2014.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر قطاع العدل من أهم القطاعات التي نوليها في فريقنا كل العناية والاهتمام، على اعتبار أن تحقيق العدالة أداة لبناء دولة الحق والقانون وإرساء مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي ودعامة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي ورافعة ضرورية لترسيخ الثقة التي يحظى بها بلدنا لدى المستثمرين الأجانب والمغاربة على حد سواء.

هذا، وبالنظر للمكانة التي أصبح يحتلها القضاء بمقتضى الدستور

هذه الحصة، لذا نرى أنه قد آن الأوان للتفكير في معايير عادلة حتى يستفيد الجميع على قدم المساواة.

وستظل هذه الجماعات عاجزة عن تحقيق التنمية المرجوة منها طالما أنها تعاني من الخصاص في الموارد المالية التي تعتبر المعيار الأساسي لقياس درجة الديمقراطية المحلية.

وفي نفس السياق، ندعو إلى العمل على تبسيط الإجراءات المسطرية المتعلقة بطلب القروض من صندوق التجهيز الجماعي، وتفعيل دور النقابات الجماعية من أجل تحقيق مشاريع مشتركة تساهم في فك العزلة عن الجماعات، كما نؤكد على أن الانتخابات الجماعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المستوى الثقافي، خاصة انتخاب الرئيس ونوابه، وكذا المكتب من أجل بلورة بنود كل من الميثاق الجماعي وقانون التنظيم المالي للجماعات المحلية على أحسن وجه.

وفيما يتعلق بنظام وحدة المدينة، نتساءل هل هناك من تقييم لهذه التجربة حتى تتمكن من تحديد نسبة النجاح والإخفاق؟ أم أننا سنستمر في هذا النظام بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه على مستوى الاختصاصات شبه المنعدمة التي أنيطت به والمراقبة المزدوجة التي يخضع لها من قبل المجلس الجماعي وسلطة الوصاية ونظامه المالي المعقد وغيرها من السلبيات التي يعرفها هذا النظام؟

السيد الرئيس،

إذا كان تحديث اللامركزية يمر حتما عبر بوابة إصلاح الجانب المؤسساتي والقانوني والمالي، فإن هذه المساعي لوحدها لن تعطي كافة نتائجها ما لم يتم الاهتمام بالوسائل البشرية، التي تعتبر المحرك الحقيقي لكل عملية تنموية كیفها كان نوعها، من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر وإعادة توزيعها بين الجماعات بشكل متوازن وجعل الوظيفة المحلية أكثر جاذبية من خلال تحسين ظروف العمل وأنظمة الرواتب والتنقيط.

وبهذه المناسبة ندعو إلى تكوين المنتخبين المحليين حتى يتسنى لهم القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم بكل الفعالية والمردودية المطلوبتين.

السيد الرئيس،

يعتبر نظام اللاتركيز الإداري دعامة أساسية لازمة ضرورية لإنجاح تجربة اللامركزية. ومع ذلك، فإننا مازلنا نلاحظ أن هذا النظام يطبعه نوع من المركزية المفرطة، والتي تتجلى بالأساس في احتفاظ الإدارات المركزية باختصاصات واسعة وبوسائل مادية وبشرية مهمة، لذلك نرى أن إصلاح هذا النظام في اتجاه تنظيم الإدارة الترابية بما يكفل تناسق أعمالها والاستجابة للحاجيات المحلية، أضحى يقتضي مقارنة عميقة على عدة مستويات، أهمها إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لهذا المجال والمتميز بالتقادم والتشتت حتى إنه أصبح لا يسير التطور الذي تعرفه بلادنا على صعيد اللامركزية وتحديات العولمة والتنمية.

كما يقتضي الأمر كذلك تغطية التراب الوطني بالمصالح غير الممركة

كما نثمن البرنامج المستقبلي للوزارة، وخاصة ما يتعلق بمحاربة الرشوة وإصلاح أنظمة التقاعد، وبمواصلة إعداد وإصدار مجموعة من القوانين تهدف إلى الارتقاء بالوظيفة العمومية، وعلى رأسها قانون الحق في الحصول على المعلومة، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بتجوية الإدارة الإلكترونية، ودعم قدراتها.

غير أنه، السيد الوزير، وبالرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإصلاح المرفق العام وتحديثه، فإننا نلاحظ أن الإدارة لا تزال تعاني من عدة اختلالات، تستوجب بذل المزيد من الإصلاحات وتستدعي تضافر الجهود والتنسيق مع جميع القطاعات العمومية.

كما نلاحظ أن الميزانية المرصودة لهذه الوزارة برسم سنة 2014 تبقى غير كافية، بالنظر إلى ما تعتمز القيام به من برامج، والتي تهدف إلى تطبيق إصلاحات عميقة، من قبل محاربة الرشوة والمحسوبة، والتي تصطدم بضعف الإمكانيات المالية والبشرية، وغياب التنسيق مع الوزارات المعنية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لحقوق الإنسان وتوسيع الحريات، فلا أحد يمكن له أن ينكر ما حققه المغرب من مكاسب هامة في مجال احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء على مستوى القوانين وتطويرها وتطبيقها أو على مستوى معالجة التجاوزات والانتهاكات وجبر الضرر والطي النهائي للملفات الماضي، التي عاش خلال المغرب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما ساهم في تعزيز صورة المغرب كبلد يتميز بالنضج السياسي وترسخ فيه قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولقد شكل إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، التي انضادت إلى عدد من مؤسسات حقوق الإنسان، محطة اعتزاز ومكتسبا هاما يؤكد عزم الحكومة على مواصلة إنجاز ورش بناء دولة الحق والقانون والحريات والديمقراطية، ويعكس حرصها على تنزيل مقتضيات الدستور الجديد بشأن الحريات والحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

كما نشيد، بهذه المناسبة، بالدور الهام الذي تقوم به المندوبية للتنسيق والتعاون القطاعي والمؤسسي لتتبع مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى ما تقوم به من مجهودات فيما يخص تقوية قدرات الفاعلين المعنيين في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز الشراكة مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

ونغتم هذه الفرصة لندعو جميع المتدخلين في المجال الحقوقي للتنسيق فيما بينها، وتوحيد المواقف والآراء لتفادي كل ما من شأنه أن يوش على سمعة بلدنا سواء في الداخل أو الخارج، وبذل المزيد من الجهود لحماية حقوق الإنسان، ورصد وتبعية ومعالجة كل التجاوزات والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان.

الجديد، الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة قضائية مستقلة، فقد أصبح الوقت ملحا أكثر مما مضى لتعبئة الجهود، حكومة ومعارضة، مجتمعا مدنيا ومهنيين، للعمل على إنجاح ورش إصلاح العدالة، الذي باشرته الحكومة، في أفق الارتقاء والرفع من مستوى الجهاز القضائي ببلادنا، إلى ما يضمن شروط المحاكمة العادلة، ويكرس حقوق الإنسان، والتي شكلت، غير ما مرة، إحدى مناورات خصومنا في المحافل الدولية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إننا في الفريق الحركي نثمن المجهودات التي تبذلها وزارة العدل والحريات للرفع من فعالية الجهاز القضائي، ونشيد بالنتائج القيمة للحوار الوطني حول إصلاح العدالة، كما نوه بالمقاربة التشاركية التي اعتمدها الوزارة من خلال إشراكها لجميع الفاعلين في ميدان العدالة وفتح المجال للمجتمع المدني للأخذ برأيه واقتراحاته في هذا الموضوع.

كما نتمنى أن تساعد اعتمادات ميزانية 2014 على تحقيق طموحات هذه الوزارة في بلورة التوجهات المستقبلية، وتنزيل مضامين ميثاق إصلاح منظومة وكذلك تنزيل مقتضيات الدستور الجديد بشأن السلطة القضائية، من خلال تنويع وتقوية تخصصاتها وتعزيز كفاءة العاملين بها وتحديث أساليب ونمط عملها، وذلك من أجل تفعيل مخطط التحديث والعصرنة الكفيل بجعل العدالة قادرة على رفع التحديات، وتعزيز الديمقراطية، وتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وندعو الجميع، بهذه المناسبة، إلى الالتفاف حول هذا الإصلاح والعمل، كل من موقعه، على تسريع اعتماد وتفعيل ميثاق إصلاح العدالة، باعتباره ورشا هاما سيساهم بالتأكيد على تعزيز دولة الحق والقانون، واستعادة ثقة المغاربة في عدالتهم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر إصلاح الإدارة العمومية وتحديثها وجعلها تتلاءم والمتغيرات الداخلية والدولية من أهم الإصلاحات التي نولها في فريقنا أهمية بالغة لارتباطها الوثيق بتحسين مناخ الاستثمار ودفع عجلة التنمية، وأحد الأوراش التي تستدعي جراءة سياسية للقيام بإصلاحات عميقة على آليات وأساليب تدير الشأن العام.

وعلاقة بما تحقق في هذا المجال، فإننا نشيد بوضع المنظومة القانونية للتعيين في المناصب العليا والشروع في تطبيقها الفعلي، وإطلاق بوابة إلكترونية خاصة بالإعلان عن المباريات الخاصة بالوظيفة العمومية بصفة إجبارية، نظرا لما تلعبه هذه الإجراءات من دور هام في إرساء مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والكفاءة ومحاربة المحسوبية والزبونية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

بضعف التنسيق والتواصل بين الحكومة والبرلمان، كما ندعو إلى العمل لتقوية ودعم الدبلوماسية البرلمانية، والإعلام البرلماني، وتفعيل القناة البرلمانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

علاقة بوضعية السجون والسجناء، فإننا نوه بالجهود التي تبذلها المندوبية منذ إنشائها، والتي كان لها وقع إيجابي فيما يخص تحسين ظروف الإيواء والتغذية، وتوفير الرعاية الصحية، بالإضافة إلى التحسن الذي عرفته برامج التكوين والتأهيل وإعادة الإدماج.

غير أنه، فإننا نسجل، في نفس الوقت، بعض الملاحظات والمشاكل التي تتعلق بوضعية السجون، والتي ينبغي في نظرنا بذل المزيد من الجهود لمعالجتها، وتتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منه معظم السجون عبر التراب الوطني، والحصاص الكبير على مستوى الموظفين العاملين بالمؤسسات السجنية مقارنة مع العدد المرتفع للسجناء.

بالإضافة إلى استمرار انتشار بعض الممارسات اللا أخلاقية، التي طالما نادينا بالتصدي لها، وأخص بالذكر ظاهرة الاغتصاب، التي تمس شرف وكرامة الإنسان، إضافة إلى انتشار المخدرات والسرقة والرشوة.

لذا، فإننا، وبهذه المناسبة، نطالب الجميع بالعمل على إيجاد حل لإشكالية الاكتظاظ، علما بأن هذا الوضع مرتبط بالسياسة الجنائية المتبعة والذي ينبغي علينا فتح نقاش بإعادة النظر فيها وتعديلها.

كما ندعو إلى تشديد المراقبة على النزلاء وكذا الموظفين لتفادي كل ما من شأنه أن يمس كرامة السجين وأن يخل بالدور المنوط بالمؤسسة السجنية، وبذل المزيد من الجهود لإعادة إدماج السجناء خاصة الأحداث، وتوفير كل الشروط الكفيلة بإعادة إدماجهم داخل المجتمع بعد قضاءهم العقوبة الحبسية، بالإضافة إلى العمل على تقرب السجناء تبعاً لمواقع إقامة ذويهم تجنباً لمعاناة ومشقة السفر ومصاريفه.

تلكم كانت أهم الملاحظات التي ارتأينا، في فريقنا، إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

ونعلن تصويتنا عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

v. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الحركي، بمناسبة مناقشة

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد الدور الهام الذي تلعبه الأمانة العامة للحكومة في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة.

لذا، ونظرا لما يتطلبه مسلسل الإصلاحات التي باشرتها بلادنا، من إعداد مشاريع القوانين وتحيينها ومواكبتها للتطورات والتحوليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ما يقتضيه تنزيل مقتضيات الدستور الجديد من نصوص قانونية، فإننا ندعو إلى العمل على توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لهذا القطاع، حتى يتمكن من تحسين وأداء المهام المنوط به، وخاصة تسريع وتيرة عرض النصوص التشريعية والتنظيمية على الحكومة ونشرها بعد المصادقة عليها.

هذا، وبقدر ما نوه بالجهود التي باشرتها الوزارة لتعزيز القدرات والكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، عبر تكوين مجموعة من المستشارين القانونيين، وكذا افتتاحها على مكونات المجتمع المدني، من خلال وضع البوابة الإلكترونية بهدف تعميم المعلومة القانونية، فإننا نطالب ببذل المزيد من أجل مواكبة المبادرات التشريعية لتنزيل أحكام الدستور الجديد. وبخصوص الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع، وبالنظر إلى العدد الهائل من مشاريع القوانين المبرمجة لسنة 2014، فإننا نلاحظ بأنها تبقى هزيلة ودون مستوى تطلعات مسؤولي هذا القطاع.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني من أهم القطاعات الحكومية التي يجب أن تحظى باهتمام خاص، بالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به، والذي يمثل أساسا في تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر والتنسيق بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالإضافة إلى تنسيق عمل الحكومة ومكونات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام.

وبالمناسبة، فإننا نشيد بالدينامية الجديدة التي عرفها القطاع، والتي ترجمتها على أرض الواقع عدة مبادرات نخص منها بالذكر جلسات تقييم السياسات العمومية، وإطلاق الحوار الوطني حول المجتمع المدني.

إننا في الفريق الحركي، نحى البرنامج الطموح الذي أعدته الوزارة، والذي يرمي إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان، في أفق تفعيل المخطط التشريعي الحكومي، والرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية.

كما نثمن برنامج الوزارة فيما يخص العلاقات مع المجتمع المدني، والرامي إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حكامه المجتمع المدني وتثمين عمله، وتعزيز دوره في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

هذا، وبالرغم من هذا، فإننا نرى بأن الضرورة ملحة للانكباب على معالجة بعض الاختلالات التي تعيق أداء البرلمان، والتي تتعلق بالأساس

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر قطاعا حيويا باعتباره قاطرة لا تقل أهمية عن الدعامات التي يلعبها قطاع الفلاحة، ومدخلا من المداخل الرئيسية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والحفاظ على البيئة التي أصبحت في وضع مقلق لما لها من انعكاسات سلبية على الحاضر والمستقبل البيئي للمغرب، وبالتالي فإن المجال الغابوي ببلادنا رغم دوره الإيكولوجي في محاربة التصحر، يعرف تراجعا من التنوع البيولوجي وتفاقم ظاهرة التصحر بسبب الرعي غير المنظم والطلب المتزايد على الحطب للتدفئة، ومن هذا المنطلق فإننا نثمن الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع وإعطائه ما يستحق من العناية.

وندعو إلى ضرورة إقرار سياسة واضحة في مجال البحث العلمي الغابوي وتوفير الموارد البشرية الكافية على القيام بواجباتها في حماية الملك الغابوي، وإشراك السكان في ذلك عبر انخراطهم في جمعيات توطئها المندوبية السامية للمياه والغابات، وتوعيتهم بمدى أهمية الغابات كفضاء ومتنفس للسكان وبدورها الإيكولوجي، وندعو كذلك إلى إحياء المجالس الإقليمية للغابات عبر جميع التراب الوطني الغابوي والعمل على تسريع عمليات تحفيظ الملك الغابوي مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكانه هذا المجال.

السيد الرئيس،

وبخصوص قطاع التشغيل، فإننا، في الفريق الحركي، نعتبره من الملفات الشائكة حيث ينبغي أن يحظى بعناية كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما أن أزمة التشغيل ليست كباقي الأزمات فهي ترتبط بمعضلة البطالة، والتي تحتاج إلى تشخيص دقيق ومفصل وتحليل شمولي وعام للحفاظ على الاستقرار بالبلاد، لذا فإن كل إجراء ارتجالي واستعجالي دون سابق دراسة، وكل عمل أو سياسة ترقيعية سيكون مصيره الفشل، مع أن نجاح أي برنامج أو تدبير أو سياسة أو إستراتيجية لامتناسص البطالة يجب أن تكون مبنية على قواعد مدروسة ومتأسكة العناصر.

إن تفعيل عملية التشغيل يظل رهانا وطنيا من مسؤولية المجتمع بكل مكوناته، على اعتبار الحوار والشراكة وإصلاح آليات تدبير سوق الشغل، سواء القانونية أو المؤسساتية، عناصر حاسمة لمواجهة إكراهات التشغيل، وكما تعلمون فالمغرب أخذ بنظام تعددي فيما يتعلق بالمؤسسات المهتمة برسم سياسة التشغيل وتطبيقها سواء بكيفية مباشرة أم غير مباشرة وهي وزارة التشغيل، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

وهنا نساءل عن دور كل هؤلاء المتدخلين في وضع سياسة ناجعة لتوفير فرص الشغل؟ وما نصيب القطاع الخاص في ذلك؟ وما هي الضمانات والتحفيزات التي وفرتها الدولة للقطاع الخاص ليكون فاعلا في هذا المجال؟

الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين برسم القانون المالي لسنة 2014، لأعرض على أنظاركم موقفنا من فلسفة ومضامين مشاريع هذه الميزانيات القطاعية، ولمناقشة الأبعاد السوسيو اقتصادية لمعطياتها وفرضياتها الرقمية انطلاقا من كونها المحك الحقيقي لاختبار مركزات وتوجهات السياسة الحكومية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اهتمام الفريق الحركي بكل القطاعات التي تندرج ضمن اختصاص هذه اللجنة يرجع بالأساس إلى ما تحظى به هذه القطاعات لدى الرأي العام الوطني من أهمية قصوى، نظرا لانعكاساتها الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والبيئي.

فبالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، فإن المنظور الحركي لهذا القطاع يتمثل في كونه لم ينصف على مستوى الاعتمادات المرصودة له، بحكم أنه رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يؤمن الاستقلال الغذائي والاستقرار الاجتماعي، ونعتقد أن الرفع من اعتماداتها لمواصلة تمويل المخطط الأخضر وإدراجها ضمن القطاعات التي تراهن عليها الحكومة للرفع من معدل النمو، يعطي إشارات قوية لإعادة الاعتبار لقطاع الفلاحة ببلادنا، ونتمنى أن يكون المخطط الأخضر منطلقا للرفع من أداء الفلاحة والإكباب على حل مختلف الإشكالات التي يعاني منها القطاع الفلاحي كمشكل العقار المتمثل في تعقيد المساطر الإدارية المتعلقة بالوعاء العقاري التابع لأراضي الجموع والكيش والأحباس والأملاك المخزنية، ولن يتأتى حل كل تلك الإشكالات إلا بتضافر الجهود بين المتدخلين من السلطات الإدارية والتربوية.

إن عالمنا القروي يعاني من اختلالات بنيوية، ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، وكنا نأمل أن يتضمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورد عيشه الوحيد، والذي أصبح يعيش بسبب مواسم الجفاف المتكررة، أو الفيضانات الجارفة، تهميشا وعزلة دائمة.

السيد الرئيس،

إن تطوير وتأهيل قطاع الصيد البحري بات أمرا محتوما، ونسجل بارتياح الإستراتيجية وكل ما تتمناه هو الاستمرار في تفعيلها، خصوصا ونحن نسجل التراجع على مستوى النوع والكم في مواردنا السمكية بما له من تأثير سلبي على عدد كبير من السفن ومعامل المنتجات السمكية، وقد أضحي من الضروري إعطاء الأهمية لتطبيق التدابير الخاصة بالصيد العقلاني من تهييء للمصايد وإعادة التوازن البيولوجي وتقنين عمليات الصيد وإصلاح وتجهيز الموانئ، وكذلك إصلاح المراكب والسفن، كما نطلب إشراك كل الفاعلين في إنجاح إستراتيجية Halieutis، كما نطالب بإحداث صندوق تنمية الصيد البحري والاهتمام أكثر بتأهيل قوارب الصيد التقليدي، ودعم مراكب الصيد الساحلي وإخراج مدونة الصيد البحري...

رؤيتي 2010 و 2020 والرامية إلى تأهيل وسائل الإنعاش السياحي، كما نتمن الجهود الرامية إلى تفعيل التنظيم المؤسساتي عبر عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور المجلس الجهوية للسياحة وتأهيل المصالح الخارجية للوزارة حتى تكون قادرة على مواكبة وتتبع أهدافها، ونطالب بإنشاء محطات سياحية تهتم بالأساس بالسياحة الداخلية.

أما بخصوص الصناعة التقليدية، فإننا نسجل التقدم الذي يعرفه هذا القطاع، وهذا مؤشر على نجاح ومصداقية البرامج المقترحة من طرف الوزارة الوصية للالتزام برؤية 2015 التي تتركز على تعبئة كل الشركاء والفاعلين لإنجاز الأوراش المبرمجة لها وضمان استمراريتها في هيكلية متميزة وجديدة، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودعم الصناع التقليديين الفرادى بالوسط الجبلي والقروي والحضري عبر دعم مداخلهم وتحسين مستوى عيشهم ووضع برامج تؤهلهم للاستفادة من التغطية الصحية، وتبسيط المساطر لهم للاستفادة من القروض البنكية لتمويل مشاريعهم الصغيرة.

إن قطاع الطاقة والمعادن هو من القطاعات المنتجة ببلادنا، ونوليها في الفريق الحركي الأهمية التي يستحقها في التمتع، ونتمن إستراتيجية الطاقة والمعادن، والمتمثلة في ضمان التزود بالطاقة وتوفيرها بأقل تكلفة، وتنوع أشكال ومصادر الطاقة، وتفعيل البحث والتنقيب المعدني والنفطي، وتعزيز السلامة ومراقبة التقنية للمنشآت الطاقية والمعدنية، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة والمحيط البيئي.

وبخصوص المخطط الوطني للتخطيط الجيولوجي، فإننا نتمن وضع بنية تحتية جيولوجية تلائم نوعية التركيبة الجيولوجية للمغرب، مما يشكل حافزا للاستثمار في ميادين متعددة، إضافة إلى وضع خرائط جيولوجية، تغطي مجموع التراب الوطني، وخرائط جيوفيزيائية وجيوكيميائية بالمناطق ذات مؤهلات معدنية وبتروولية، ونتمن كل الإجراءات المتخذة للحفاظ على التراث الجيولوجي.

أما بخصوص السياسة الطاقية الجديدة التي انخرطت فيها بلادنا، فإننا ننوه بالجهود المبذولة من قبل المشاريع الكبرى التي ستنتج على مستوى الطاقات المتجددة والتي ستساهم في التحكم في الطاقة، خصوصا وبلادنا تزخر بمصادر طبيعية للطاقة سواء الشمسية أو الريحية وغيرها..

وبخصوص برنامج الكهرباء الشمولية الذي حددت سنة 2007 كسقف زمني لتعميمه، فمع الأسف لم يحترم هذا السقف الزمني، فالعديد من الجماعات القروية تتخبط في عدة مشاكل في هذا المجال، ولنتمن الوقوف عليها وحلها حتى لا يكون هناك حيف وتقصير في حق ساكنة هذه الجماعات، لأن تعميم الطاقة سيكون له وقع إيجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للساكنة القروية، كما ندعو إلى تقريب أماكن التعبئة للطاقات الخاصة بالكهربة القروية من السكان بالجماعات والدواوير.

أما بخصوص قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر قطاعا حساسا ومهما.

وفي نظرنا، فإن الشغل حق وليس امتيازاً، لذلك فالدولة مسؤولة عن إعداد وتهيئة الأجيال القادمة من أجل تنمية البلاد، وعلى هذا الأساس فالبطالة مسؤولية الدولة، فماذا هيأت الدولة ومعها الحكومة في هذا الصدد؟

إن سياسة التشغيل المنتهجة من الطرف الحكومة هي نفسها المنتهجة منذ عقود من الزمان رغم كل التحولات التي عرفتها وتعرفها بلادنا ورغم الأزمة الاقتصادية التي تخيم على العالم، وبمعنى أدق تتركز سياسة الدولة في ميدان التشغيل، وخاصة بالنسبة للشباب على خلاصات مناظرة الصخيرات "مبادرة التشغيل"، والتي تمخضت عن ثلاث برامج لإنعاش التشغيل تحت مسميات "إدماج"، "تأهيل"، "مقاولتي".

وبعد انطلاق هذه البرامج، فإن الحصيلة على مستوى الواقع كانت مخيبة حتى بالنسبة لواضعي هذه البرامج، وكل الأرقام والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تؤكد فشلها.

وعلى نفس المنوال تسيرون من خلال تسخين وجبات الأمس مع إضافة توابل من نفس العينة، وهكذا تم اقتراح برامج "مبادرة"، "تأطير"، "استيعاب" وغيرها، وهنا نتساءل كذلك عن الطريقة التي وضعت بها هذه البرامج الجديدة، وهل تم بالفعل تقييم نتائج البرامج السابقة؟

إن السياسات المغربية المبلورة إلى حد الآن لامتصاص البطالة قد أبانت عن محدوديتها وفشلها، فهل أتم واعون بذلك؟

وفي نفس السياق، نتساءل متى سيتم توسيع اختصاصات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ليشمل الباحثين عن العمل من حاملي السواعد إلى جانب حاملي الشواهد؟

في الجانب الاجتماعي، نتساءل عن مآل الحوار الاجتماعي الذي رفع شعار مأسسته.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، نتساءل: هل شملت التغطية الصحية كل الفئات الاجتماعية من مهن حرة وحرفيين؟ وأين وصل هذا الورش؟

وفيما يتعلق بإصلاح التقاعد، فقد تطرقت العديد من الصحف الوطنية على أن الحكومة عازمة على ثلاثة محاور لإصلاح أنظمة التقاعد عبر الرفع من سن التقاعد والرفع من مساهمة المنخرط والتقليص من سقف المعاشات. وهنا نتساءل ما مدى صحة هذه الأنباء؟ ولماذا يتم اللجوء للحلول السهلة عوض متابعة هؤلاء الذين تسببوا في اختلالات داخل هذه الصناديق؟

ونطالب في نفس الوقت باسترجاع ما تم نهبه من أموال واتخاذ كل الإجراءات القانونية في حق كل من ثبتت إدانته في هذا الموضوع. السيد الرئيس،

إن قطاع السياحة يعتبر من بين القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني لكونه يلعب دورا رئيسيا في توفير مناصب الشغل وتحريك دينامية الاقتصاد الوطني، وإذ نتمن جهودات الوزارة من خلال البرامج المسطرة في

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014، لكوننا نولي بالغ الاهتمام للجانب الاجتماعي لأنه يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية بحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، وهي الشريحة الواسعة التي تعتمد على خدمات الدولة في مجال التعليم، التكوين، الصحة، والثقافة، وكذا القضايا المرتبطة بالشأن الديني والشبابي وقضايا الاتصال المرتبطة بالفضاء السمي البصري والتنمية الاجتماعية، والأسرة والتضامن، والرياضة وشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير دون أن ننسى شؤون المعاقين.

السيد الرئيس،

لقد مرت أكثر من سنتين على تولي هذه الحكومة زمام تسيير الشأن العام، وتفهم ما تعرضت له بخروج أحد مكوناتها السابقة أدخلت المغرب فترة من الانتظارية أثرت سلبا على إنجازاتها، الشيء الذي فاقم انتظارات الشعب المغربي، كما أن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها، والتي انكبت اللجنة الموقرة على دراستها، تهم مشاكل كبيرة وضخمة لم تهتدي الحكومة بعد إلى أساليب حلها بشكل كلي وتديرها التدير الأمثل، لأن مشروع ميزانيات هذه القطاعات الاجتماعية عادة لا تختلف في جوهرها عن السابقة، التي لا ترقى إلى مستوى انتظارات الطبقات المسحوقة من المجتمع المغربي.

ففي الجانب الموضوعي مازالت جل هذه القطاعات تعتمد على أساليب عتيقة في التسيير المالي والإداري وكذا الجانب البيداغوجي والعلمي، فرغم المحاولات التي تقوم بها الحكومة لجعل هذه الميزانيات الضخمة التي تصل إلى 56% من الميزانية العامة، تبقى دائما محاولات محدودة، لا تستطيع تجاوز الأزمات والمشاكل العالقة والتي تهدف إلى استئصال المشاكل من جذورها وأصولها وفق استراتيجيه عملية محكمة، مضبوطة في الزمان والمكان، لأن معدل تنفيذ هذه الميزانيات يبقى ضعيفا جدا.

قبل أن نخوض في مناقشة هذه القطاعات المهمة، نسجل داخل فريقنا الخصاص الحاد الذي أصبحت تعاني منه هذه القطاعات في الموارد البشرية التي من شأنها أن تسهر على تطهير هذه القطاعات الأساسية والمهمة، فالخصاص في الموارد البشرية زاد من تأزم الأوضاع داخل هذه القطاعات خصوصا منها التربية الوطنية والتعليم العالي، والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث أن هذا الخصاص المهول الذي أثر بشكل كبير على أداء

فمن الناحية الإستراتيجية، فقد أصبح المغرب يتوفر على العديد من الاختيارات المتنوعة بعد توقيع العديد من العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية في مجال التبادل الحر، مما يستدعي مواكبة اقتصادية واجتماعية، إن على المستوى المالي أو الجبائي أو القانوني.

ونسجل بإيجابية كبيرة الإجراءات التجارية التصحيحية بخصوص حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المشروعة وتقوية نظام الحماية التجارية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتبسيط مساطر التجارة الخارجية بتعميم التبادل الإلكتروني للوثائق التجارية.

وبخصوص الدبلوماسية الاقتصادية، فإننا نتمنى إعادة النظر في الملحقين التجاريين والاقتصاديين بالسفارات والقنصليات المغربية بالخارج، ودفعهم إلى البحث عن معارض وأسواق تجارية بتنسيق مع الوزارة للتعريف ببلادنا تجاريا واقتصاديا، كما نحث على التنسيق مع القطاع الخاص وإشراكه في كل ما له علاقة بالتجارة الخارجية من اتفاقيات، كما ندعو إلى تقييم اتفاقيات الشراكة للتبادل الحر التي انخرطت فيها بلادنا.

أما بخصوص قطاع التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، فهذا القطاع يشكل محورا رئيسيا في عملية تأهيل الاقتصاد، فالتنمية الاقتصادية لها علاقة مباشرة بالتنمية البشرية، وحتى تتمكن من مسيرة المستجدات الناجمة عن انفتاح الاقتصاد العالمي ومواكبة قواعد المنظمة العالمية للتجارة ومقتضيات اتفاقيات التبادل الحر التي يعتبر المغرب طرفا فيها، فلا بد من تتبع مستجدات القطاع، حيث نسجل المبادرات التي اتخذتها الوزارة لخلق أرضية ملائمة لتحقيق إقلاع جديد للاقتصاد الوطني، ولا سيما من خلال تفعيل مقتضيات الإستراتيجية الصناعية الجديدة المرتبطة بتطوير المهن الجديدة في بلادنا كتحويل الخدمات ودعم الفروع الصناعية ذات المؤهلات الواعدة.

علاوة على ذلك، ندعو الوزارة إلى بذل المزيد من الجهود لتأهيل صادراتنا لتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية بسبب كثرة الواردات وتدفق السلع المهربة وغزو المنتوجات الآسيوية (الصينية) المنخفضة الثمن للسوق الاستهلاكية الوطنية، في حين تقلصت فيه القدرة التنافسية للمنتوج المغربي بسبب محدودية السوق المحلي وارتفاع الأثمان.

السيد الرئيس،

بخصوص موقفنا من الميزانيات القطاعية برسم السنة المالية 2014، والتي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، فلا يمكن إلا أن يكون متطابقا ومنسجا مع موقفنا من القانون المالي برتمته.

والسلام عليكم.

IV. فريق التجمع الوطني للأحرار

i. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

بالترقية الداخلية، والاكتمال في المؤسسات التعليمية، وتلاشي هذه المؤسسات وانهيارها، وتعميم التعليم، كلها أوضاع لا تساعد على تطور التعليم ولا تجعله يكسب الرهانات التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الجودة المطلوبة في قطاع التعليم مرتبط أساساً بمدى توفر الحجرات الدراسية والموارد البشرية اللازمة بدل اللجوء إلى ظاهرة النظم المعمول بها حالياً والتي تحول دون إمكانية تحسين نوعية الخدمات التربوية، وغياب التكوين اللازم للمدرسين المكلفين بالأقسام المتعددة المستويات والتي عادت للانتشار بعد عملية الضم، وبظروف وشروط عمل العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الرئيسية في العملية التعليمية، وبالتالي، فإنه لا يمكن المطالبة باستقرار العنصر البشري بالبادية دون توفير التحفيزات الضرورية من سكن وظيفي ومن تحفيزات مادية.

ثانياً: قطاع التكوين المهني

إن قطاع التكوين المهني قطاع واعد وله علاقة وطيدة بسوق الشغل، وقد أصبح اليوم بدون منازع ملاذاً حقيقياً للإفلات من شبح البطالة، وقد عرف هذا المجال تطوراً حقيقياً وقفزة نوعية نظراً للتحويلات الكبيرة التي يعرفها مجال التكوين المهني والمرتبطة أساساً بالتطور التكنولوجي والتكنولوجيا الرقمية والتي تفرض مواكبة حثيثة وجريئة لهذا التطورات، ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الهام للقطاع في الإقلاع الاقتصادي الوطني، نظراً لكونه يمس جميع الفئات بمختلف أعمارها، شباباً وكهولاً ونساءً، قطاع له أقطاب متعددة ومتدخلين مختلفين تجعل من أمر السيطرة عليه مسألة جد صعبة وتتطلب الكثير من الجهد والإرادة، ما دام يهدف إلى محو الفوارق وضمان العيش الكريم لفئة عريضة من المجتمع، فئة لها مؤهلات خاصة وطاقات متنوعة الإمكانيات والقرارات، ولا تفوتنا الفرصة للإشارة في هذا الصدد إلى أن القطاع لا يمكن التعامل معه بمنأى عن باقي القطاعات الأخرى، نظراً لتداخله مع قطاعات حيوية أخرى اجتماعية واقتصادية ومالية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة إصلاح أنظمة التقاعد والتغطية الصحية لتمكين الفئات المتعددة من الخريجين من ولوج سوق الشغل والتمتع بأبسط الحقوق الإنسانية في مجال الشغل.

ثالثاً: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

فإن إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بواقع الفضاء الجامعي الذي يعاني تحت طائلة التهميش واليأس والخوف من المستقبل والمشاكل المتفاقمة للطلبة سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإصلاح القطاع، وبالتالي فإن الجهود المبذولة تبقى محدودة نظراً للإكراهات التي يعاني منها القطاع.

العديد من الإدارات والمؤسسات التي تدخل في اختصاصات هاته القطاعات.

أولاً: قطاع التربية الوطنية

قطاع التربية الوطنية الذي يعتبر مقياس تقدم الأمم، رغم تجربة الميثاق الوطني للتربية والتكوين خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، لم تستطع الحكومات لا السابقة ولا الحالية من أجرأته بل لاحظنا التخبط والعشوائية في تطبيق مضمينه حتى لجأنا بعدها إلى برنامج استعجالي احتاج هو بنفسه إلى برنامج استعجالي لإنقاذه، حيث تعاملت الحكومة معه بشكل عشوائي لم يراع لا الظروف الصعبة التي يشغل فيها رجال التعليم ولا الإمكانيات ولا الحاجيات المرصودة للقطاع، وهنا يجب أن نؤكد على أن ما جاء في القانون المالي الحالي من مناصب شغل يبقى دون المستوى المطلوب، فرصد 7005 منصب لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني لا يكفي أبداً ولا يشجع تماماً على المضي قدماً في الإصلاح المنشود وسد الفراغ المهول والاختلال الذي تركته المغادرة الطوعية، إذ بدون موارد بشرية كفأه وكافية لا يمكن للقطاع أن يأخذ طريقه إلى الإصلاح، كما أنه يطرح بشدة إشكالية الاكتظاظ الذي ما زال يؤرق شريحة واسعة من رجال التعليم خصوصاً في المناطق النائية، أضف إلى هذا انتشار ظاهرة العنف التي عرفت طريقها إلى مؤسساتنا، فالأمن التعليمي يعد أحد أساسيات جودة التعليم، وتفاقم مشكل تسريب الامتحانات، دون أن ننسى الإضرابات المتزايدة التي يعرفها القطاع لمطالبته بشغليته بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وقد وصل هذا القطاع بسبب السياسة الحكومية غير الواضحة في تدبيرها إلى مرحلة حرجة من التناقض والقلق اعتباراً لتغليب الكم على الكيف وتضخيم الأرقام والمعدلات، مما سيؤدي إلى فقدان الثقة في تعليمنا وشواهدنا.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني يحتاج إلى إمكانيات كبيرة رغم أن الميزانية المخصصة كبيرة بالمقارنة مع ما هو مخصص لقطاعات أخرى، وبالتالي يجب على الحكومة أن تفكر في وسائل أخرى أكثر فعالية من إجراء سريعة وتحسين الحكامة والتقييم المستمر للبرامج، وأن تفكر في إعادة تصنيف الأولويات ببلادنا، وفق تدبير أكثر ديناميكية بالاعتماد على العناصر الكفأة، ذات التجربة والحكمة في مجال التدبير والتسيير الذي يراعي خصوصيات العهد الجديد والعالم المنفتح على عصر العولمة، لكي يتبوأ القطاع المكانة التي يستحقها ولكي يؤدي أيضاً الدور المنوط به على أحسن ما يرام. إن القطاع، إخواني، أخواتي، في حلتته الحالية لم يستطع حل المشاكل الروتينية والتي تتكرر وتتراكم كل سنة، والتي نتناقص بشأنها يومياً مع الحكومة سواء داخل اللجنة المختصة أو عبر الجلسات الشفوية والكتيبية والمرتبطة بواقع التعليم كاللتحاق بالزوج أو الزوجة، وكذا القضايا المرتبطة

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه العملية الاجتماعية الكبيرة التي تهدف إلى مواجحة الفقر والبطالة ورفع التهميش وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين، وبالتالي فإن المبادرات الحكومية في هذا الباب تبقى محدودة ولا تواكب وثيرة نشاط جلالته الملك وتصورات.

وهنا لا نفوتني الفرصة دون أن أشيد بالإنجازات المهمة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن في العمل الجاد والمسؤول، التي تقوم به لفائدة دعم العمل التضامني الذي جسده الاستثمارات الكبرى التي تفوق استثمارات الحكومة. كما لا نفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في هذا الباب، حيث تنهج المقاربة الميدانية التي تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية الاجتماعية جوهر المشروع المجتمعي التضامني.

وبخصوص الأسرة والطفولة، هنا لا بد أن تلتزم الحكومة بتخصيص 7% من المناصب لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبين الوزارة الوصية بعدم ترك المكفوفين ليعتصموا في شوارع العاصمة وأمام المؤسسات الدستورية وفتح حوار جاد ومسؤول معهم. ورغم القيمة المضافة التي جاءت بها مدونة الأسرة، إلا أننا مازلنا نسجل وبكل أسف شديد معاناة المرأة، حيث مازالت تتعرض للعنف وللإقصاء والتهميش خصوصا في العالم القروي مطالبين الحكومة بضرورة تطبيق القانون في هذا الباب.

سادسا: الشأن الديني

يعد الشأن الديني من المجالات المهمة والتي تحتاج إلى اهتمام أكبر من لدن الحكومة، لمحاربة الأفكار الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي، كما أصبح من الملح الاهتمام بالعلماء والأئمة والوعاظ فيما يخص تكوينهم والعناية بهم، وفتح المجال السمعي البصري لهم لتوعية وتنوير المجتمع المغربي، والجالية بالخارج المغربية بالخارج، والعمل على تخصيصها من الأفكار المتشددة والمتطرفة.

إن دور قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية في توفير الأمن الروحي للمغاربة داخل وخارج المملكة المغربية وترسيخ الوحدة المذهبية القائمة على قيم التربية السليمة بما يتماشى مع ثوابت المغرب واختياراته في مختلف جوانب مناحي الحياة، ونشيد بالمنجزات التي حققتها الوزارة في إطار التأطير الديني، تدعيم دور القيمين الدينيين بالمساجد، وإعادة طبع القرآن والاهتمام ببناء وترميم المساجد، ومحاربة الأمية في إطار برامج محو الأمية.

كما يجب الإشادة بدور التربية على القيم من خلال محاربة مظاهر التطرف داخل المساجد، ونشر ثقافة احترام المرأة في المجتمع من خلال التوعية ومن خلال سن القوانين الجزرية لهذه الممارسات.

ولا بد من التأكيد، في هذا الصدد، بضرورة الاهتمام بالتعليم العتيق والعلوم المرتبطة به وعلوم الحديث والتفسير والنحو والبلاغة واللغات من خلال إعادة النظر في مناهج التعليم وآلياته.

ولا يجب في هذا الإطار أن ننسى ضرورة الاهتمام بمقابر المسلمين

إن عدم افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعلى النسيج المقاولاتي، تجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستدامة، بحيث أن أغلب المجازين الحاصلين على الشواهد معطلون، لم يتمكنوا من المساهمة في تنمية بلادهم لأنهم لم يوظفوا قدراتهم وإمكاناتهم المعرفية ولم يجدوا المجال للاستثمار، بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس والإحباط وفقدان الثقة ونقص الخبرة في هذا المجال.

وللأسف مازالت إشكالية البحث العلمي إشكالية عويصة، بحيث أن الميزانية المخصصة تبقى ضعيفة جدا، لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا تشجع على البحث والابتكار، وإن تخصيص 300 منصب شغل للوزارة برسم سنة 2014 لهو رقم لا يحتاج إلى تعليق.

رابعا: قطاع الصحة

إننا في فريقنا نولي أهمية قصوى لقطاع الصحة على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق أية تنمية اجتماعية بدون إستراتيجية محكمة تجعل صحة المواطن من أولى الأولويات، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في تمكين جميع المواطنين من بطائق (RAMED)، خصوصا وأن الحكومة تأخرت في هذا الباب وقد تخرج عن التزاماتها التي جاءت في التصريح الحكومي وتبنيها وسط الأولويات في غياب سياسة صحية علمية واضحة.

إننا نطالب الحكومة رغم المجهودات الكبيرة المبذولة بضرورة تحسين القطاع وتطويره في اتجاه يستجيب للحاجيات والانتظارات والآمال المعلقة عليه، علما بأننا عند مناقشتنا لمشروع ميزانية وزارة الصحة وجدنا أن الاعتمادات ضعيفة مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع خصوصا في مجال الموارد البشرية المتخصصة بالنظر إلى الخصاص الكبير وجغرافية المغرب، وهنا لا بد من التذكير بأن تخصيص 2000 منصب مالي لقطاع الصحة غير كاف، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في قطاع الصحة، وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر، ومراجعة قانون الأطباء، وبمناخلة المرضين مع المتصرفين والأطر المماثلة بالتعويض عن الحراسة والتجول والمسؤولية، وغيرها من المطالب العادلة والمشروعة للعاملين بالقطاع، مع تحسين الخدمات الاستشفائية وبلورة سياسة دوائية وطنية، وتطوير البنيات المساعدة على توفير العلاج وتعميمه، وتكثيف برامج الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض، وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنائات.

خامسا: قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

وبخصوص قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بكل تشعباتها وتعدد اختصاصاتها وتنوعها والتي أدت إلى تداخل الاختصاصات، فإننا نطالب الحكومة بدعم هذا القطاع أكثر فأكثر، كما أننا نطالب الحكومة بتكثيف المراقبة والزيارات الميدانية للخيريات، خصوصا وأن الورش الإصلاحية الذي يقوده جلالته الملك محمد السادس نصره الله وأيده في إطار

الوطنية وبالصيرورة التاريخية لبلد عمر آلاف السنين.

ومن بين الملاحظات التي يجب الإشارة إليها، وتتعلق أساسا بضعف الدبلوماسية الثقافية والتراجع في مستوى القراءة خصوصا في أوساط الشباب المغربي ونهج الوزارة لسياسة التمركز نظرا لتكثيفها لأنشطتها، خصوصا في بعض المدن الكبرى، وتردي أوضاع المعارض والأروقة، وإغلاق العديد منها، وابتعاد الفئة المثقفة عن التنسيق مع الوزارة الوصية، نظرا لغياب التواصل والتحفيزات في مجال الإبداع الثقافي عموما.

تاسعا: قطاع الشباب والرياضة

إن قطاع الشباب يلعب دورا أساسيا في تربية النشء، بحيث أن القطاعين المباشرين اللذان يعينان بتنشئة الطفولة والشباب في أفق تكوين المواطن المغربي الصالح القادر على تحمل المسؤولية والمسك بهويته والعارف بحقوقه وواجباته.

إننا ننوه وزارة الشباب والرياضة فيما يخص العدد المهم الذي خصصته في مجال التخييم خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الإشكال المطروح في حقيقة الأمر مرتبط بضعف البنيات الأساسية والتحتية للمراكز، فالخيمات تفتقر إلى أسسط التجهيزات الأساسية، إن المطلوب من الحكومة هو الاعتناء بالجانب الكيفي بدل الكمي في مجال الخيمات، والاهتمام أكثر بجانب التغذية ودعمها وكذا التجهيزات الأساسية للمخيمات، مع البحث على فضاءات أخرى لخلق مخيمات ممتازة، بدل المزايدة السياسية في الأرقام.

فيما يخص دور الشباب تعاني خصوصا بتجلى في ضعف التجهيزات والميزات المرصودة للصيانة غالبيتها بدون عطاء يذكر لافتقادها لوسائل الإيضاح العلمية والوسائل السمعية البصرية، فكتابة الدولة تعرف عجزا كبيرا في هذا الباب، ولعل أبناء البادية في أمس الحاجة أكثر من غيرهم لهذه الفضاءات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية، ولا بد أن ننوه بالمعهد الوطني للشباب والديمقراطية الذي يبقى مؤسسة مستقلة تنصهر فيها جميع المكونات السياسية، مطالبين الحكومة في نفس الوقت بضرورة تفعيل هذا المعهد وإعطائه المكانة اللائقة به، لتأطير الشباب سياسيا وفق منظور وطني يعتمد التشجيع بروح المواطنة الحقيقية البعيدة عن الإيديولوجيات، وتوسيع مجال تدخله، وخلق خلايا له على الصعيد الجهوي والمحلي، لأن المستقبل السياسي رهين بمدى اشتغال هذا المعهد.

إن قطاع الرياضة يعيش أزمة إدارية خائفة في التدبير وحل مشكله الكبيرة في غياب الوعي الكامل بأهمية قطاع الرياضة مقارنة مع قطاعات أخرى اجتماعية، لذا يجب إعادة النظر في توزيع المنح ومحاسبة الجامعات على النتائج المحصلة. كما أن مجموعة من المشاريع موقوفة التنفيذ تستغل الرياضة المغربية متخبطة بين لا هوية ولا احترام، من هنا فإن الرهانات التي سطرت في السنوات الأخيرة بدأت تتراجع.

إن المسؤولين على القطاع مطالبين بالبحث والاجتهاد من أجل إيجاد

بتنسيق مع الجماعات الترابية المسؤولة، لأنه وللأسف أغلب مقابر المسلمين تعرف انتشار الأوساخ والقاذورات وتجع بالمنحرفين الذين يكونون أحيانا سببا في حدوث اعتداءات على المواطنين المرتابين لهذه المقابر.

ولابد في الأخير أن نؤكد على ضرورة الاهتمام بالتأطير الديني للجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل انتشار المذاهب والقنوت الدينية والتي غالبا ما تدعو إلى التطرف والإقصاء والعنف عوض المحبة والإخاء والسلام.

سابعاً: قطاع الاتصال

قطاع الاتصال يعتبر مرآة الدولة على الواجهة الدولية وأهم الروافد الأساسية للدخول إلى البيوت وتمرير الخطابات والقيم والتميزات الثقافية من خلال البرامج الهادفة، سواء كانت برامج إخبارية أو سياسية أو ثقافية أو فنية على المستوى الوطني أو الخارجي.

ولعل عرض السيد الوزير القيم والشامل والمرتكزات التي جعلها رهانات أساسية للنهوض بالقطاع (تعزيز الحريات في إطار المسؤولية، صيانة التعددية والتنوع، تقوية المهنية ورفع التنافسية، تمشين الهوية وتقوية إشعاع المغرب، تعزيز ثقافة الحكامة والتأهيل المؤسسي)، يجعلنا نتفاعل في إطار الرؤية الجديدة لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، وتجعلنا، برلمانا وحكومة، في مستوى تطلعات الشعب المغربي الذي ينتظر منا الكثير.

أما المجال السمعي البصري فإنه واجهة ومرآة البلاد، وتجدر الإشارة أن الحكومة تعمل جادة على تطبيق مبدأ الإنصاف في هذا الباب مع إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية ترجمة لروح وفلسفة هذا القانون، وإذا ما عملنا على وضع عمل تقييمي لفترة التحرير الذي تشرف عليه الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري فإن نتائجها رغم أهميتها لا زالت دون المستوى المطلوب، حيث أن مبدأ التحرير يعرف بطنا كبيرا، ولا نجد سوى إضافة وحيدة تتمثل في القناة الرياضية، في الوقت الذي كنا نتمنى أن تعرف القناة البرلمانية النور المتابعة أشغاله بدل الاقتصاد على جلسة الثلاثاء الخاصة بالأسئلة الشفوية.

ثامنا: الشأن الثقافي

إن مناقشة ميزانية وزارة الثقافة تحولنا بشكل أساسي إلى فتح النقاش حول مفهوم الثقافة في العصر الحديث ومتطلبات التكوين في هذا المجال في ظل عالم العولمة والأنترنت وفي ظل ما تشهده بلادنا من حوار ونقاش حول التنوع الثقافي الوطني سواء من خلال ما راكمه المغرب خلال عصور من تاريخه العريق أو من خلال التنوع الثقافي العربي الإسلامي الأندلسي الصحراوي.

إن التوجهات الملكية من أجل العناية الكبرى بالتنمية الثقافية ببلادنا وتشجيع وتطوير وتمية قدرات المواطن في كل أصناف التعبير تعتبر أساس أي عمل تنموي في هذا المجال الحساس والخطير نظرا لارتباطه الوثيق بالهوية

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

لي كامل الشرف أن أعرض أمام أنظاركم تدخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للقطاعات المندرجين في لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

وبالنسبة لميزانية الشؤون الخارجية والتعاون، فإني أعتنمها مناسبة، أولاً: لأهني السيد الوزير على الثقة المولوية السامية من خلال تولي زمام أمور قطاع حساس ومهم، يحمل على عاتقه تطلعات كل المغاربة في العديد من القضايا الإستراتيجية والحساسة، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية، ونهني السيد الوزير كذلك على النتائج الإيجابية التي حصدها الدبلوماسية المغربية على الصعيد الدولي سواء قضايا سياسية أو اقتصادية وقضية وحدتنا الترابية؛

ثانياً: لأهني السيدة امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية على الثقة المولوية السامية من خلال توليها هذا المنصب الحساس، والتي أبانت على مستوى عالي ورفيع في تعاملها مع القضايا الدبلوماسية. السيد الرئيس،

إنها مناسبة لكي تقف على القضايا والمشاكل التي تعيق عمل الوزارة والإكراهات والتحديات المستقبلية التي يجب أن نتخبط فيها لمواكبة السياسة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، لجعل المغرب في مصاف الدول الراقية المؤمنة بقيم ومبادئ القانون الدولي الساهر على تدبير الملفات الإستراتيجية للمملكة وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

إن الجهود المبذولة في هذا الإطار تهدف بالأساس إلى تحسين الأداء الدبلوماسي، وتفعيل عمله وتثمين التراكبات الإيجابية ومعالجة الاختلالات الجاثمة على القطاع وتدعيمه.

لا بد أن نؤكد على أن البرنامج المسطر، والذي جاءنا في مشروع الميزانية برنامج واعد، حيث وجدنا أن لمسة التجمع الوطني للأحرار بادية عليه، مؤكداً أنه يجب عليكم الدخول إلى صلب الاختلالات من أجل معالجتها، رغم وجود بعض المعوقات التي نجعلها كبرلمانين، علماً أن القطاع الذي تشرفون عليه، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، يقتضي منكم تسطير إستراتيجية دبلوماسية واضحة، لا تتحمل الأخطاء وتستبعد الارتجالية والكرسي الفارغ، أمام الصعوبات والإكراهات والتحديات الجديدة المحيطة بالقطاع، والألغام التي ما فتئ الخصوم يضعونها في مسيرة المغرب في ظل تحولات عالمية متسارعة تستدعي منا المزيد من اليقظة والحيلة والحذر.

لقد حقق المغرب انتصارات دبلوماسية متوالية على المستوى الدولي بفضل تبصر وحكمة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبفضل الجهود المبذولة من طرف وزاراتكم، والتي أعطت فعلاً نفساً جديداً للعمل

تصور جديد للتعامل مع الجامعات وفق مبدأ الإنتاجية والفعالية والابتعاد عن المحسوبة الزبونية في صرف المنح. مع ضرورة التأكيد على أن التجربة الاحترافية بالمغرب تحتاج إلى تقييم شامل وموضوعي يمكننا من إصلاح ما يمكن إصلاحه خلال المواسم الرياضية المقبلة، وإن قرار FIFA³ الأخير بعدم الاعتراف بشرعية الجمع العام ورئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم هي ضربة أخرى في العمق، فكشف عن السياسة الارتجالية المتبعة في التعامل مع الجامعات الوطنية لمختلف الرياضات والتي تخالف وبكل جرأة مقتضيات القوانين الخاصة بالاتحادات الدولية، وتضرب المنهجية الديمقراطية في العمق من خلال الابتذال والارتجال الذي أصبحت تتخبط فيه رياضتنا الوطنية.

وبالمناسبة، إننا نفتخر بكون بلادنا تحتضن هذه الأيام منافسات كأس العالم للأندية البطة والتي إن شاء الله تعرف نجاحاً كبيراً من خلال التنظيم أو الحضور الجماهيري، وستكون دافعة قوية للتعريف لبلادنا في المجال السياحي.

عاشراً: شؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير

أما فيما يتعلق بشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير، فإننا نطالب الحكومة بإبلاء العناية الكافية لهذه الشريحة والاعتناء بأوضاعها المادية والاجتماعية، لما تجسده من تاريخ حافل منح الاستقلال للمغرب، وهي مناسبة نجح فيها رجالات التحرير وشهداء الوحدة الترابية وعلى رأسهم الملك الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه والحسن الثاني قدس الله روحه، راجين من الله العلي القدير أن يرحم شهداءنا ويسكنهم فسيح جناتهم مع النبيين والصديقين والشهداء.

السيد الرئيس،

بحكم الإكراهات التي تعيشها القطاعات الاجتماعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ورغم الملاحظات الموضوعية التي أبديناها على مشاريع هذه الميزانيات الفرعية، فإن الغيرة الوطنية هي التي دفعتنا إلى إبدائها، واثقين أن الحكومة في نسختها الثانية ستعطي دفعة جديدة لهذه القطاعات، وبث الروح فيها في إطار مقارنة جديدة تعتمد تجميع مجهودات الدولة في هذه القطاعات في إطار قطب اجتماعي يكون تحت إشراف السيد رئيس الحكومة لتسهيل تدخلاته وفق جدول أعمال مستعجل يحدد الأولويات.

لهذا، فإن المسؤولية والواجب يفرض علينا التصويت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ii. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

³Fédération Internationale de Football Association

تندوف أصبحت مصدرا للعصابات وللتهرب الدولي، ومرتعا للتطرف. ولا داعي للتذكير أن العالم اليوم يبحث عن التكتل في ظل أقطاب اقتصادية وسياسية لحل المشاكل المتواترة إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، فكيف إذن بالذين يبحثون عن خلق دويلات لا تتركز لا على أساس تاريخي ولا اقتصادي، بل تحاول عبثا خلق دويلات للمجرمين والمهريين، والذي يحصلون على الدعم من حكام الجزائر للبحث عن خلق الفتن والتوتر خدمة لمصالح اقتصادية ومادية لفئة معينة، وانتقاما من المغرب بصفته بلدا رائدا في التنمية على المستوى الإفريقي والعربي، ومرجعا في المجال الحقوقي والذي رغم عدم توفره على آبار البترول، فإنه يتوفر على قيادة رشيدة في شخص جلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي يكون مع شعبه لحمة صعبة المنال على الخصوم والأعداء.

السيد الرئيس،

لقد قامت المملكة المغربية بإصلاحات كبرى على صعيد العديد من المستويات مما يجعلها مؤهلة لكسب النقاط على أرض الواقع واستثماره في إطار دبلوماسية مبادرة، وتوضيح الأمور في إطارها الصحيح لكل من يتعاطف مع أطروحة الانفصال لأي سبب من الأسباب، وعلى رأسها ملف حقوق الإنسان، وهنا أتساءل بكل موضوعية، وهو سؤال أوجهه إلى كافة الجمعيات والمنظمات الدولية التي تتعاطف بسبب أو بدون سبب مع مروجي الإدعاءات من شرذمة الانفصاليين:

- ما هو موقعنا نحن في المملكة من وضعية حقوق الإنسان مقارنة مع الجزائر أو أوضاع أشقائنا المحتجزين في تندوف؟ متسائلين مرة أخرى، ما مدى مصداقية التقارير الدولية التي تشير للوضع الحقوقي في المغرب، وتهمه لضرب مصالحنا الاقتصادية والاجتماعية؟

إنها مسؤولية كبيرة، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، تتحملونها لحل هذه المعضلة وإيجاد الأجوبة الضرورية لها من خلال تكثيف الجهود للتصدي بكل جرأة لهاته المنظمات الحقوقية التي تتجرأ على المغرب في تقاريرها لحساب جهة معينة تحاول قدر المستطاع زعزعة وضعية المغرب الحقوقية في المنظومة الدولية، وهي الدولة التي أسست لتجربة رائدة في مجال الإنصاف والمصالحة ودسترت أغلب توصياتها في دستور 2011 المصوت عليه بالأغلبية الساحقة من طرف الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

إننا ننوه بموقف المملكة المغربية الشجاع الدائم لكل القضايا العربية والإفريقية، كما أنه بمؤتمر مراكش الذي جمع كل أصدقاء الشعب السوري في العالم، والذي حقق انتصارات متوالية على أرض الواقع بهدف وضع حد للتزيف الذي يقتل يوميا الشعب السوري ولا يريد البحث عن حل سياسي باعتباره نظاما سياسيا فاشيا، بنى مجده المزعوم على قتل الديمقراطية وإراقة دماء الشعب السوري العملاق، دون أن ننسى في هذا

الدبلوماسي بكل أبعاده السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، مما سيمكن لا محالة من تجاوز العديد من المعوقات التي كانت تقف حجرة عثرة أمام الجهود المبذولة من أجل إنجاح الدبلوماسية المغربية عموما، ودعم قضية وحدتنا الترابية على وجه الخصوص.

السيد الرئيس،

لكن اليوم مسؤولية تاريخية للاستمرار في تلميع صورة المغرب في الخارج وضرب كل مخططات أعداء المملكة الذين يوظفون فائض البترول والغاز ضد مصالح المغرب، مبرزا أن الميزانية المرصدة لهذه الوزارة لا ترقى إلى طموحنا جميعا، للدفع بالعمل الدبلوماسي الذي يحتاج اليوم إلى دينامية جديدة تجعلنا نحقق مكاسب على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مسوقين للتمييز والاستثناء المغربي الذي أذهل العالم في محيط عربي وإقليمي ملتهب، وفي إطار دبلوماسية هجومية مبادرة بدائم بتنفيذها بعد الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عند افتتاح هذه الدورة البرلمانية، باعتباره الحل الأنجع لوقف الخصوم عند حدهم.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد على ضرورة الالتزام ببرنامج سياسي واضح في قضية الصحراء المغربية، ونؤكد بالمناسبة على ضرورة تنزيل الحكم الذاتي على أرض الواقع، وما نحن اليوم نتساءل: ماذا ننتظر، السيد الوزير، لتنزيل هذا النظام في أقاليمنا الجنوبية، خصوصا وقد توفرت مبررات موضوعية للإسراع في هذا التنزيل للاعتبارات الموضوعية التالية:

- أولا: لأنه الحل الأنسب لوضع حد لهذا النزاع الذي لا يرد له أن ينتهي، وقد ثمنه المجتمع الدولي؛

- ثانيا: وضع أعداء وحدتنا الترابية في الداخل والخارج أمام الأمر الواقع؛
- ثالثا: التصدي للمتاجرة بالقضية من طرف البوليساريو ومن يحركونهم من الخلف، وأتكل هنا عن الجزائر وحكامها الذين يمولون شرذمة في الداخل أو الخارج، يتاجرون بمصير أبناء المغرب المحتجزين في مخيمات تندوف.

السيد الرئيس،

لقد تحول البوليساريو إلى مصاصي دماء إخواننا المغاربة المحتجزين، في ظل خرق سافر لكل المواثيق والأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث أصبحت تندوف سجنًا كبيرا لهؤلاء المحتجزين، يذوقون فيها أسوأ أنواع العذاب والتنكيل، ومن واجبنا وواجب المجتمع الدولي التحرك من أجل وقف هذه التجاوزات والخروقات التي قد تتحول إلى جرائم أحيانا، متسائلين: لماذا يغفل المنتظم الدولي هذه المنطقة؟ أين هي الجمعيات الحقوقية التي تتحدث باسم الرأي العام العالمي؟ لماذا لا تتوجه إلى تندوف، وتحاول ظلما الحديث عن حقوق الإنسان في الصحراء؟ علما أن منطقة

لذلك، فإننا نطالبكم بضرورة مصاحبة الدبلوماسية البرلمانية لتقوم بأدوارها السياسية والاقتصادية أحسن قيام.

لقد أصبح من الضروري اليوم الانفتاح على الشق الاقتصادي في العمل الدبلوماسي الذي نفتقر له ويحتاجه اليوم اقتصادنا الوطني في البحث عن الأسواق المرشحة والمغمورة من أجل تنويع الأسواق الدولية والانفتاح عليها لما فيه خير اقتصادنا الذي يعاني من تداعيات أزمة منطقة الأورو، موظفين هذا الشق الاقتصادي لأغراض أخرى.

وهنا لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن الاشتغال على المستوى الإفريقي أصبح يفرض نفسه، خصوصا بعد أحداث الربيع العربي التي أسقطت بعض الأنظمة التي كانت تدعم الانفصال، وتمول حرب العصابات، إفريقيا اليوم وعت وبكل ما للكلمة من معنى أن الخلافات والصراعات السياسية أصبحت متجاوزة في ظل البحث الجدي عن التعاون الاقتصادي الذي سيمكن من رفع مستوى النمو ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها العديد من الدول الإفريقية.

ولا تفوتني الفرصة دون أن أؤكد على أن النشاط الدبلوماسي المغربي بإفريقيا الشرقية يعرف فراغا كبيرا، فتمثيلتنا الدبلوماسية ضعيفة بالمقارنة مع ما حققه المغرب في غرب إفريقيا، وللإشارة فقط فإن سفارة المغرب بكينيا تغطي أربع دول أخرى وتفتقر إلى الموارد المالية والبشرية لمحاربة التواجد الجزائري وتواجد البوليساريو الذي ينشط فيها كثيرا ويوظف كافة إمكاناته، فرغم كل ما يوظفه من أموال فإنه يحدد الهزيمة تلو الهزيمة والنكسة تلو النكسة.

بالنسبة لقطاع الدفاع الوطني:

إنها فرصة لكي ننوه بمبادرات جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الإنسانية في الداخل والخارج، والتي أعطت لبلدنا إشعاعها الذي أسبغ عليها التميز من خلال إقامة مستشفيات ميدانية بمخيم الزعتري بدولة الأردن الشقيقة على الحدود مع سوريا المضطهدة، والتدخل المغربي في مالي لإعادة استتباب الأمن والسلام، وبالمستشفى الميداني في غزة الصامدة لاستيعاب مرضى العدوان الصهيوني الغاشم من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل والذي ندد به المغرب الرسمي والشعبي، وهي مناسبة لكي نهني الفلسطينيين على الانتصار الدبلوماسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي منحهم صفة دولة مراقب، يستطيعون من خلالها الدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل من جرائم شنعاء، مؤكداً على ضرورة توحيد الصف الفلسطيني إلى حين تحقيق دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة لكي ننوه فيها بعمل من ينفذون هذه المهام الإنسانية على الأرض، رجال قواتنا المسلحة الملكية الباسلة الساهرين على حدود المملكة والمدافعين عنها في الداخل والخارج، والدفاع عن مصالحها بما فيها قضية

الإطار الدعم الذي قدمته المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله رئيس لجنة القدس للشعب الفلسطيني في غزة والقدس وللشعب السوري النازح في تركيا والأردن، مبادرات شجاعة لجلالة الملك، حفظه الله، تركت بصماتها الإيجابية وأثرها في نفوس الشعوب العربية والإسلامية وكل المحيين للسلم والسلام في العالم، منوهين بالزيارة التاريخية لدولة مالي من أجل تنصيب الرئيس المنتخب، والذي كان للخطاب الملكي السامي بعده الاستراتيجي لدعم المملكة المغربية للتنمية في إفريقيا والتأسيس للديمقراطية في هاته البلدان الناشئة التي عاشت وتعيش شعوبها أوضاعا عصبية.

السيد الرئيس،

يقدر عدد مغاربة العالم بأكثر من 3 ملايين مغربي في ديار المهجر، ومع الأزمة الخانقة التي تعيشها منطقة الأورو، فإن ذلك كانت له انعكاسات سلبية على أوضاعها، وبالتالي فإن الحكومة مطالبة بتشجيع العودة وإيجاد الظروف المناسبة لهم، لإدماجهم في المجتمع من جديد والاستفادة من خبرتهم وتجربتهم خصوصا في المجال الفلاحي.

إننا في فريق التجمع الوطني لأحرار سنعمل على البحث الجدي عن آليات ناجعة، بهدف تسهيل عودتهم، خصوصا وأن العلاقة بين بلدهم الأصلي علاقة مقدسة، مبنية على التضامن وصلة الرحم، وبالتالي فإننا كلما شجعناهم على ذلك كلما كانت عائلاتهم أكبر وكان ارتباطهم بوطنهم الأصلي مستقر خصوصا بالنسبة للجيل الثاني والثالث، مطالبينكم، السيد الوزير، النظر في ظروف استقبال هذه الجالية في بلدان الإقامة واعتماد سياسة القرب، خصوصا في المجال الإداري والذي قد تتعطل مساطره في بعض الأحيان لشهور، كما أن مديرية الشؤون القنصلية المتواجدة بعجالة السعادة تعيش أوضاعا صعبة، الاكتظاظ، إتلاف الوثائق، عدم تسجيل الولادات، عدم استلام سجلات التسجيل، وهذا ما يولد سخط المواطنين على هذا الوضع المزري.

نفس الشيء ينطبق على مكتب التصديقات، وهنا لا بد لكم، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، أن أطلب منكم وفي إطار سياسة القرب العمل على تقريب خدمة مكتب المصادقة على الوثائق الإدارية الخاصة بوزارة الخارجية إلى مختلف الجهات وفتح مكاتب خاصة حسب خصوصية كل منطقة على حدة.

السيد الرئيس،

على مستوى الدبلوماسية البرلمانية وتفعيل عملها، أود أن أؤكد لكم أننا نحاول في إطار مجلسنا الموقر القيام بها على أحسن وجه ممكن، رغم الصعوبات التي نضطدم بها على أرض الواقع، لأننا نفتقد إلى الملفات الإستراتيجية التي لها أولوياتها، كانت سياسية أو اقتصادية، منوهين بنتائج اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي، والتي تصدت فيها الدبلوماسية الحكومية والبرلمانية والمهنية للخصوم الذين ناووا لكي يتم التصويت عليها.

وبناء على قناعتنا، فإننا نحاول رصد المعوقات للتغلب عليها، بغية الخروج من الصورة النمطية لمواصلة الإصلاحات، وتدير الشأن المحلي بطريقة تخدم مصلحة البلاد والمواطنين بوتيرة فعالة وسريعة.

لقد تعودنا في التجمع الوطني للأحرار أن لا نوجه الانتقاد بهدف اللوم لجهة معينة، بل نعمل على أن نكون دائما قوة اقتراحية في سن وتتبع كل السياسات العمومية التي تهم بلادنا، كما نقدر جسامة المسؤولية وتعدد الانتظارات وكبر الطموحات رغم الإصلاحات المتواصلة، إلا أنها تبقى محدودة إذا لم يكن هناك تضافر للجهود والتشارك في إعداد كل المقاربات التي تهم تدبير الشأن العام الوطني.

وسنركز، السيد الوزير، خلال هذه المناقشة على مجموعة من الإشكاليات المطروحة على أن أترك لزملائي البرلمانيين التدخل في الباقي من المواضيع.

السيد الرئيس،

إن موضوع وحدتنا الترابية يعتبر موضوعا وطنيا بامتياز يجب أن نتبعه ونوظف كل مجهوداتنا وإمكانياتنا في إشعاع مبادرة الحكم الذاتي بصورة قوية وبوتيرة تفرض على الجميع: (حكومة، دبلوماسية رسمية، برلمان، أحزاب، حقوقيين، مجتمع مدني وإعلاميين)، لمواجهة كل المناورات التي تحاك ضد بلادنا، رغم أننا نعتبرها مناورات يائسة وأطروحات فاشلة، لكن واجب الحرص من جانبنا تفرضه علينا وطنيتنا وغيبتنا على بلادنا، منوهين بالنتائج التاريخية التي حققتها زيارة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، مؤخرا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقاءه بالبيت الأبيض مع فخامة الرئيس السيد باراك أوباما، والذي نوه فيها بمقترح الحكم الذاتي الذي اعتبره واقعي له مصداقيته، وبالإصلاحات الكبرى الماضية فيها المملكة المغربية بكل تأن وثبات.

السيد الرئيس،

بخصوص حجم استثمارات الجماعات المحلية في مجال تحسين الخدمات وتوفير التجهيزات فإنها تبقى محدودة، خصوصا بالعالم القروي الذي يعيش صعوبات متعددة رغم ما يعرفه من برامج تبقى متفاوتة بحدة عالية بين الأقاليم والجهات، إننا نعتقد أن التدبير الجيد واستقطاب الاستثمارات يبقى هو الحل الكفيل بتنميتها شريطة تتبع تديرها والقطع مع الممارسات والسلوكات المشينة التي تعرفها مجموعة من الجماعات المحلية.

أما بخصوص الجهوية الموسعة، فإننا مازلنا ننتظر وينتظر معنا الشعب المغربي قاطبة المنظومة القانونية التي ستؤطر هذه الوحدة الترابية، التي نعتبرها ورشا كبيرا إلى جانب الأوراش الأخرى المتعلقة بإصلاح الميثاق الجماعي وإعادة النظر في التقطيع الترابي ونمط الاقتراع واللوائح الانتخابية، حتى نكون في الموعد مع الاستحقاقات القادمة التي لا نعرف إلى اليوم متى سنقطع مع هذه الفترة الانتقالية، ومنسجمين مع مفهوم اللامركزية والديمقراطية والإصلاحات الجديدة التي جاء بها الدستور، لأننا نؤمن بإيمانا

وحدتنا الترابية الأولى، دون أن ننسى في ذلك رجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية على عملهم الجبار في استتباب الأمن ببلدنا، مطالبين الحكومة بتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية وتوفير لهم كافة وسائل العمل للاستمرار في مباشرة عملهم الميداني اليومي، مؤكداً أن إدارة الدفاع الوطني تحتاج اليوم إلى إمكانيات أكبر من أجل تحسين آليات الجيش وتطويرها، خدمة لأراضيها وحدودنا ودفاعا عن صحراننا وعلى حدودنا مع الجارة التي ما فتئت تعمل على ضرب مصالح المغرب الإستراتيجية، وتحصين الحدود من مختلف مظاهر التهريب الذي يمس أمن وسيادة بلدنا واستقراره، إنها فرصة لكي نترحم فيها على شهدائنا الأبرار من رجالات قواتنا المسلحة الملكية المستأسدة.

وبناء عليه، وبما أننا منخرطون بكل مسؤولية في هذه الأغلبية، فإننا سنصوت لصالح ميزانية إدارة الدفاع الوطني وميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

iii. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشرف اليوم بأن أ تدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، وأغتنمها كذلك فرصة لتقديم التهنئة للسيد الوزير محمد حصاد على الثقة المولوية التي حظي بها من خلال توليه حقيبة وزارة الداخلية وتجديد التهنئة للسيد الشريقي الضريس على تجديد الثقة المولوية في شخصه الكريم وزيرا منتدبا في الداخلية، هذه الوزارة التي كانت تسمى أم الوزارات، لأنها تحمل على عاتقها العديد من التحديات على المستوى الأمني وصيانة الحقوق والحريات وتعميق مسلسل اللامركزية وإرساء اللامركزية الإداري والتنمية البشرية والسوسيو اقتصادية والمحالية، والتي تتداخل فيها مع العديد من القطاعات والوزارات والمؤسسات العمومية للدولة، دون أن ننسى واجبا في تفعيل آليات المراقبة والتخليق وما يشكله هذا العبء، في ظل البحث عن تطبيق القانون دون الإخلال بمبدأ الحقوق والحريات التي تعتبر من أهم ركائز دولة الحق والقانون.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر مناقشة ميزانية قطاع وزارة الداخلية مناسبة لمواكبة منجزات هذه الوزارة في تنفيذ السياسات العمومية التي تدخل في مجال اختصاصها، والتي تتجلى في تدبير المجال على كل المستويات الأمنية والتنمية والحكامة الترابية والتنمية القروية والتأهيل الحضري والجهوية الموسعة، إضافة إلى الإنعاش الوطني.

بخصوص الدور الآلية للسقوط نظرا لخطورتها على قاطنينا، خصوصا بعد الأحداث المميتة والتي أصبحت متتالية في الآونة الأخيرة، خصوصا في مدينة فاس، والتي تسبب في إزهاق أرواح عدد كبير من الأبرياء، لأن المقاربة التي تعالج بها تعرف نوعا من البطء.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن أن يحتزل دور الإنعاش الوطني في الأوراش ذات البعد الاجتماعي والأشغال البسيطة مع العلم أن هذه المؤسسة لها دور كبير وخبرة متميزة إلى جانب الكفاءة العالية في مجموعة من الأشغال الكبرى والتنمية، ونعتبرها شريكا أساسيا بتدخلاتها في عدة مبادرات تنموية، لذا فإننا نطالب بإطار قانوني يمكنها من تجاوز دورها الكلاسيكي وجعلها عنصرا أو مؤسسة فاعلة ومقررة بشكل واضح وواسع، نظرا لمبادراتها المتعددة على مستوى التراب الوطني.

إن موضوع التطهير السائل والصلب ومطرح النفايات أصبح يشكل تحديا كبيرا من تحديات العصر وخطرا كبيرا على البيئة والمواطنين يعرف نوعا من الفوضى، مما يفرض على المصالح التابعة لكم سواء على المستوى المركزي أو الجهوي إنجاز دراسات حسب الأولويات والمجالات الترابية، تكون جاهزة للرجوع إليها كلما دعت الضرورة لذلك، كذلك الأمر بالنسبة لبرنامج الكهرباء القروية والماء الصالح للشرب الذي مازال يعرف نوعا من التعثر ببعض المناطق التي تشتكي من عدم استفادتها من هذا النوع من الخدمات الاجتماعية.

ونريد، السيد الوزير، كذلك تشديد المراقبة الصارمة بخصوص المسالك بالعالم القروي التي غالبا ما يكون إنجازها لا ينطبق مع المواصفات المحددة في دفاتر التحملات ويكون أمام هدر المال العام. وفي هذا الإطار، نطلب كذلك تشديد المراقبة على الصفقات العمومية ومتابعة المخالفين للقانون.

إن ملف تسوية أراضي المجموع والأراضي التابعة للجماعات السلالية كان مطلبنا باستمرار، هذا الوعاء العقاري الذي سيساهم دون شك في الإنتاج الفلاحي والتجربة الأخيرة التي قتم بها بشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري كان لها وقعا إيجابيا ليس على المستفيدين فقط، بل على الاقتصاد الوطني كذلك.

وأخيرا، اسمحو لي، السيد الوزير، أن أثير مسألة بطء المساطر التي تعاني منه جميع المؤسسات، خصوصا الجماعات المحلية على جميع المستويات، هذا البطء الذي غالبا ما يكلف الميزانية العامة بحكم أن ميزانية الجماعات المحلية تدخل في هذا الإطار، أقول يكلفها خسارة مالية كبيرة، خصوصا في حالة الاتفاقيات التي تعقدها الجماعات المحلية مع بعض الوزارات أو المؤسسات العمومية

تلكم، حضرات السادة والسيدات، بعض الملاحظات. وحتى لا أطيل عليكم أترك المجال لزملائي المتدخلين في الفريق لتكملة مناقشة باقي المواضيع

كثيرا بأن الجماعات الترابية هي النواة الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وهي بالتالي الآلية الأساسية لتنفيذ كل الاستراتيجيات الوطنية بطريقة سليمة، وهنا أؤكد مرة أخرى على التدبير التشاركي واستحضار كل هذه المقومات في أعمال الحكومة.

ونحن نناقش هذه الميزانية القطاعية نستحضر أهمية وضرة إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي أصبح مطلبا ملحا يجب إخراجه إلى حيز الوجود، حتى يصبح ملائما للإصلاحات الهيكلية التي تعرفها بلادنا وتكون الجهوية حاضرة فيه بقوة لما تمثله من إطار ترابي أساسي لأنها غائبة في قوانين المالية.

السيد الوزير المحترم،

نريد أن نطلعنا عن مآل كل القوانين المتعلقة بالاستحقاقات المقبلة وأجندتها لطى ملف تنزيل مقتضيات الدستور الجديد الذي أضفى حديث العام والخاص ووضع حد لهذه الفترة الانتقالية التي تعيشها في استكمال بناء المؤسسات الدستورية.

لقد تكلمنا كثيرا وطالبنا في عدة مناسبات الحسم في إشكالية الباقي استخلاصه، حيث أننا كل ما عدنا إلى حجم الموارد التي لم يتم استخلاصها، نقف تأمبين في تحديد المسؤوليات نظرا لتعدد المتدخلين فيها، (كالجماعات المحلية ووزارة المالية)، مع العلم أن انتظارات المواطنين في أمس الحاجة إلى هذه المبالغ المالية الهامة.

وهنا أقدم اقتراحا في الموضوع إذا كان الحل يعتبره المسؤولون صعبا للغاية بعقد مناظرة وطنية في الموضوع للبحث عن حلول لهذه الإشكالية التي تعاني منها جل الجماعات المحلية، هذا إضافة إلى تشديدنا على ترشيد النفقات بالنسبة لكل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية على الخصوص ومضاعفة دور المفتشية العامة للإدارة الترابية والمجالس الجهوية للحسابات والمفتشية العامة للمالية للوصول إلى حكمة جيدة في تدبير الشأن المحلي، حفاظا على المال العام.

أما بخصوص إشكالية الأمن، فيجب أن نحجي من هذا المنبر كل الأجهزة الأمنية الساهرة لكي تنعم بلادنا بنعمة الأمن رغم الظواهر السلبية التي تبقى استثناء لا يمكن القياس عليه. مع ذلك، فإننا نؤكد على ضرورة التحلي باليقظة والمقاربة الاستباقية للتصدي لكافة الاختلالات المرتبطة بالمقاربة الأمنية مع تمكين الأجهزة من كل الإمكانيات والوسائل للقيام بواجبها، وهي مناسبة لنقف وقفة إكبار وإجلال لقواتنا الباسلة المرابطة لاستتباب الأمن، وتحصين الاستقرار في بلدنا، رجال القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني بكل أجهزته والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

أما بخصوص التدبير المفوض، فإننا ندعو إلى إعادة النظر في دفاتر التحملات الخاصة به ووضع تقييم له، تقيما ينبثق من الممارسة والواقع بحكم علامات الاستفهام المطروحة أمامه.

هنا أطرح، السيد الوزير المحترم، سؤالا حول سياسة الوزارة وبرامجها

في المدن السياحية والمنتج الفلاحي في المناطق الفلاحية والمنتج الصناعي في المدن الصناعية، ونكون بذلك قد دخلنا في إطار البحث عن هذه الشمولية والتدبير السليم المؤسساتي لتصل إلى نتائج مهمة تضمن نقط التلاقي بين مختلف الفاعلين والشركاء المعنيين بالشأن الاقتصادي بمختلف المدن المغربية، وسأعود للحديث هنا عن مدينة أكادير كنموذج لهذا التصور المنهجي، خصوصا ما يتعلق بالشأن السياحي بالمحطة والجهة، وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض الإجراءات التي اتخذت من أجل الارتقاء بمدينة أكادير كوجه سياحية وطنية ودولية مرموقة، ومن أهمها هيكلية محاور الطرق الرئيسية وتحسين مداخل المدينة وإقامة ميناء "La Marina" الترفيهي وبناء بعض الوحدات الفندقية الراقية على الشاطئ وتهيئة حمة البحر من خلال إنجاز كورنيش طوله أكثر من خمسة كيلومترات، الشيء الذي سيوفر للمحطة فضاء ذا جبالية كبيرة ومجالا مستقبلا لحركة بشرية ذووية ونشيطة. السيد الرئيس،

لا بد من التأكيد، السادة الوزراء، على أن مسألة النقل عموما والنقل الجهوي على وجه الخصوص تكتسي بالغ الأهمية خصوصا وأن بلادنا هي من البلدان الشاسعة وأن انتقال السياح مثلا من طنجة أو الدار البيضاء أو الرباط نحو المدن الجنوبية كمراكش وأكادير والعيون والداخلة يتطلب تعبئة أسطول جوي مهم وحديث وخدمات ذات مستوى وجوده عالية لضمان التنافسية في المجال السياحي، خصوصا وباقي المجالات الأخرى التي لها ارتباط وطيد بالتنمية والاستثمار.

أما على مستوى المدن الساحلية والتي تتوفر على موانئ، فإن إعادة هيكلية الموانئ الكبرى بالمدن الصناعية والموانئ الترفيهية والسياحية سيعطي دفعة قوية أولا للاقتصاد الوطني من خلال الرفع من مستوى المبادلات التجارية، وتحفيز السياح الأجانب على ولوج الموانئ الترفيهية من خلال زيارة البواخر السياحية واليخوت بمختلف أنواعها وهذا ما سيمكن المغرب من منافسة أكبر الدول في المجال السياحي البحري والشاطئي بكل أنواعه. السيد الرئيس،

إن إعادة هيكلية ميناء أكادير على سبيل المثال تستدعي توفير مرسى جديد ولائق بالبواخر العسكرية، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة العناية الفائقة بالصيد البحري كنشاط أساسي نظرا لعدد اليد العاملة المنتقلة، ولأهمية رقم معاملات، ولهذا يجب وضع تصور أنجع لوسائل الإدماج الاقتصادي من خلال تصور وطني يحترم خصوصيات المناطق وطبيعتها الجغرافية والتضاريسية والمناخية.

وعليه، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنضع أنفسنا رهن إشارة الحكومة ومساعدتها على بناء هذه المرافق الإستراتيجية التي ستعود بالنفع العميم ليس على حمة سوس فقط ولكن على المغرب في عمقه الإفريقي، مسجلين بكل ارتياح التجاوب الإيجابي للسيد رئيس الحكومة والسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك من أجل إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي،

المرتبطة بهذا القطاع، مكثفيا بهذا على أساس أن تنطبق لهذه المحاور ومحاور أخرى بشكل تفصيلي في الجلسة العامة. والسلام.

مداولة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك ببلادنا يستأثر باهتمام الرأي العام عموما والحكومة والبرلمان على وجه الخصوص، نظرا لما يمثله القطاع من آلية حقيقية لخلق آليات التنمية والبنى التحتية. إن مرحلة إعادة البناء ممتلئ اليوم في التخطيط لمدن عصرية تشكل نواة لترميم الاقتصاد المنهار في العديد من القطاعات، وعلى رأسها المجال السياحي.

إن التركيز في هذا الخضم على الربط بين إعادة الإعمار وإنعاش القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن تهض بالمدن المغربية من خلال استثمار المؤهلات البشرية والاقتصادية التي تتميز بها، وعلى سبيل المثال لا الحصر مدينة أكادير، حيث أن وظيفتها السياحية التي شكلت أحد مرتكزات إعادة الإنعاش الاقتصادي لعاصمة سوس ماسة-درعة، أصبحت تواجه اليوم عدة إكراهات وطنية ودولية لم يسبق لها أن عاشتها، ترتب عنها تذبذب في عدد السياح الوافدين على المدينة ونوع من الركود والكساد الاقتصادي.

السيد الرئيس،

لا بد من الإشارة إلى أن سعي السلطات العمومية والمنتخبين والمهنيين السياحيين، وغالبية ساكنة المدينة من أجل تجاوز الأزمة الحالية وإعادة مستوى السياحة في الجهة عموما وأكادير على وجه الخصوص يصطدم بسقف المستوى التكويني للمنتخبين أمام سياسة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، خصوصا في إطار البحث عن الحلول الملائمة لإنعاش اقتصاد المدينة، والذي لا بد من أن يمر عبر إنعاش المجال السياحي وتحديد الاختصاصات وإعادة النظر في قوانين الانتخاب، سواء على مستوى الجماعات المحلية أو على مستوى الغرف المهنية والتجارية والصناعية حتى تستطيع كل فئة من هذه الفئات العمل في إطارها المعرفي وصلاحتها في مجال التجارة والصناعة والخدمات، وهنا لا بد من أن تتحمل الحكومة من خلال مصالحها الخارجية ومندوبياتها مسؤولية تتبع وتكوين المنتخبين في المجالات المختلفة والتي تختلف بمختلف الميادين والاختصاصات.

السيد الرئيس،

إن المقاربة الجديدة التي يجب أن نعتمد في هذا الإطار يجب أن تهدف إلى التأهيل الشمولي وتوفير الجودة حتى تتمكن من إعناء المنتج السياحي

يتعلق برنامج الاقتصاد في مياه السقي للتخفيف من وضع ندرة المياه والموارد المائية عبر الاستعمال المعقلن لهذه المادة الحيوية.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري، نذكر في هذا الإطار بنتائج اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي التي كانت إيجابية جدا، اشتغلت عليها الحكومة مشكورة في شخص السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والبرلمان بمجلسه في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي وبرلمانيو الأقاليم الجنوبية وجمعيات المجتمع المدني الذين تحركوا وأغلقتوا كافة المنافذ على الخصوم الذين حاولوا عبثا وبكل الوسائل القدرة إفشال التصويت، حيث باءت كل مناوراتهم بالفشل، الشيء الذي نعتبره انتصارا كبيرا للدبلوماسية المغربية، البرلمانية والشعبية، معتبرينه اتفاقا تاريخيا يزيك السيادة المغربية على سواحلنا الإقليمية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الصناعة، نجد أن القانون المالي لسنة 2014 قد تضمن إجراءات مهمة لدعم المقاولات الوطنية وعلى رأسها المقاولات المتوسطة والصغيرة بتخصيص 20% من الصفقات العمومية لفائدتها من أجل إدماجها في النسيج المقاوالاتي وتشجيعها على الابتعاد من القطاع غير المهيكل، توج مؤخرا بإحداث وزارة خاصة بقطاع المقاولات وهو إجراء مهم ما علينا إلا أن ندعمه، لأن التجمع الوطني للأحرار يرى بأن المخرج الحقيقي للأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الوطني هو دعم الإنتاج والإبداع والابتكار، وهذا لا يمكنه أن يخرج في جميع الأحوال عن إطار دعم المقاولات دعما حقيقيا لأنه ورغم هذه الإجراءات المهمة مازالت المقاولات لم تستفد بعد في غياب الإطار التنظيمي الموأكب لتنفيذ هذه الإجراءات التي جاءت في القوانين المالية السابقة والمشروع الموجود أمامنا للنقاش، فنحن نرى أن المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الوطني على مدى عشر سنوات، لا يمكن أن تنسينا أن أوضاع العديد من هذه المقاولات ما تزال هششة وأن جهودا كبرى ما تزال مطلوبة لتأهيل المقاولات المغربية، خاصة في ضوء المنافسة الدولية واستحقاقات التبادل الحر، فهي تنجز 60% من الاستثمارات الخاصة من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تخلق 50% من مناصب الشغل، ولا تساهم إلا في حدود 10% من الإنتاج الداخلي الخام، ناهيك عن انتشار القطاع غير المنظم الذي يمثل نسبة 23% من الناتج الداخلي الخام، مشكلا بذلك أول منافس للمقاولات المنظمة، وأكبر الأعباء التي تنضاف إلى شروط إنتاج واشتغال هذه المقاولات.

السيد الرئيس،

إن المقاولات الصغرى والمتوسطة تعتبر من دون شك عصب الاقتصاد المغربي وأكبر مشغل في المغرب، وتحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية الوطنية. وبالتالي أصبح من الضروري التفكير في آليات مبدعة لدعم هذا الصنف من المقاولات، فبالإضافة إلى اعتماد نظام ضريبي خاص بهذه الفئة والعمل على تشجيع الاندماج بين المقاولات المغربية، فقد أصبح من المهم

مؤكدين على أننا سنساند الحكومة وسنصوت بالإيجاب على كافة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلسنا الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

iv. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2014

أ. قطاع الفلاحة والصيد البحري

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

تجب الإشارة إلى المستوى العالي الذي عرفه النقاش داخل اللجنة والذي أعطى قيمة مضافة للعمل البرلماني عموما والعمل بمجلس المستشارين على وجه الخصوص، والذي يزرخ بالفعاليات الاقتصادية والمالية التي راكمت تجربة من خلال ممارستها على المستوى المهني أو على مستوى المجلس والعمل التشريعي والرقابي.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالميزانية المخصصة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، ومن خلال العرض القيم للسيد الوزير، والذي تمحور حول الخطوط العريضة التي تنبني عليها ميزانية القطاع الذي استعرض من خلاله الخطوات الإستراتيجية المتجلية في المخطط الأخضر التي تهدف إلى مقاربة شمولية في ملاسة جميع المتدخلين في القطاع الفلاحي، والهدف هو تحقيق إقلاع تنمية فلاحية قادرة على المنافسة أولا وتأمين حاجيات الأسواق على المستويين الداخلي والخارجي، أضف إلى ذلك السعي إلى مواجهة مظاهر الفقر والهشاشة من خلال رفع مدخول الفلاح الصغير والمتوسط.

السيد الرئيس،

من خلال ما توفره هذه الوزارة من دعم عمومي (10 مليار درهم في السنة) والتي ترمي من خلاله إلى إنجاح سياسة التجمع الوطني للأحرار والذي يتوقع من خلال تحقيق استثمار إجمالي يوازي 147 مليار، وكذا توجه الوزارة لإصلاح صندوق التنمية الفلاحية، والإصلاحات المؤسساتية بما في ذلك إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري، وخلق وكالة التنمية الفلاحية والمكتب الوطني للسلامة الصحية والمديرية المركزية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وإيلاء سياسة ترشيد وعقلنة استعمال مياه السقي كل الاهتمام ونهج سياسة التمييز في برنامج الوزارة، وخاصة فيما

إنها إجراءات كفيلا حقيقية وواقعية في استطاعة بلادنا إنجازها.
أولا: التشجيع على خلق الثروة باعتبارها المفتاح الحقيقي للتقليص من العجز المزودج والرفع من قيمة النمو؛
ثانيا: تحافظ على القرار الاقتصادي السيادي لبلدنا في انتظار إخراج نموذج اقتصادي وطني.
السيد الرئيس،

إنها مناسبة لكي ننوه في فريقنا بالدينامية التي أحدثها وزراء التجارة والصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية والمقاولات الصغرى في هاته القطاعات وانفتاحهم مشكورين على كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وعلى رأسها جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات والاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعيات المهنية المؤطرة للصناعة والتجارة على الخصوص، حيث أرجع هذا الانفتاح وهذا الحوار الاطمئنان والثقة للمصنعين والتجار الذين يعتبرون رهان الاقتصاد الوطني مستقبلا.
وفي الختام، نؤكد على أن فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن غالبا ما جاء من نقاش داخل اللجنة ويصوت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية الخاصة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.
والسلام.

ب. قطاع الغرف

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.
السيد الرئيس،

أتطرق اليوم بصفة خاصة إلى مناقشة هذه الميزانية الفرعية من منظور محدد، يتوخى تسليط الضوء على موضوع الغرف عموما وغرف التجارة والصناعة والخدمات على وجه الخصوص، منوهين بالمقاربة التشاركية التي أبداهها السيد الوزير الذي يشرف على تدبير هذا القطاع ولقائه مع الغرف لأول مرة ومع كافة المهنيين والجمعيات التي تشتغل لحساب القطاع.

فما لاشك فيه، أنه في خضم التحولات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والدولية المتسارعة، وكذا المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد الجديد، يعيش المغرب حاليا سلسلة من الإصلاحات العميقة الهادفة إلى إرساء قواعد مجتمع ومؤسسات وعلاقات سمتها الحداثة والنجاعة والالتزام المشترك بالعمل كل في إطار موقعه واختصاصاته، حتى تنبؤا بلادنا المكانة اللاتقة بها بين باقي دول وشعوب العالم، مكانة يجب أن تتناسب مع تاريخ وحضارة

تحويل المقاولات الشخصية إلى شركات مجهولة الإسم وشركات ذات مسؤولية محدودة، وتيسير ولوج المقاولات الصغرى، لذا:

- يجب تسريع آجال الأداء لاسترجاع الضريبة على القيمة المضافة واعتماد الآليات اللازمة لتسهيل هذا التمويل، علما أن الإجراء الذي جتم به يتخلله شيء من الضبابية، نتمنى أن تكون النصوص التنظيمية المواكبة له واضحة تسهل تطبيق هذا الإجراء؛

- الرفع من التمويل وتشجيع المقاول الذاتي وجعله هدفا أفقيا لكل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الهيكلية، وهنا تتجلى لمسة التجمع الوطني للأحرار؛

- إصلاح القطاع المالي من خلال تسريع إصلاح القانون البنكي وجعل الأبنك أبنك مواطنة تساهم في التنمية، فهي تجني أرباحا طائلة، بل أكثر من ذلك تتفاخر بها، لكنها لا تساهم في هذه التنمية؛

- دعم الابتكار والإبداع وتحديث الإدارة ومواكبة التطور التكنولوجي المتسارع.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا ندعو الحكومة التي تعززت بأطر وكفاءات جديدة لها خبرة ودراية بمجال التصنيع والتجارة وباع طويل في مجال الاقتصاد والأعمال، مؤكداين عليها بضرورة المضي في اتجاه:

- تحسين وتطوير العرض التصديري والرفع من تنافسيته من خلال تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية الموجهة لهذا الغرض؛

- الانفتاح على الأسواق الواعدة والمتمثلة أساسا بالولوج إلى الأسواق العربية والإفريقية؛

- تشجيع التأمين ضد المخاطر وتطوير عقود تنمية الصادرات عبر زرع دينامية جديدة في مؤسسة مغرب تصدير؛

- إعداد تقييم لكافة اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها المملكة في العشرية الأخيرة؛

- مواصلة التطبيق الصارم لمعايير الجودة والسلامة ومحاربة التصريفات المجرمكة الناقصة عند الاستيراد؛

- تعزيز الأمن الغذائي من خلال تثمين مخطط المغرب الأخضر والتفكير من اليوم في إعداد تقييم موضوعي لما تحقق منه من نتائج، والوقوف على مكانم القوة والضعف؛

- المضي في تطوير الطاقات المتجددة.

الدورة الحرفية للبرلمان و9 يناير 2002 في الرسالة الموجهة إلى السيد الوزير الأول و20 غشت 2002 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، وكلها تؤكد على أهمية المؤسسات التمثيلية للقطاعات الاقتصادية في الدفاع عن مصلحة القطاعات الإنتاجية والمصلحة العامة.

السيد الرئيس،

إذا كانت مختلف المؤسسات الإدارية والمنتخبة الوطنية والمحلية تمارس اختصاصاتها كاملة، فإن غرف التجارة والصناعة والخدمات ما تزال للأسف تعاني من التهميش ومن عدم إشراكها في إعداد ومتابعة كل الملفات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والمحلية، وأنا نعول على السيد الوزير لإخراج هذه الغرف من الوضعية التي تعيشها والتي تتوفر على كفاءات اقتصادية وتجارية لها وزنها الاقتصادي وإشراكها في الأوراش الكبرى التي تعتمدها الحكومة إطلاقاً في القادم من الأيام، والذين أبانوا على حسن نيتهم بتدشينهم حوار مباشر مع الغرف وفق جدول أعمال محدد يعتمد هذه المقاربة.

وقبل أن أنهي مداخلي أؤكد مرة أخرى على أن إعادة الاعتبار للغرف بكل أنواعها، وإعطائها الدور الحقيقي المنوط بها من أجل تنمية الاقتصاد المحلي والجهوي تم الوطني، كما هو معمول به في العديد من الدول الأوروبية التي نجحت في هذا الباب، نعتبر أن النظام الانتخابي المتعلق بالغرف، ولا سيما عملية وضع اللوائح الانتخابية وطريقة انتخاب أعضائها والتي وبشكلها الحالي تعيق عمل غرف التجارة والصناعة والخدمات وتؤدي إلى ضعف التمثيل المهني.

السيد الرئيس،

هنا لا بد أن تبحث الحكومة على وضع قانون انتخابي يتلاءم مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، حتى تتمكن الغرف من تحريك وتأطير المجال الاقتصادي (مثال أوروبا ودول الخليج العربي)، خصوصاً وأن الغرف بعد استقلال المغرب كانت تضم أعضاء ورجالات الاقتصاد من العيار الثقيل، يمثلون المقاولات والشركات الكبرى، ولكن للأسف فقد بدأ التباين يظهر جلياً بين أعضاء الغرف بسبب التعثرات التي توجد في القانون الانتخابي الخاص بها، حيث أصبح داخل الغرفة تجار صغار، مقابل أرباب شركات كبيرة ليست لهم نفس المشاكل والمطالب والطموحات، مما يعرقل عمل الغرفة أحياناً أو يجعل عملها دون المستوى المطلوب، وهذا قد يؤدي إلى هجرة أعضاء الغرف التجارية، وبالتالي تكوين إطار خاص على شكلة الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب، حيث أصبحت بصفها جمعية مهنية تحظى بأهمية أكبر من جهاز منتخب يحظى بالشرعية الديمقراطية.

ومن هذا المنطلق، لا بد أن تؤكد على أن الغرف التجارية اليوم تحتاج إلى عدد من الإصلاحات لتقوم بدورها كاملاً في تأطير النسيج الاقتصادي، يجب القيام بالإجراءات التالية:

المغرب والطموحات المعلنة للملك وحكومته وكل المكونات الفاعلة في المجتمع. وفي هذا الإطار، فإنه لا داعي للتأكيد على دور ومساهمة القطاع الخاص ومؤسساته التمثيلية في تحقيق تلك الأهداف وتحمل مسؤولياته كاملة في رفع التحديات التي تواجه بلادنا في ظروف اقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية تتميز بجدتها ودقتها وصعوبة التنبؤ بتطوراتها الإيجابية والسلبية على السواء.

السيد الرئيس،

إذا كان نشاط القطاع الخاص يركز أساساً على الحرية والمبادرة، فإن ذلك يعني أيضاً أن على هذا القطاع مسؤوليات والتزامات اقتصادية واجتماعية تجاه المجتمع، لا تقل عن مسؤولية باقي الفاعلين وعلى رأسهم الحكومة والإدارة بصفة عامة.

وهذا هو المنظور الذي تؤمن به غرف التجارة والصناعة والخدمات، والذي تلتزم بالعمل على نشره وتوعيته منتسبياً ببعده الوطني والاستراتيجي لتحقيق تنمية متوازنة شاملة ومستدامة.

هذه هي الفلسفة التي تعتمدها هذه المؤسسات، وهي خدمة المصلحة العامة للاقتصاد الوطني عبر خدمة المنتسبين والمنعشين الوطنيين والأجانب.

ولتحقيق هذه الأهداف، فهي ما فتئت تناضل من أجل توفير الشروط الموضوعية التي تتعلق أساساً بخلق هيكل وميكانيزمات لمساعدة ودعم المقاول، وأخرى تتطلب إرادة وعزماً سياسيين، لها ارتباط بانتخابات غرف التجارة والصناعة والخدمات والنظام القانوني والإداري والمالي لهذه الغرف، وأخيراً علاقات هذه المؤسسات مع الحكومة والإدارة بصفة عامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

السيد الرئيس،

لا يجادل أحد في كون مواجهة الأوضاع المتجددة والمتغيرات المتصاعدة والتحديات التي تشهدها العلاقات التجارية بين الدول والمجموعات تبقى رهينة بقدرة القطاع الخاص ومؤسساته التمثيلية على مسايرة نتائجه الحتمية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية، كما يظل رهينا بمدى نجاعة الاختيارات والاستراتيجيات، وتوفر الإرادة السياسية اللازمة والتنسيق الدائم والفاعل مع المنظمات المهنية.

فبالعودة إلى تجربة بلادنا في مواجهة هذه التحديات، فإن ما يمكن تسجيله بالنسبة لدور غرف التجارة والصناعة والخدمات هو أن الحكومة لم تدرك بعد الأهمية الإستراتيجية لهذه المؤسسات، ولم تستغ الأهمية الحقيقية التي كانت وراء إنشائها، والمتمثلة أساساً فيما ينص عليه الدستور ومختلف القوانين المنظمة لها، بالإضافة إلى ما نصت عليه الرسالة السامية التي وجهها المغفور له الحسن الثاني إلى المناظرة الأولى لغرف التجارة والصناعة المنعقدة يومي 15 و16 فبراير 1990 وكذلك خطب صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، بتاريخ 13 أكتوبر 2000 بمناسبة افتتاح

عسكري على الحدود التونسية الليبية إبان الأزمة في ليبيا، وكذا المستشفى العسكري لفائدة اللاجئين السوريين في الأردن.

ولكن، من جهة أخرى، لا نخفي قلقنا المستمر بخصوص المجهود الضخم للتسلح الذي تبذله الجارة الجزائر، والذي لا يدعو إلى الارتياح، وذلك باقتناء أسلحة هجومية متطورة، تتجاوز بما لا حد له، حاجياتها الدفاعية، في مجال البر والبحر والجو، وهو أمر بات يشكل مصدر انشغال وتسؤل في ظل مناخ من التوتر المتفعل يُعَرِّض فضاء المغرب العربي إلى مزيد من التوتر والاضطراب، وهذا ما يستدعي المزيد من الجهود واليقظة المستمرة على الحدود الصحراوية الجزائرية بتعزيز الموارد العسكرية بها، عكس ما نشاهده داخل المدن الصحراوية من حشد للموارد العسكرية والأمنية لترهيب أبنائها.

وهنا، أناشد كل الجهات المعنية بالتوقف عن هذه التجاوزات واعتماد مقارنة أمنية سلمية واللجوء إلى الحوار لحل المشاكل المحلية سلميا.

ونظرا لموقع بلدنا الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعل منه بلدا مستهدفا، فالأجدر توظيف كل الموارد والإمكانات على الحدود المغربية الجزائرية والإفريقية لمزيد من التحصين والحد من الهجرة غير القانونية وتسرب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة... إلى غير ذلك من المشاكل التي نحن في غنى عنها.

السيد الرئيس،

أغتمت هذه المناسبة كذلك لأؤكد بداية وبعيدا عن لغة الأرقام والتي في اعتقادنا لن تسعفنا في تحليل أدوات ومرتكزات السياسة الخارجية الوطنية لعدة اعتبارات، علما أننا لطلما نادينا في فريقنا وأكدنا على ضرورة إعادة النظر في تدبير الحكومة لهذا القطاع البالغ الحساسية والتعقيد، وهو ما تؤكد العديد من المعطيات الواقعية التي تعكس افتقاد الحكومة لأدوات التحليل واستشراف الآفاق وعدم استيعابها دقة المرحلة ومجموع التفاعلات على الساحة الإقليمية والدولية.

وكيف سينتسنى لها ذلك وأقصى ما يشغل تفكيرها ترميم أغلبيتها المهترئة والخوض في صراعات جانبية عميقة تتوارى من خلفها للتغطية عن فشل ذريع في بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية مندمجة؟

تساؤلات عديدة لا نجد لها تفسيرا سوى تحبط الحكومة أو بالأدق تجاوز المرحلة بكثير لمنطق اشتغال التحالف الحكومي، وإلا كيف سنفسر حجم الإعتمادات المخصصة لقطاع يتطلب رصد إمكانات هائلة في ظل حالة الاستقطاب الحاد وحجم التحركات العدائية للنيل من سيادة المغرب ومصالحه العليا؟

السيد الرئيس،

شكلت الزيارة الملكية الأخيرة إلى واشنطن المحطة الأبرز في السياسة الخارجية الوطنية، زيارة حققت كل الأهداف الدبلوماسية وخطت خطى حقيقية نحو إعادة الدفء المعهود إلى العلاقات المغربية الأمريكية وتوضيح

- تجديد اللوائح؛

- توسيع اختصاصات وصلاحيات الغرف التجارية لتصبح تقريرية؛

- نقل العديد من الاختصاصات التي منحت للمجالس المحلية إلى الغرف بصفتها الجهاز الوصي على كل ما يتعلق بمسألة التجارة والصناعة والخدمات؛

- منح هذه الغرف الإمكانات المادية والبشرية الكافية لتعود إلى الاشتغال بشكل فعال وجدي.

وأخيرا، وبما أننا منخرطون بكل مسؤولية في هذه الحكومة، فإننا بطبيعة الحال سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانيات المدرجة في إطار لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية وعلى الخصوص قطاع التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V. الفريق الاشتراكي

i. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم

السنة المالية 2014

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي لدراسة وتحليل مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون برسم سنة 2014، في إطار لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة.

إن تعزيز الدفاع الوطني ظل على الدوام يشكل إحدى الخيارات الحاسمة التي تستقطب إرادة الملك والشعب، وتجعل من القوات المسلحة الملكية، تحت قيادة جلالته الملك، مؤسسة وطنية يُنتظر منها أن تكون ذات كفاءة عالية في معركة التحرير والوحدة الترابية والدفاع عن حوزة البلاد، بالإضافة إلى محاربة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب والهجرة السرية والاتجار في المنوعات بما فيها الأسلحة.

أود أن أشير إلى أننا، من جهة، وواعون كل الوعي بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار كإمداد الجيش بعتاد عسكري حديث في جميع المجالات سواء الحربية أو الطيران العسكري الجوي (مثل اقتناء طائرات F16 جديدة) أو المشاة وكذا المجال البحري من اقتناء سفن حربية، وأيضا، تداولت مؤخرا وسائل إعلام أجنبية أن المغرب يسعى إلى اقتناء غواصة ألمانية، وواعون كذلك بالإرادة الفعلية لجعل بلدنا قادرا على تحقيق توازن جيواستراتيجي يؤهله للعب أدوارٍ طلائعيةٍ فيما يخص تحصين الحدود وجعله من أولى الأولويات، وكذا أدوار ذات طابع إنساني، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة، في العديد من بؤر التوتر، على سبيل المثال الكوت ديفوار والجمهورية الديمقراطية للكونغو ومالي. إضافة إلى إقامة مستشفى

الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية التي باشرتها بلادنا كنموذج ديمقراطي متفرد في محيطه الإقليمي.

ونستغرب من حجم العداء الدفين الذي أبانت عنه الجزائر وسياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع المغرب، وهو ما يعكس انسداد الآفاق والعجز عن مواكبة دينامية الإصلاحات والاختيارات الإستراتيجية التي تتبناها بلادنا لتعزيز فضاء الحريات واحترام حقوق الإنسان.

ونؤكد رفضنا البات والمطلق لكل أشكال الضغوطات والمناورات اليائسة وهذا النهج العدائي للجزائر وكل المناوئين للوطن للإضرار بمصالحنا العليا سواء داخل أروقة مجلس الأمن أو فضاء البرلمان الأوروبي، وهو ما يضع الوزارة اليوم أمام مسؤوليات جسيمة للوقوف والتصدي أمام كل المحاولات المستميتة للتشويش على كل الديناميات الإصلاحية وفي مقدمتها مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية.

السيد الرئيس،

لقد جاءت الوثيقة الدستورية كلها تطلع إلى التأسيس لدبلوماسية فاعلة ومتوازنة متكيفة مع التغيرات الإقليمية والدولية من خلال مجموعة من الالتزامات التي أقرها الدستور الجديد من قبيل:

- العمل على بناء الاتحاد المغربي كخيار استراتيجي؛
- تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة؛
- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء؛
- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأور - متوسطي؛

- توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم؛

- تقوية التعاون جنوب - جنوب؛

- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

إن مجموع التوجهات التي التزم بها المغرب شكلت بالأساس خارطة طريق كان من المفروض على الجهاز الدبلوماسي أن يقدم اليوم أجوبة حقيقية عن حصيلة تدبيره لهذا القطاع، تماشيا مع حجم السلطات والصلاحيات الجديدة الواسعة التي حولها الدستور للحكومة الجديدة لتحديد التوجهات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إن على المستوى الداخلي أو الخارجي مقارنة مع الدساتير السابقة.

ذات الالتزامات تضعكم اليوم أمام امتحان أجرأة وحسن تنزيل مقتضيات الوثيقة الدستورية، باعتباركم فاعلا حزبيا على رأس قطاع كان

المواقف بشكل صريح في لحظات سعت كل القوى المناوئة لمصالح المغرب إلى افتعال الأزمات وترتيب الحقائق.

رسالة بالغة الأثر إلى كل المعادين للوحدة الترابية ومن يدورون في فلكهم من جمعيات ومنظمات وأقلام مأجورة، انبرت للدفاع عن أطروحات ماضوية لن تزيد المنطقة إلا المزيد من التوتر.

إن من شأن هاته الزيارة إعطاء دفعة قوية ومتميزة لتوثيق الروابط التاريخية والإستراتيجية بين البلدين وتأكيد ثبات الموقف الأمريكي الداعم لمقترح الحكم الذاتي كحل توافقي لهذا النزاع المفتعل.

وتقدر تميينا لهذه الزيارة التاريخية وما أعقبها من بيان تأكدي على واقعية ومصداقية المقترح المغربي، بقدر ما ندعو الحكومة إلى إعادة ترتيب أولوياتها والخروج من رقعة التأكيد على المسلمات والاكتفاء بتقصص صفة الملاحظ مع قضايا في بالغ الحساسية والتعقيد.

المطلوب اليوم إطلاق مبادرات حقيقية لكسب مواقع متقدمة دفاعا عن الوحدة الترابية للوطن وإعادة النظر في كل المقاربات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي تهجها الحكومة والتي ينبغي أن تتم وفق منظور يأخذ بعين الاعتبار حجم الاهتمام الدولي بكل الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية، التي تباشرها بلادنا، لا سيما حين يتعلق الأمر بمجال جغرافي في بالغ الحساسية والتعقيد.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى ضرورة الانكباب بكل نجاعة والالتزام على تفعيل مضامين التقرير الموضوعاتي الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية كأرضية لتعزيز الحكامة الترابية والمؤسساتية والاستثمار الأمثل للآفاق التي تتيحها الجهوية المتقدمة كمدخل لإقرار مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية.

إن مجموع التحولات العميقة السياسية والحقوقية التي راكمتها بلادنا تستدعي اليوم الانكباب الجاد والمسؤول للتعريف في مختلف المحافل الدولية بهذا المسار الحقوقي.

ونعبر في هذا الصدد عن عميق ارتياحنا لمجموع المكاسب الدبلوماسية التي تم تحقيقها بفضل الدبلوماسية الملكية والحنكة السياسية لصاحب الجلالة إلى جانب الدبلوماسية الموازية، خاصة تصويت البرلمان الأوروبي بالإيجاب على التقرير السنوي للإتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والديمقراطية في العالم برفض كافة التعديلات التي تقدم بها برلمانيون أوروبيون موالون للجزائر والكيان الوهمي للبوليساريو، إلى جانب مصادقته على بروتوكول الصيد البحري بين الإتحاد الأوروبي والمغرب وسحب دولة الباراغواي اعترافها بجبهة البوليساريو نتيجة مبادرات دؤوبة للدبلوماسية الحزبية، بالإضافة إلى انتخاب المغرب عضوا جديدا بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ابتداء من فاتح يناير 2014.

هذه الاختيارات التي تعكس نظرة المنتظم الدولي وتجاوبه مع صيرورة

العمل الحكومي للنهوض بعلاقات التعاون جنوب - جنوب تكريسا للامتداد الطبيعي والتجدر التاريخي للمغرب في القارة السمراء، والذي يجعل من قضايا التنمية في إفريقيا أولوية أساسية في نشاطه الدبلوماسي داخل مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

وتمن ما أسفرت عنه الجولة الإفريقية التي قادها جلالة الملك إلى كل من السنغال والكويت وديفوار والغابون، هاته الزيارات التي حملت أكثر من دلالات على حرص المغرب لإرساء مقومات التنمية والسلم والاستقرار في القارة الإفريقية.

إن ما عرفته هذه العلاقات من تفاعلات سلبية، تمثلت في عجز الاتحاد الإفريقي عن إيجاد حل لمشكل الصحراء وتنكر بعض الدول للدور الإفريقي للمغرب ومناوشتها حول وحدته الترابية، ما رتب انسحاب المغرب منها يجعلنا مطالبين، دبلوماسياً رسمية وصنوتها الموازية، بابتداع أساليب جديدة لاستعادة الدور المغربي كاملاً، خصوصاً أمام ما يتحمله المغرب جراء تبعات المقعد الشاغر من محمد إضافي لخدمة قضايا إفريقيا، عبر تشتيت مجهوداته في العلاقات الثنائية وبعض التجمعات الجهوية، وهو ما يستلزم تطوير الفعل الإفريقي للمغرب اتجاه الدول الأنجلوسكسونية، تعزيزاً لرصيد تفاعلاته مع الدول الصديقة الأخرى.

وفي هذا الإطار، نؤكد تجاوزنا مع موقف المملكة الرسمي الداعي إلى الحفاظ على الوحدة الترابية المالي واستتباب الأمن والاستقرار وتأمين خروج سلس وسلمي من هذه الأزمة.

السيد الرئيس،

إن الدعوة إلى تأهيل الجهاز الدبلوماسي وبناء مفهوم خاص للدبلوماسية الرسمية وصنوتها الموازية من المواضيع الأكثر راهنية، ونذكر في هذا الصدد ما جاء به الخطاب الملكي الأخير بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية وهو ما يستدعي اليوم:

- تسويق الديناميات والأوراش المؤسساتية والحقوقية التي باشرها المغرب ومختلف الخطوات التي أنجزها على درب ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بالجيل الجديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية كنموذج منفرد في محيطه الإقليمي؛

- القطع مع التدبير المغلق لبعض الملفات كالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي؛

- مساندة ودعم مؤهلات الدبلوماسية البرلمانية الموازية؛

- استثمار العلاقات المتميزة مع الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، وتجاوز النواقص التي تعترى علاقات المغرب مع البرلمان الأوروبي الذي يشكل إحدى الدعامات التي يستعملها خصوم وحدتنا الترابية في إطار حرهم الإعلامية ضد المصالح الوطنية لبلادنا؛

- الانفتاح على مراكز للدراسات في العلاقات الدولية وتدبير الأزمات الدولية؛

بالأسس القريب من المجالات الخاصة والمحفوظة للملك، لينتقل إلى التدبير المشترك بين الملك والحكومة مع ما يعنيه حجم هذا التغيير من دلالات. إننا، ومن منطلق تمنلنا للحظة السياسية والتاريخية وما تحمله من مغزى ودلالات عميقة، نود من موقع الإسهام البناء أن نطرح مجموعة من الأسئلة والملاحظات التي سبق وأن طرحناها على الحكومة خلال مناسبات عديدة والتي هي في العمق تنزيل لمضامين الوثيقة الدستورية.

أولاً: ما الذي قامت به الحكومة بعد مرور سنتين من توليها تدبير الشأن العام من أجل تعزيز البعد المغربي باعتباره المجال الطبيعي والحضاري للمغرب وأحد أولويات سياسته الخارجية واستثمار مجمل الخصوصيات الجغرافية والتاريخية والثقافية وتحقيق مطلب التكتل وتوحيد الفضاء المغربي، الذي بات مطلباً ملحا بفعل الواقع الجديد والتحويلات العميقة، التي شهدتها خارطة السياسية لدول المنطقة على الصعيد السياسي والاجتماعي ومد جسور التعاون في أفق إحياء أسس نظام مغربي كفيل بتحقيق طموحات الشعوب المغربية؟

ثانياً: أيضاً نتساءل عن سياسة الحكومة لبلورة منهجية جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء قواعد شراكة إستراتيجية بين المغرب وبلدان مجلس التعاون الخليجي وتبني رؤى واسعة لتدارس الأوضاع العامة للعالمين العربي والإسلامي وتبني خطاب منفتح وعقلاني وإسلام معتدل يتواءم واحترام البناء الحدائي للأمتين العربية والإسلامية.

ذلك أن المغرب كان وسيظل في مقدمة الدول المبادرة إلى إعلان انضمامها الكلي وغير المشروط مع العالمين العربي والإسلامي عبر الانشغال بمجمل القضايا التي تحبل بها هذه المنطقة وفي مقدمتها طبعاً قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وبهذه المناسبة، نجدد استنكارنا للسياسات المتطرفة للكيان الصهيوني وسعيه لتهويد القدس وتماديه في ابتداع أساليب استيطانية إمعانا في فرض سياسة الأمر الواقع.

لقد كنا نعتقد أن من شأن كل هاته السياسات المتطرفة للكيان الصهيوني الغاشم أن تلاقى بمواقف وردود أفعال انسجاماً مع مواقف سابقة للحزب الأغلي في الحكومة، لكن يبدو أن كل تلك الشعارات لم تكن سوى لحظات حماسة زائفة لكسب تعاطف شعبي وأصوات انتخابية صرفة، وهو ما يؤكد اليوم تزايد حجم المبادلات التجارية مع إسرائيل في عهد هذه الحكومة. فهل هي إشارات إلى قبولكم بالتطبيع؟!

إننا، وبقدر تنديدا بكل أشكال التطبيع، والذي لا نجد له أي تبرير سوى كونه شكل من أشكال التنكر للقضية الفلسطينية، بقدر ما ندعوكم إلى تحمل مسؤوليتكم السياسية والأخلاقية في التصدي لكل مبادرات التطبيع الذي لا مبرر له سوى خدمة المشروع الصهيوني وغض الطرف عن ما يرتكبه الصهاينة من جرائم ضد فلسطين أرضاً وشعباً ومقدسات.

وارتباطاً بالسياسة الحكومية تجاه الدول الإفريقية، نتساءل عن حصيلة

استعداد لهذه الاستحقاقات، يتطلب من الحكومة المغربية توضيح الرؤية والجدولة ويسألها عن مدى فتح مشاورات واسعة مع مكونات الحقل السياسي، خاصة في ظل الدستور الجديد ومناخ التحول الذي تعرفه بلادنا، كما يستدعي تجديد اللوائح الانتخابية مع التذكير بما كان يشوبها من اختلالات، وعدم تسجيل العديد من المواطنين بها، فضلا عن هذا يستوجب إعادة النظر في نمط الاقتراع لتفادي تشتيت المشهد السياسي، وفي التقطيع الانتخابي لإحداث توازن حقيقي في أفق الجهوية الموسعة.

إن الإصلاحات التي تعرفها بلادنا، القانونية منها والمؤسسية، تتطلب أعمال الدستور باعتماد المقاربة التشاركية لتحسين القوانين وملاءمتها مع مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن على المستوى الوطني أو المحلي.

وتشدد بهذه المناسبة على ضرورة تعزيز آليات حماية المال العام من الهدر والتبذير وتكثيف عمليات المراقبة البعدية عبر إجراءات تدقيق الحسابات وعمليات الافتتاح والضرب بقوة على أيدي المفسدين، لأن من شأن هذه التدابير أن تساهم في تقوية مصداقية المؤسسات وإرجاع الثقة للمواطنين لمصالحهم مع الممارسة السياسية والفعل الانتخابي.

إننا واعون تمام الوعي أنه، لتكريس اللامركزية وإقرار الديمقراطية المحلية، لابد من إعادة النظر في التقسيم الجماعي الحالي الذي أفرز جماعات فقيرة وأخرى تستفيد من امتيازات وموارد متعددة، ومن هنا ضرورة اعتماد أسس علمية وسوسيو-اقتصادية في أي تقسيم مقبل، من أجل إفرز جماعات قوية بإمكاناتها ومواردها لتحقيق التنمية المحلية الفعلية، هذا مع ضرورة إصلاح شمولي لمنظومة الجبايات المحلية وإخراج الإدارة الجبائية المحلية إلى حيز الوجود، حيث أن هناك صعوبات حقيقية في استخلاص بعض الرسوم، كما أن المعايير المعتمدة في توزيع الضريبة على القيمة المضافة غير عادلة، ولا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الأساسية ومستوى التنمية الذي تتميز به كل جماعة، ونؤكد في هذا المستوى على ضرورة تعزيز القدرات التدييرية لبعض الجماعات خاصة على مستوى الموارد البشرية وضرورة اعتماد منظومة واضحة للتكوين والتكوين المستمر للعاملين بهذا القطاع، وهنا نسأل، السيد الوزير، كيف أن الجماعات المحلية المغربية لازالت بعيدة كل البعد عن اعتماد الأنظمة المعلوماتية؟

أما فيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنه رغم الجهود المبذولة والمبالغ المرصودة، فإن ذلك لم يعمل على تحسين رتبة المغرب في هذا المجال؛ إذ العبرة ليست بحجم المشاريع والرفع من عددها بقدر ما هي بنجاعة ومردودية هذه المشاريع، أي مواجهة الفقر والهشاشة ومحاربة التهميش وخلق فرص الشغل من خلال الأنشطة المدرة للدخل لتوفير موارد عيش قارة لمن هم في حاجة إلى ذلك، وهنا نسأل الحكومة عن مدى تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإلى أي حد استوفت حقيقة الأهداف المتوخاة منها، خصوصا القضاء على الفقر والهشاشة؟ وما هي الاختلالات

- التوجه نحو القوى الصاعدة في آسيا تنوعا للشركاء الاقتصاديين في إطار تعزيز المكاسب الاقتصادية التي تتيحها الواجهات الكلاسيكية؛
- نسج علاقات أكثر فاعلية مع المنظمات الدولية باعتبارها شريكا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية؛

- إعادة النظر في قراءات الجهاز الدبلوماسي لمراكز القرار الدولي من خلال إدماج العواصم الجديدة الصاعدة التي أضحت لها تأثير سياسي واقتصادي؛

- توفير المعلومات الضرورية المرتبطة بالقضايا الجوهرية للسياسة الخارجية، حيث يعاني المعنيون بتمثيل المغرب في المحافل الدولية، من مختلف أشكال المشورة الفنية والدعم التقني، خصوصا الفاعلون في الدبلوماسية الموازية.

وبهذه المناسبة، ندعوكم إلى إعادة النظر في علاقتكم مع المؤسسة البرلمانية ومع ممثلي الأمة على الخصوص. فإلى متى سيظل هذا المنطق يحكم علاقات من المفروض أن ترقى إلى مستوى التكامل؟ وأي دبلوماسية برلمانية نريد إذا كانت المعلومة الضرورية والأساسية محجوبة عن الفاعلين في هذا المجال؟ وكيف سيتأتى ممثلي الأمة الدفاع عن القضايا المصرية للأمة في ظل عدم مصاحبتكم ودعمكم للمجهود الدبلوماسي الذي تضطلع به هذه المؤسسة، لاسيما وأتم تعلمون حجم المناورات والضعفات الممارسة من قبل أعداء الوطن الذين لا يألون جهدا لتسخير كل الإمكانيات للإضرار بمصالح بلادنا؟

ii. مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم

السنة المالية 2014

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بقدر ما يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2014، بقدر ما سئمتنا أن نكرر ما نقوله كل سنة في شأن اجتماعات لجنة الداخلية والتي لأسباب نجهلها لا تجتمع مع الأسف الشديد إلا مرة واحدة في السنة، وذلك بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية.

هذا علما أن ثلاثة أخماس من أعضاء مجلسنا يستمدون عضويتهم من الجماعات المحلية، مع ما تعرف هذه الأخيرة من اختلالات وقضايا ومشاكل، مجال التعاطي معها بامتياز هو لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية بحضور الوزير الوصي على القطاع بمعية مدير الجماعات المحلية والأطر المسؤولة على مختلف الأقسام والمصالح المعنية.

السيد الوزير،

إن استعداد بلادنا لتنظيم الانتخابات المنتظرة، مع ما يتطلب ذلك من

التي عرفتها؟ وهل تتوفر الوزارة على إحصائيات دقيقة على مستوى نتائجها؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن صيغ التدبير المفوض الذي لجأت إليها عدة جماعات، ولاسيما في المدن، لم يسفر عن النتائج المرجوة، سواء تعلق الأمر بتقديم الخدمات الحيوية للمواطنين أو تدبير بعض المرافق رغم تقاضي القطاع الخاص لمبالغ مالية ترهق ميزانيات الجماعات، لهذا نتساءل، السيد الوزير، ويتساءل معنا الرأي العام عن الجدوى من الاستمرار في هذه الصيغ رغم فشلها بين وإخفاقها في كسب رهان تحسين الخدمات الجماعية؟

ومن المظاهر المتفاقمة التي أصبحت تقلق راحة المواطنين وتعرقل حركة السير والحولان ظاهرة احتلال الملك العمومي من طرف الباعة المتجولين، وذلك في استقالة تامة للسلطات المحلية، وكأننا أصبحنا مطالبين بالتعايش مع هذا الوضع والتطبيع معه بدل مواجته بما يلزم من الحزم والمسؤولية اللازمة لتحرير الفضاء العمومية التي هي ملك للمواطنين أجمعين.

السيد الوزير،

إننا نثمن المجهود الأساسي الذي تلعبه وزارتك في حماية أمن وسلامة المواطنين والنصدي للتهديدات الإرهابية من خلال الضربات الاستباقية التي وجهتها الأجهزة الأمنية لمختلف المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف بلادنا، ولاسيما تفكيك عدة خلايا في الأسابيع الأخيرة من هذه السنة.

إن ما يجري في دول جنوب الصحراء ومالي وغيرها من بؤر التوتر يحتم علينا تحسين حدودنا وتميئها من تسربات المجموعات المتطرفة والإرهابية التي تستقطب وتستغل العناصر المناوئة لوحدتنا الترابية في محاولات منها للقيام بأعمال تخريبية وإجرامية وزعزعة استقرار بلادنا.

ولا يفوتنا في هذا الإطار أن نسجل إيجابيا الحملات الإعلامية والتحسيسية التي تنظمونها بإشراك فعاليات المجتمع المدني وتعزيز التعاون الدولي لمحاربة المخدرات والهجرة السرية مع ما يتطلب ذلك من حماية لضحايا عصابات التهريب والاتجار في البشر، غير أنه مع تشديد المراقبة والدخول إلى الفضاء الأوروبي تحولت بلادنا من محطة لعبور إلى بلد للإقامة مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل وتداعيات الأمر الذي يستلزم مقاربة جديدة تتلاءم مع هذه الأوضاع الجديدة.

وعلاقة بهذا الموضوع، لا بد من إثارة الانتباه إلى تنامي ظاهرة الإجرام والسرقة في الشارع العام وفي واضحة النهار، لهذا فإن من واجب الدوائر المسؤولة توفير كل الوسائل المادية والبشرية لحماية المواطنين وأعراضهم وممتلكات من المجرمين والمنحرفين وعدم التساهل مع ذوي السوابق منهم.

وتحقيقا لهذا المتبغى، لا بد من إيلاء العناية والاهتمام اللازمين بالأوضاع الإدارية والمالية وتحسين الأحوال الاجتماعية لرجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة وتعزيز صفوفها بالأعداد الكافية من الموارد البشرية لمواجهة

الأعباء والمهام والمخاطر التي تعترضها يوميا.

ونفس العناية نريد أن يلقاها رجال الوقاية المدنية والذين يخاطرون بحياتهم في سبيل إنقاذ المنكوبين والمصابين في مختلف الكوارث والحوادث.

السيد الرئيس،

وتأسيسا على ما سبق، فإن تحسين المكتسبات التي تحققت وسعيا لمواصلة الإصلاحات، فإن الأمر يحتم وضع إستراتيجية وطنية واضحة لتخليق الحياة العامة وإرساء قواعد الحكامة للحد من هدر الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة وذلك بالموازاة مع تقوية الجبهة الداخلية وتميئها لمواجهة خصوم الوحدة الترابية وتحصينا للبناء الديمقراطي وترسيخ المكتسبات في مجال الحريات العامة والفردية ودعم اللامركزية واللامركز، في أفق بناء جمهورية متقدمة فاعلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

iii. مداخلة الفريق باسم فرق المعارضة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

برسم السنة المالية 2014

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الشروع في دراسة ومناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، اسمحوا لي أن أذكر الحكومة مجددا بالوعد الذي قطعته منذ أول مشروع قانون مالي قدمته أمام البرلمان، والمتمثل في إعداد مشروع قانون تنظيمي جديد للمالية، وها نحن نناقش ثالث مشروع قانون مالي في ظل ولاية هذه الحكومة التي لم تستطع أن توفينا بمشروع قانون تنظيمي يخرجنا من المناقشة الكلاسيكية أو التقنية لميزانيات وأرقام محاسبانية عوض دراسة التصورات والبرامج والسياسات العمومية، ولو أننا نعي تمام الوعي أن الحكومة الحالية لم تتوفر لديها حتى الجرأة واستقلالية القرار في إعداد مشروع القانون المالي نفسه، ونعلم جميعا أن الحكومة الجديدة أو في صيغتها الجديدة ومباشرة بعد تعيينها، وجدت نفسها أمام وثيقة جاهزة ومعدة سلفا في انصياع واضح لتوجهات المؤسسات المالية الدولية.

كيف لا تنصاع لهذه التوجهات وهي الحكومة التي رهنت القرار السيادي للبلاد، بل ورهنت معه مستقبل الأجيال القادمة، عبر لجوئها المتكرر واللامعقل للاقتراض والاستدانة الخارجية؟ ويكفي أن نذكر كيف غلبت الأحزاب الوطنية الحقيقية المصلحة العليا للوطن، عبر قيامها بخفض الدين الخارجي من 24 مليار دولار إلى 9 ملايين دولار ابتداء من 1998 ليتعدى في عهد حكومتكم اليوم 28 مليار.

إن هذا التذكير، أملته علينا كفرق معارضة، تلك الخلاصات الصادمة

العام للضرائب، والذي يرهن مردوديتها ويجعلها غير قادرة على القيام بدورها في استخلاص الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي وإغناء موارد الدولة.

وبالمقابل، اختارت الحكومة أسهل الحلول لزيادة الموارد العمومية حيث يعول مشروع القانون بالأساس على الضريبة على القيمة المضافة التي يتوخى زيادة الموارد المتأتية منها بنسبة 3%، والضريبة على الدخل التي يعول على أن ترتفع بـ 7%، وهذه مداخيل سهلة لزيادة الموارد علما بأن أي زيادة في الضريبة على القيمة المضافة هي زيادة في الأسعار وبالتالي إقبال لكاهل المستهلك، وفي المقابل تسلم الحكومة بانخفاض الضريبة على الشركات بـ 7%. وعوض أعمال العدالة الجبائية ومحاربة التملص الضريبي لجأتم في الحكومة إلى القنوات السهلة (الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة)، إذ أن مصدر 83% من الضريبة على الدخل هي من أجور الموظفين والمأجورين.

وفيما يخص المندوبية السامية للتخطيط، فإننا نؤكد على الدور المركزي الاستراتيجي للمندوبية السامية في توفير وتوضيح الرؤية لصاحب القرار الاقتصادي والسياسي، عبر إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديمغرافية، وفي متابعة الظرفية الاقتصادية الوطنية على أساس علمي وموضوعي، رغم الاعتمادات الهزيلة التي ترصد لهذه المؤسسة في وقت يقبل فيه المغرب على إجراء إحصاء عام للسكان في 2014، وهي العملية الوطنية التي تنظمها وتشرف على سير كل مراحلها هذه المندوبية.

وبناء على ذلك، فإن لغة الكيد والتوتر المصطنع والصراع العلنة من جانب بعض الأطراف الحكومية ضد هذه المؤسسة الوطنية المقتردة بكفاءتها ومنتوجها الكمي والكيفي وانتظام تقاريرها، لا يمكن فهمها إلا في إطار معاداة الحقيقة، وهو ما برز بشكل واضح وملحوس أثناء تقييم المندوبية السامية للتخطيط لقرار المقايضة، والذي أكدت على سلبية أثره على المعيش اليومي للمواطنين المغاربة ضدا على تقديرات الحكومة وصندوق النقد الدولي، وهو ما تبين أكثر أثناء إعداد المندوبية لتصور شامل لإصلاح صندوق المقاصة، وهو التصور الذي عارض وناقض "التصورات" الانتخابية لأطراف أخرى، رغم أن إصلاح نظام المقاصة شكل وعدا أساسيا في البرنامج الحكومي وفي خطابات رئيس الحكومة والوزراء.

ومع أن نظام الموازنة أصبح معضلة مالية واقتصادية، فإن الحكومة لم تتسلح بالشجاعة السياسية لإطلاق تفاوض وطني حول هذا الآلية، علما بأن التأخير في هذا الإصلاح يكلف البلاد ما بين 20 و30 مليار درهم سنويا، أي ما بين 3 و4 نقط مائوية في العجز، ونعلم جميعا أن الصندوق أصبح مسلكا للاغتناء الفاحش لفئات بعيدة عن الفقراء والمعوزين ومحدودي الدخل التي من المفترض أن تدعمهم الأموال الطائلة المخصصة للموازنة.

التي وقفنا عندها بعد دراسة مشروع القانون المالي برمته، لنجد أنفسنا أمام ميزانية بدون عمق ولا نفس سياسيين، ميزانية غير اجتماعية، تقشفية بامتياز وغير قادرة على وضع برامج تنموية حقيقية كفيلة بضمان العيش الكريم والاستقرار لفئات واسعة من الشعب المغربي، ميزانية عاجزة عن حل الأزمات المستعصية والمتعددة الجوانب التي تواجه البلاد، بل ومن شأنها أن تزيد من تآزيم هذه الأوضاع، ميزانية تغيب عنها النجاعة والترشيد والحكمة القادرة على قطع الطريق أمام الفساد، بل تؤكد أن شعار محاربة الفساد والريع الاقتصادي والإداري بقي مجرد شعار انتخابي للحزب الأغلي من أجل كسب أصوات انتخابية، ميزانية لم نجد فيها ما يقنعنا بأنها قادرة على إقرار وبلورة نموذج تنموي يضع الحلول للعديد من مشاكل المغاربة من عاطلين وموظفين ومأجورين وفلاحين ومقاولين وطلبة.

فيما يتعلق بوزارة المالية، فلقد سبق لنا في الفريق الاشتراكي، أثناء مناقشتنا لقانون التعيين في المناصب السامية، وأكدنا أن الحكومة أخلت بالروح الدستورية التي أقرت الفصلين 49 و92 لتصحح وضع غير سليم وضار باقتصادنا الوطني، وضع يجعل الجزء الكبير من المالية العمومية خارج تصرف السلطة التنفيذية، عبر همنة الصناديق والحسابات الخصوصية والوكالات والمؤسسات العمومية على تدبير المال العام والمشاريع الإستراتيجية، والتي لم نجن من معظمها سوى فضاء الفساد التي ضيعت على المغاربة ملايين الدراهم سنويا نظرا لانعدام الرقابة والإشراف الحكومي عليها، حيث أن 16% من نفقات الدولة و34% من موارد الدولة لا تخضع لمسائلة البرلمان، ولقد سجلنا باستغراب وأسف شديد كيف لحكومة تزعم أن أولوية أولوياتها هي محاربة الفساد، أن تأتي بقانون تنظيمي يفتح المجال من جديد للممارسات السابقة، ويجعل الجزء الأهم من ماليتها ومن معظم استثماراتها العمومية، خارج سلطتها وتحكمها وخارج رقابة السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وها نحن اليوم نعود لنسائلكم عن حجم المبالغ والأموال العمومية التي تصرف بمقتضى هذه الحسابات والمؤسسات، وعن حجم أثرها على عيش المواطنين المغاربة، وإلى متى سنظل مضطرين إلى طرح هذه الإشكالية في القوانين المالية للسنوات المقبلة؟

وفي نفس مسار الإخلال بالوعد، نسجل تماطل الحكومة في إعداد إصلاح شامل للمنظومة الضريبية كما وعدت بذلك، على الرغم مما أسفرت عنه المناظرة الوطنية حول الضرائب على تواضعها، وهذا إخلال بالالتزام حول إصلاح نرى أنه يجب أن يذهب في اتجاه تنزيل العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة الغش والتملص الضريبي، علما بأن الإصلاح الضريبي الذي اعتمد في عهد حكومة التناوب يسر إلى حد كبير تحسن المداخيل العمومية، حيث أصبحت الضرائب المباشرة تشكل 60% مقابل 40% للضرائب غير المباشرة، وهي المعادلة التي أصبحت تأخذ اليوم منحي معاكسا خاصة في ظل النقص المهول في الموارد البشرية العاملة في المديرية

الإدارة واللاتركيز، مع ما لذلك التعطيل من تكاليف مالية وفي مجال الديمقراطية ومن أثر على حجم المشاركة والانخراط في الحياة السياسية. السيد الرئيس،

لقد نص الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي 2009-2015، على العديد من التدابير والإجراءات التي كان من شأنها تعزيز وتقوية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل ما يقارب 95% من مجموع النسيج المقاولاتي بالمغرب إلا أن مشروع القانون المالي 2014، لم نلمس فيه إجراءات حقيقية في هذا المجال، بل ويتضمن مغالطة كبرى أسمتها الحكومة تخفيض النمو ودعم الاستثمار والمقاولات وتطوير آليات إنعاش التشغيل، إذ رغم كل اللغط حول الاستثمار العمومي فقد تم خفض ميزانيته بـ 9 مليارات درهم بعد تجميد 15 مليار الذي تلاه تجميد آخر بـ 10 ملايين درهم.

أما الاستثمار الخاص والتنافسية، فمرة أخرى، تعيش الحكومة على إرث الحكومات السابقة كبرنامج امتياز للمقاولات الصغرى والمتوسطة أو برنامج مساندة.

أما الحكومة الحالية فتتود تخصيص 20% من الطلبات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة دون تحديد كيف سيتم تحديد المشاريع المعنية أو الوزارات أو المديرات أو القطاعات المعنية، ونعلم جميعاً أن برنامج امتياز مثلا، والذي منذ بدايته إلى حد الساعة لم يصاحب سوى 116 مقاولاً وبرنامج إنماء الذي لم تنخرط فيه سوى 53 مقاولاً، إضافة إلى البرنامج العمومي (3P Fund) الذي لم ينجز سوى ثلاثة ملفات استثمارية. إضافة لذلك، فإن عقد البرنامج (contrat programme) الذي يربط الدولة بقطاع الصناعة الكيماوية منذ سنة 2008 لم يتم تفعيلها منذ ذلك التاريخ لدرجة أن المقاولين المعنيين يخشون أن تكون هذه العقدة متجاوزة نظراً للمستجدات التي عرفها العالم، علماً أن القطاع باستطاعته تحقيق رقم معاملات إضافي يقدر بـ 100 مليار درهم شريطة ضخ استثمارات جديدة تقدر بـ 1,5 مليار درهم تأخذ الدولة على عاتقها جزء منه وشريطة أيضاً توفير وعاء عقاري يقدر بـ 2.600 هكتار.

ولا يفوتنا التنبيه إلى الوضعية المزرية التي يعاني منها قطاع النسيج، أكثر القطاعات الصناعية تدهوراً وتقهقراً، الذي وبالرغم من تراجعته فإنه لم يحظ لحد الآن بأي عقد برنامج مع الدولة لإعادة هيكلته وتوجيهه.

هذا فضلاً عن اعتماد نظام المقاييس من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى نتيجة الزيادة في أئمة المحروقات والمواد الأساسية جراء ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة، هذه العوامل كلها ستؤثر سلباً على تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، لكونها ستزيد من كلفة الإنتاج وستقلص أيضاً القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي ستحد من الطلب الداخلي الذي هو المحرك الأساسي للسياسة التنموية.

وبخصوص البرلمان، نشدد على ضرورة التجسيد السليم لمبدأ الفصل بين السلط والحفاظ على الاستقلالية المالية والإدارية لمجلسي البرلمان مع

إن فشل الحكومة على هذا المستوى ما هو إلا حلقة من حلقات التطبيع مع الفساد، وتكريس الربيع الاقتصادي وسياسة الامتيازات، ويكفي أن أحيلكم على ما ورد في المادة 6 من مشروع القانون بشأن ما سمي بمنحة التنازل عن مآذونيات خدمات النقل الجماعي للمسافرين، حيث عوض فتح القطاع وتحريره من قيود المآذونيات تشريع الحكومة لمنح امتيازات إضافية لمن استفاد من هذا الربيع طيلة سنوات عديدة، والحالة نفسها تعيد اجترارها وزارة النقل والتجهيز في ملف المقالع بكل أشكالها، حيث تنشر لوائح وهناك بدون أي تتبع وإصلاح ولا رغبة حقيقية في إنقاذ القطاع من سياسة الربيع والامتيازات.

نقول هذا، ونحن واعون بما يعيشه قطاع النقل والتجهيز من اختلالات هيكلية على جميع مستوياته، فرغم المجهود الذي بذل طيلة السنوات الأخيرة ببلادنا على مستوى تطوير الشبكة الطرقية، إلا أن الوضعية المقلقة التي تعيشها العديد من الطرقات وغياب الصيانة والتجويد، بل وانعدامها في العديد من المناطق خاصة القروية وغياب رؤية واضحة لوزارة النقل والتجهيز في هذا المجال، جعلت بلادنا تنبؤاً المرتبة الأولى عربياً والسادسة عالمياً من حيث عدد حوادث السير فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي تفوق 11 مليار سنوياً.

هذا، ويبقى قطاع النقل الجوي داخلياً وخارجياً يطرح سؤالاً حقيقياً على مدى اهتمام الحكومة المغربية بالمواطن المغربي، كيف لا وأسعار تذاكر النقل الجوي ببلادنا بعيدة المنال مقارنة بمستوى الدخل الفردي لمعظم المواطنين المغاربة، فضلاً عن أزمة التدبير والحكامة والشفافية التي يعيشها القطاع.

السيد الرئيس،

لقد كان إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مطلباً للقوى الوطنية والديمقراطية، إذ تم التنصيص على إحداثه منذ دستور 1992. ويحدث هذا المجلس، أصبح المغرب يتوفر على مؤسسة تضطلع اليوم بدور هام في تقديم الاستشارة العمومية وتوضيح الرؤية للمؤسسات الدولة بشأن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أصبح هذا المجلس، بالإضافة إلى الدراسات والتقارير التي يعدها، مؤسسة اقتراحية، مما يتطلب دعمه بشريا ومادياً. ومن جهة أخرى، يتعين تجسير العلاقات بين هذا المجلس وباقي هيئات الحكامة، والمؤسسات الدستورية وخاصة البرلمان، توخياً للاقتصاد في تدبير الزمن وفي تدبير الموارد.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على وجاهة وقيمة وحيادية التقرير الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية في الأقاليم الجنوبية المغربية بتكليف من جلالة الملك واقترح السيناريوهات المواتية لتنمية هذه الأقاليم وتعزيز ارتباطها بالوطن الأم رغم التأخر والتوجه التاطلي الذي يطبع تعاطي الحكومة مع إعمال الجهوية المتقدمة في كافة أنحاء الوطن وفي إخراج النصوص المتعلقة بها في إطار مشاور مؤسسيات ومع إصلاح

تدارك ما يمكن تداركه في هذا المجال.

إن الميزانية المرصودة لقطاع العدل والحريات برسم مشروع القانون المالي الحالي، وأخذا بعين الاعتبار متطلبات تفعيل نتائج الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة على علاقتها، تؤكد أن الاعتمادات الواردة في هذه الميزانية لن تنفي بالغرض وبالهدف الأسمى لهذا المشروع، والمتمثل عموماً في تمكين بلدنا من قضاء تحكمه ضوابط الاستقلالية والحكمة والنجاعة والعدالة، لا على المدى القصير ولا على المدى المتوسط، علماً بأن الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية لا تؤثر على بؤار انفراج مالي يتيح إمكانيات التفعيل السليم والسلس لمشروع إصلاح منظومة العدالة، خاصة وأن ميزانية الاستثمار تقلصت مقارنة مع سابقاتها، في حين أننا كنا ننظر أن تتضمن اعتمادات ومؤشرات من شأنها أن تعطي انطلاقة قوية لهذا الورش، إلا أنها جاءت مخيبة للآمال والانتظارات.

لقد استندتم بالأمس، وأنتم في موقع المعارضة، غير ما مرة على نتائج التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية لتوجيه انتقاداتكم للحكومات السابقة حول التأخر الحاصل في الورش المتعلق بمحاربة الرشوة خصوصاً والفساد بشكل عام، فما هو ردكم اليوم حول نتائج التقرير الصادر عن هذه المنظمة مؤخراً والذي خلص إلى أن المغرب تراجع إلى الخلف بثلاث مراتب على سلم محاربة الرشوة، حيث انتقل من الرتبة 88 عالمياً في سنة 2012 إلى الرتبة 91 سنة 2013؟ هذا في الوقت الذي كان يحتل الرتبة 80 سنة 2011 من مجموع 177 دولة، وهو ما نتج عنه نزول المغرب بـ 11 درجة إلى الأسفل على سلم الشفافية العالمية.

أليس هذا مؤشراً على أن الشعارات والالتزامات التي وعدتم بها المواطنين لم تتجاوز إلى حدود اليوم مستوى الخطابات والدعاية الإعلامية؟ ألا يشكل ذلك علامة على أنكم أغرقتم المغاربة في بحر من الوعود اتضح مع مرور الوقت أنكم غير قادرين على الوفاء بها؟

أما بالنسبة لمشروع ميزانية المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، فلا يسعنا كفريق اشتراكي، ومن موقع المعارضة الإيجابية، إلا أن نثمن الجهود المتواصلة التي تقوم بها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان على مستويات متعددة من أبرزها:

- تتبع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

- المساهمة في تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة الإنسان؛

- تعزيز الشراكات الهادفة إلى تقوية قدرات الفاعلين في هذا المجال.

كما أن مناقشة هذه الميزانية هي مناسبة، لاستحضار التراكبات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان، في هذا السياق، نعتبر أن انتخاب المغرب بأربع هيئات أممية خلال شهر نونبر المنصرم هو بمثابة اعتراف صريح من طرف المنتظم الدولي بمصادقية المسار الذي تهجه بلادنا في مجال حقوق الإنسان ومؤشر على دينامية الدبلوماسية المغربية داخل هيئات الأمم

تفعيل آليات الحكامة والشفافية ومواصلة مدهما بالموارد المالية التي تمكنها من التوفر على الكفاءات والمهارات التي تؤهلها لممارسة الاختصاصات التي أوكلها الدستور الجديد للسلطة التشريعية، وبما يمكن من تجويد التشريع وتحقيق جاذبية البرلمان كمؤسسة للتشريع والرقابة، ولكن أيضاً كفضاء للنقاش العمومي.

وفي الأخير، نود باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين، أن نؤكد على أن الملاحظات والمواقف التي عبرنا عنها، لم يملها علينا موقع المعارضة فحسب، أو حتى التشويش كما يصفه رئيس الحكومة وبعض وزرائه، بل من منطلق واجب التنبيه والتأكيد على أن كل من يتشبع بروح الوطنية والمسؤولية، لا يمكنه إلا أن يحرص على عدم تعرض هذه التجربة لأي تعثر أو فشل، أو تدير لا مسؤول أو شعبي قد تؤدي ببلادنا إلى منزلقات ضحينا وعانينا الكثير من أجل تجاوزها. والسلام.

iv. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2014

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وذلك برسم مشروع القانون المالي لسنة 2014.

إن تقييم النتائج التي تمخضت عن الحوار الوطني من أجل إصلاح منظومة العدالة، أخذا بعين الاعتبار طول الحيز الزمني الذي تطلبه من جهة، وكذا حجم الإمكانيات التي رصدت له، يؤشران بشكل واضح على غياب مفهوم الحكامة في إدارة وتدير هذا الحوار، يضاف إلى ذلك تواصل واتساع وارتفاع حدة الانتقادات والاحتجاجات التي رافقت مختلف أطوار هذا الحوار ومازالت مستمرة حتى بعد نهايته، من طرف أغلب مكونات منظومة العدالة من قضاة ومحامين، موثقين، كتابة الضبط، عدول...، وهو ما يؤشر من جهة أخرى على أن الوزارة قد فشلت في إدارة هذا الحوار وفق مقاربة تشاركية فاعلة وواقعية ومنتجة.

وإذا كانت الوزارة قد استنفذت كل هذا الحيز الزمني من أجل إدارة هذا الحوار، فكم ستغرق من الزمن لإعداد مشاريع القوانين ذات الصلة بالموضوع؟ وبأية مقاربة؟ وهل ستحترم الصلاحيات التي حولها الدستور للمعارضة في هذا الشأن؟ أم أنها ستدشن فصلاً جديداً في مسلسل التأويل غير الديمقراطي للدستور؟ ولهذا، فإننا ننبه الوزارة إلى أنها مطالبة بالاستثمار الإيجابي للفرصة المتمثلة في إحالة مشاريع القوانين ذات الصلة بمضامين ونتائج الحوار الوطني على المؤسسة التشريعية، وذلك من أجل

برسم مشروع ميزانية 2014 لا تبعث على التفاوض من حيث قدرة هذه المندوبية على الوفاء بالالتزامات والأهداف المعلنة والمزمع تحقيقها خلال سنة 2014.

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، ومن موقعنا كعارضة بناء، فإننا نثمن الجهود المتواصلة التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة على مستويات متعددة: تدير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي، تحديث الجريدة الرسمية ورفع إيقاع إصداراتها، تقوية الوظيفة الاستشارية، تطوير البوابة الإلكترونية، تدير تراخيص المهن الحرة... إلى غير ذلك من المهام التي تنجز في صمت، كما نثمن بشكل خاص ما تنوي الأمانة العامة القيام به في مجال الطباعة الإلكترونية وإنشاء مطبعة رقمية، عبر الانفتاح والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، ونعتبر ذلك مؤشرا على الانخراط القوي للأمانة العامة للحكومة في الورش الدستوري المتعلق بالحق في الولوج إلى المعلومة بشكل عام والمعلومة القانونية بشكل خاص، وهو ما سيعطي مدلولاً دستورياً حقوقياً سليماً وواقعياً للقاعدة القانونية التي تنص على أنه لا يعذر أحد بجبهه للقانون.

بالموازاة مع هذا التقييم، واعتباراً للمهام المنوطة بالأمانة العامة للحكومة خلال هذه المرحلة، والمتمثلة في بلورة مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمقتضيات الدستور، فإننا نسجل وبأسف شديد أن الميزانية المرصودة للأمانة العامة للحكومة لن تمكنها من الاضطلاع بمهامها على الوجه المطلوب وفق السرعة والفعالية التي تحترم روح الدستور من جهة، وتفرضها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المغرب من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

تأتي مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في سياق يتميز بإصدار العديد من التقارير الوطنية والدولية حول أوضاع الإدارة المغربية، بدءاً بالتقرير الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية، والذي خصص إلى أن المغرب تراجع إلى الخلف بثلاث مراتب على سلم محاربة الرشوة، حيث انتقل من الرتبة 88 عالمياً في سنة 2012 إلى الرتبة 91 سنة 2013 على سلم الشفافية العالمية، مروراً بالتقرير الصادم والصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعري عن بؤس الوضع الصحي بالمغرب، حيث رصد تفشي الرشوة بالمستشفيات، النقص الكبير في الأطر الطبية، استعمال أدوية منتهية الصلاحية، صعوبة الولوج إلى الخدمات الطبية... ومروراً بالمذكرة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تضمن تشخيصاً وتوصيات تؤكد على دعوة الإدارة إلى الكف عن الممارسات التي تخرق القانون والتقييد بالمساطر الموضوعية للاعتراف بالجمعيات أو الطعن في شرعيتها، وانتهاءً بالتقرير الصادر عن اللجنة الاستشارية البرلمانية حول أوضاع نزلاء السجن المركزي بالطنجة والذي يرصد حالات الاتجار في العفو والمخدرات والتعذيب والوفيات...

هذه التقارير ما هي إلا غيض من فيض، نقول هذا ونحن مدركون، من

المتحدة ومؤسساتها، حيث تم انتخاب المملكة المغربية عضواً في مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب ومجلس المنظمة البحرية الدولية والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وهو ما ينبغي أن يشكل حافزاً قوياً لكل مكونات الصف الوطني قصد تعزيز هذا المسار من أجل كسب الرهانات المطروحة على بلدنا وعلى رأسها رهان القضية الوطنية.

إن الانخراط الكامل للمغرب في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان لا يقف عند حدود المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولا يقف عند حدود ملاءمة تشريعاتنا الوطنية مع هذه الاتفاقيات، بل يمتد ويتوقف بالأساس على الاشتغال وفق مقاربة تمكن من تأهيل المؤسسات والعقليات قصد التكيف والتفاعل الإيجابي مع مبادئ حقوق الإنسان، نقول ذلك انطلاقاً من وعينا بوجود العديد من الأعراف والممارسات والأوضاع التي تحول دون تفعيل العملي والسلس لقيم حقوق الإنسان داخل النسيج المؤسساتي والمجتمعي، ناهيك عما يتطلبه هذا الورش من تعبئة للموارد المالية واللوجيستية داخل الفضاءات والمرافق العمومية.

على هذا الأساس، واعتباراً للطابع العرضي والأفتي لقضايا حقوق الإنسان، فإننا نؤكد مجدداً على ضرورة وأهمية تعزيز المقاربة التشاركية من أجل إدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وتفعيل معايير تمكن من قياس مدى التقدم الحاصل في هذا المجال.

وإدراكاً منا للصعوبات التي تواجهونها في هذا المجال، فإننا من موقعنا في المعارضة نلح على ضرورة موافقتنا بتقرير سنوي بين الجهود الذي يبذله كل قطاع عمومي (قطاعات وزارية، مؤسسات عمومية، وجماعات محلية) من أجل إدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وهذه رسالة نوجهها من خلالكم إلى السيد رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الأول عن تقديم هذا الكشف لتمكين المعارضة من ممارسة حقها الرقابي كاملاً.

أما بخصوص مشروع الميزانية الفرعية المندوبية العامة لإدارة السجون، فإن تراجع الاعتمادات المتعلقة بالاستثمارات وتوفير المناصب المالية، علاوة على ارتفاع عدد نزلاء المؤسسات السجنية، نتج عنه تراجع وتدني مستوى الأدوار الملقاة على عاتق المندوبية، وهو يمثل تراجعاً على مستوى الحكامة في التدبير ومؤشراً على فشل الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في المجال الاجتماعي.

كما أن اعترافكم باستمرار الإكراهات المرتبطة بـ الاكتظاظ، ضعف الميزانية، تدبير مسألة الثقة، ضعف إعمال المقاربة التشاركية بين القطاعات المعنية بقضايا نزلاء المؤسسات السجنية... هي مؤشرات وعناوين كبرى على فشل الحكومة في إيجاد بدائل ومخارج لمعالجة هذه المشاكل، ودليل على فشلها في التقدم على مستوى الغايات النبيلة التي كانت وراء إحداث المندوبية العامة للسجون.

وعليه، فإننا نؤكد أن الاعتمادات المرصودة للمندوبية العامة للسجون

الصدر لكي نجعل اختلافاتنا مصدر إثراء جماعي وبوصلة لتلمس الطريق نحو الاختيارات التي تؤسس لمغرب الوحدة والكرامة والتساكن بعيدا عن كل منظور إيديولوجي منغلق، وبعيدا عن الاستقواء أيا كان شكله أو مصدره.

v. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن

اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2014

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة القطاعات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وهي قطاعات تعتبر إحدى الانشغالات المركزية لحزبنا بحكم توجهاته الاجتماعية والاقتصادية، وباعتبارها محركات أساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي الوطني وتخفيض عجز الميزان التجاري هي مؤشرات مرتبطة في جزء كبير منها بقوة أداء هذه القطاعات.

إننا مازلنا نؤمن في الفريق الاشتراكي أن نجاح إستراتيجية المغرب الأخضر يبقى رهين بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايا هذا المخطط وتأطيره ودعمه وتأهيله وإعادة النظر في توزيع الدعم ليكون أكثر إنصافا وتشجيعا للفلاح الصغير، ونؤكد بالخصوص على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبرى التي ما تزال توفرها أرض المغرب لإنتاج الخيرات الزراعية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في إشكاليات الملكية وضمان حقوق القبائل والجماعات السلالية في أراضيها.

بالموازاة مع ذلك، يتعين استحضار ضرورات الأمن الغذائي في عالم معرض للاهتزاز، وفي وقت أصبح فيه الغذاء رهانا استراتيجيا وأمنيا، وهو ما يتطلب تثمين العمل الزراعي وإعادة الاعتبار للفلاح الصغير وللعامل الزراعي، فالمغرب قد يصبح مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية عديدة، ولكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب وهو ما يهدد الأمن الغذائي للبلاد إذا لم نشجع زراعة الحبوب.

إن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس، وعلى الحكومة ألا تستهين بها. ومع كامل الأسف، فإن عددا من الإجراءات الضريبية المتضمنة في مشروع القانون المالي 2014 تناقض التوجه الفلاحي للمغرب، خاصة عندما تفرض الحكومة ضرائب على أدوات إنتاج في قطاع حيوي بالنسبة للبلاد لجهة التشغيل والأمن الغذائي واستقرار الساكنة وعصرنة الإنتاج وافتتاح المنتجين، فتضرب القطاع الفلاحي يعتبر قرارا ارتجاليا ومحتشبا، ولا نعتقد أنه سيحقق المتوخى منه من حيث المداخليل مادامت الآليات المعتمدة لإعلاجه غير ناجعة.

موقع المعارضة المسؤولة وبعيدا عن منطق المزايدة، أن هذه الاختلالات ليست وليدة اليوم بل هي نتاج واستمرار لتراكمات عديدة، غير أنه وبالمقابل فلقد سبق للحكومات السابقة أن تقدمت في مباشرة العديد من الأوراش الإصلاحية ذات الصلة، وعض أن تقوم الحكومة الحالية بتسريع وتيرة هذه الإصلاحات مستثمرة السلطات والصلاحيات والمساحات التي يتيحها لها الدستور الجديد، فإنها وللأسف اختارت اللجوء إلى تسويق خطابات تنمض من خلالها دور الضحية المستهدفة والمحاصرة من طرف ما تسميه بالعرفيت والتاسيح، وهو ما لا ينسجم مع الالتزامات المعلنة من قبيل محاربة الفساد. بل أكثر من هذا، فلقد أصبح المغاربة يستيقظون كل يوم على وقع فضائح واضرابات ووقفات احتجاجية وتوترات لا تؤثر على أن الحكومة تتقدم بخطى ثابتة على طريق مواجهة الفساد.

إن الدعوة إلى عقد اللقاءات التشاورية التي يوجهها رئيس الحكومة إلى المراكز النقابية لا صلة لها بمفهوم الحوار الاجتماعي الذي يتم على قاعدة أسس وأعراف ومنهجية متوافق عليها بين الحكومة وأرباب العمل والمراكز النقابية، لذلك نؤكد أن التأجيل المستمر لحوارات الحوار الاجتماعي سلوك مؤسف وسلب، في الوقت الذي يعتبر فيه هذا الأخير أحد المفاتيح الأساسية لإطلاق الإصلاحات ذات الطبيعة الاستعجالية، خاصة تلك المتعلقة بصناديق التقاعد، وبصندوق المقاصة ونظام التعاضد ونظام الوظيفة العمومية... إلى غير ذلك من الأوراش التي ترهن التوازن الاقتصادي والسلام الاجتماعي.

والخلاصة العامة التي تبدو لنا اليوم هي أن تدبير الحكومة لهذه المرحلة التأسيسية من عمر الدستور الجديد، وهي توشك على إنهاء نصف ولايتها، يعكس افتقار هذه الحكومة إلى القدرة على التحكم في دواليب الشأن العام وإدارة المرفق العمومي وافتقارها إلى الإبداع السياسي وعجزها على تدبير الحوار العمومي مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بشكل عام.

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فإننا نسجل وبكل أسف أن العلاقة بين الحكومة والبرلمان لازالت بعيدة عن الأفق الذي يتيح الدستور على مستوى نسج علاقة يحكمها منطق الاستقلال والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإذا كنا - كمعارضة - نبذل قصارى جهدنا السياسي والأخلاقي لنظل بعيدين عن خطاب التبخيس والمزايدة، فإننا، وبكل أسف، لا نلمس بالمقابل حرصا واضحا ومتواصلا من لدن الحكومة في ضبط النفس، وفي تحمل التبعات والمسؤوليات التي يفرضها تدبير الشأن العام.

إن تمكين المعارضة من لعب دورها التشريعي والرقابي كاملا من شأنه أن يحفز العمل الحكومي وأن يقوي حس اليقظة السياسية لدى الحكومة، وهو عنصر لصالحها وليس ضدها، لذا فإننا نجدد مؤكدا أن هذه المرحلة التأسيسية من عمر الدستور تتطلب التخلي عن منطق الاستفراد والحزبية الضيقة في تفعيل مقتضياته، وبالتالي فإن هذه المرحلة تقتضي التحلي برحابة

العرض الاستثماري المغربي وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية وتبسيط المساطر الإدارية.

إن التأمل والتمحيص في القانون المالي، وفي الإجراءات والاعتمادات المرتبطة بقطاع التشغيل برسم ميزانية 2014، يكشف الارتجالية المؤسفة، والجنوح إلى الخطاب الاستسلامي، حيث نسجل تراجعاً على مستوى التزامات الحكومة لحقوق الطبقة الشغيلة، حيث تبقى الرافعة الأساسية في تحسين المؤشرات الاجتماعية هي توفير الشغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمأجورين.

ومع كامل الأسف، فإن الحكومة تفتقر إلى مقاربات وخطط ناجعة في هذا الشأن، حيث انطلق الحوار الاجتماعي متعزراً وحيث إن الإجراءات الحكومية المقترحة لدعم التشغيل غير ناجعة ولن تحدث الدينامية المطلوبة في سوق الشغل بالمغرب، ما دام القانون المالي لم يعرف كيف يولف بين تحفيز المقاولات لتنمو وتشغل أكثر وضمان الموارد الضريبية الضرورية، علماً بأن المناصب المنصوص عليها في القانون في الإدارة العمومية لن تحل إشكالية البطالة في المغرب.

ومن هذا المنطلق، ننبه إلى ضرورة استيعاب الاحتقان الاجتماعي وإبطال فتيل التوتر الذي نجح المغرب في تجاوزه سياسياً ومؤسسياً. أما فيما يخص قطاع السياحة، فيلعب هذا القطاع دوراً بالغ الأهمية، خصوصاً في التشغيل وضمان مداخيل فئات واسعة من المجتمع، وأضحى اختياراً استراتيجياً لبلادنا لتكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتباراً لذلك يتعين الانكباب على:

- تنوع المنتج السياحي؛
- مراجعة السياسة السياحية الوطنية؛
- مواكبة وإنجاز مخطط وطني جديد لتطوير السياحة، مع الاهتمام بالسياحة الداخلية والسياحة المندمجة مع إعادة تقييم رؤية 2020؛
- فتح مدارس ومراكز سياحية جديدة لتعزيز وتنوع التكوين السياحي؛
- فتح مدارس سياحية جديدة خاصة بالمناطق الجبلية تشجيعاً للسياحة الإيكولوجية؛

- التعريف بالمنتج السياحي واعتماد إستراتيجية جديدة في التسويق. إن التقاطع الحاصل بين الصناعة التقليدية والسياحية، ومن خلال العديد من المؤشرات تبدو الضرورة القصوى لتنظيمه وتأهيله ضمن سياسة مندمجة مع القطاع السياحي، مما سيأتي فرصاً أكبر لمواجهة الهشاشة التي يعاني منها من جهة، وتمكينه من فرص أكبر على مستوى التسويق والإشهار من جهة أخرى، أنه قطاع بحاجة إلى المصاحبة من خلال مبادرات مضبوطة في مجالات التكوين والتمويل والتغطية الاجتماعية.

وبنفس المنظور يمكن الحديث عن الاقتصاد الاجتماعي الذي أبان كقطاع ناشئ عن إمكانيات واعدة، مما يستدعي دعم الجمعيات التمهوية

أما بخصوص قطاع الصيد البحري، فيعتبر من القطاعات الإنتاجية الهادفة إلى تحقيق إقلاع اقتصادي مهم، لكونه يوفر إمكانيات كبيرة للاستثمار وهامش إضافي من الربح، فسياسة تنمية هذا القطاع تتطلب بالأساس عقلنة استغلال الثروات السمكية الوطنية والحفاظ عليها من الاستنزاف المفرط الذي يهددها، وذلك بتكثيف المراقبة والمتابعة مع وضع وسائل مناسبة للقيام بذلك براً وبحراً وجواً من أجل ضمان استغلال أفضل لهذه الثروة الوطنية.

ولتحقيق ذلك، نقتح الإسراع في عملية تحديث أسطول الصيد البحري الوطني وتزويده باليات ومعدات تضمن السلامة للعاملين به، مع بناء ورشات لصناعة وإصلاح السفن، كما يجب تجهيز الموانئ الخاصة للصيد البحري بكل التجهيزات الضرورية لمساعدة الصيادين للقيام بعملهم على أحسن ما يرام، مع البحث على الأسواق، خصوصاً خارج الوطن لتصريف المنتج خارجياً.

وفي هذا الصدد، فإننا إن كنا نؤمن بتجديد اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي، باعتبارها نصراً للمغرب ضد خصوم ينازعونه مشروعياً استغلاله لخيرات بلاده من طنجة إلى لكور، فإننا نتمنى أن يكون إعادة تجديد هذه الاتفاقية في مستوى التطلعات وأن تراعى المحافظة على استغلال المخزون السمكي دون أن تتعرض المصايد للإفناء، خاصة تلك المتعلقة بالرخويات والقشريات.

إننا نناقش اليوم ميزانيات قطاعات يرتبط بها تموقع المغرب الجيواقتصادي وترهن مستقبل المغرب وقوة نسيجه الاقتصادي، كما يرهن تماسكه الاجتماعي في الجانب المتعلق بالتشغيل، ذلك أننا في قطاع التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة بصدد قطاع آني ومستقبلي، قطاعات تشكل إحدى الأعمدة الأساسية لاقتصاديات البلدان التي تمكنت من تحقيق التقدم.

لا يمكن أن نتصور تقدماً دون تصنيع ودون قاعدة صناعية مغربية مميزة ومتنوعة على الصعيد الإقليمي والعالمي، لذلك فالتصنيع يتعين أن يكون من أولويات أي بلد، فالتاريخ يعلمنا ذلك ويخبرنا أن القوى الكبرى اليوم تقدمت لأنها اختارت التصنيع، فهو يوازي التمدين والتعمير والتشغيل والافتتاح... إلخ، فالثورات الصناعية شكلت مراحل فاصلة ومؤسسة في تاريخ عدد من الأمم، وبها يتم التأريخ للأحداث العالمية، وإحدى التحولات التي طرأت في التاريخ البشري كانت بفعل التصنيع.

إننا عندما نشدد على أهمية التصنيع، فلأننا ندرك أهميته في توفير فرص شغل قارة وكرامة وقدرته على استيعاب يد عاملة من مختلف المستويات. وإذا كان المغرب بفضل الإصلاحات التي اعتمدها، خاصة الدستورية والمؤسسية منها، قادراً على استقطاب استثمارات صناعية كبرى، فإن التنافس في سياق دولي معولم يتطلب تعزيز القاعدة التجهيزية لاستقطاب مزيد من المشاريع والشركات الكبرى وتعديل ميثاق الاستثمارات وتسويق

اسمحوا لي أن أستهل مداخلة قطاعي الفلاحة والصيد البحري، هذا القطاع الذي يحتل مكانة إستراتيجية، ويعتبر إحدى الدعائم الكبرى التي يراهن عليها المغرب، لتحقيق التنمية في أبعادها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمالية من جهة، وتوفير الأمن الغذائي من جهة أخرى.

إلا أن هذا القطاع يعاني من عدة إكراهات هيكلية تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة، والتي تتجلى في مطلب ضرورة التشجيع وقياس مدى قدرة الميزانية المرصودة على تحقيق التقدم المنشود، بما في ذلك تحقيق تطور في مجال المكنتنة واستخدام الأمتل للأسمدة، توفير الحبوب المختارة، فمازالت عملية المكنتنة لا تتجاوز نسبة 55%، واستعمال الأسمدة لا يتجاوز نسبة 60%، ونفس الإشكال ينسحب على ضعف تعبئة العقار الذي يحول دون ترجمة المخطط الأخضر على أرض الواقع وتزيله على الوجه الأمثل، فمازالت الأرقام تنسم بالتواضع، كما نسجل شح المعلومات والمعطيات المتعلقة بسياسة التجميع وتطبيق المخطط الأخضر. والأشواط التي تم قطعها وكيفية الارتباط بالقطاع والمعايير الناجمة والمحفزة على الاستثمار في القطاع الفلاحي والاستعمال الأنجع والفعال للأراضي الفلاحية، هذه المعطيات التي من المفروض أن يتم التعامل معها باعتبارها خدمة عمومية يجب تعميمها على كل المتعاملين مع القطاع.

كما ألفت انتباهكم إلى مخاطر تجميد جزء كبير من ميزانية الوزارة التي كانت مخصصة للاستثمار وانعكاسها على تطور القطاع، وما ترتب عن هذا الإجراء كتجميد الصفقات العمومية وتراجع نسبة التشغيل.

لا بد من الإشارة كذلك إلى الآثار التي سيخلفها تضريب القطاع الفلاحي على الصناعات الغذائية وعلى القدرة التنافسية للمقاولات الفلاحية المغربية بالأسواق الوطنية، والإقليمية والدولية وعلى قدرتها التصديرية بخصوص تهمين المنتوجات الفلاحية والتي تحتاج إلى إعادة تقييم شامل.

لا بد من الإشارة كذلك لمشاكل الماء، أمام انحصار عملية بناء السدود لتحقيق الأمن المائي وتأمين الحاجيات المائية في الحاضر والمستقبل بعدما أبانت هذه العملية عن فعالية في عهد الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، خصوصا وأن الاحتياجات المائية في تزايد والمعطيات العلمية تخلص إلى كون السدود الموجودة تعاني أغلبها من ظاهرة التوحد وامتلاء الجزء الكبير منها بالطين والأترية والأوحال، مما ينعكس سلبا على مستوى قدرتها الاستيعابية وحجم مخزونها، ويضع على المغرب سنويا آلاف المليارات من الأمتار المكعبة، نظرا لانعدام السدود القادرة على تخزين الماء واستغلاله في مجالات الشرب والسقي، مما قد يضطر المغرب إلى اللجوء إلى سياسة تحلية مياه البحر لتأمين حاجياته من الماء.

أما قطاع الصيد البحري فلا تقل أهميته عن قطاع الفلاحة، لذا لا بد من الاهتمام بالبنية التحتية وبنقط التفريغ وتنوع أسواق السمك محليا والارتقاء بوحدة التصنيع والمحافظة على الثروة السمكية الوطنية والرفع من حجم الإنتاج ووضع حد لمظاهر الاستنزاف باعتماد مخططات الحفاظ

العاملة في القطاع وفق ضوابط ومعايير واضحة ووفق شركات أو دفتر للتحملات لتأمين الحصول على أهداف ملموسة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، فإننا نود أن نثير انتباه الحكومة إلى ضرورة العمل على تيسير شروط التقائية "رؤية 2015" لتنمية هذا القطاع مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى، وعلى الخصوص تلك التي تتقاطع أهدافها ومضامينها مع هذه الرؤية.

من المعروف أن قطاع الطاقة والمعادن يعتبر من بين القطاعات الحيوية لما له من أهمية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية على عدة مستويات، سواء من حيث تشغيل اليد العاملة أو من حيث ارتباطه بقطاعات أخرى كالصناعة والنقل وغيرها، ويستورد المغرب 95% من احتياجاته من المواد البترولية، وتشكل المحروقات 60% من الاستهلاك الطاقى بالمغرب، أرقام تبين عمق الإشكالية الطاقية، ومدى خطورة الارتباط بالخارج على اعتبار تقلبات أسعار السوق الدولية، وانعكاسه على الاقتصاد الوطني، من خلال ارتفاع فاتورة النفط وانعكاسها على التوازنات المثبتة في تدهور العجز التجاري وتفاقم عجز الميزانية نتيجة ارتفاع نفقات المقاصة.

قطاع التنقيب على البترول والذي يدخل ضمن اختصاص المكتب الوطني للهيدروكربورات يظل قطاعا غامضا، ولا تتوفر فيه على ما يكفي من المعلومات تؤهلنا لمناقشته وإبداء ملاحظتنا حوله اللهم ما تطالعنا به بعض الصحف الأجنبية والجرائد الإلكترونية التي تنقل بعض التصريحات غير الرسمية حول عمليات التنقيب والبحث في التراب المغربي عن البترول أو الغاز، فهل يمكن اعتبار هذا المجال من النقط العصية عن النقاش؟ أم أن هذا الموضوع لازال الوقت لم يحن بعد للإفصاح عنه؟
إننا ندعو الحكومة إلى إزالة هذا الغموض بإصدار بيانات توضيحية يطلع عليها الرأي العام الذي ما يزال منشغلا بهذا الموضوع.

VI. الفريق الدستوري

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2014

السيد الرئيس،

السيدة الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الاتحاد الدستوري بخصوص الميزانيات الفرعية القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم القانون المالي لسنة 2014، من موقعا كعارضة بناءة، هما الوحيد إغناء العمل التشريعي من جهة والدفاع عن المصالح الوطنية من جهة أخرى.

- الضغط والتنوع الضريبي على المؤسسات الفندقية ؛

- غلاء أئمة المؤسسات الفندقية بالنسبة للسياح الداخليين، وذلك لعدم مرورهم عبر وكالات الأسفار التي تعرض أثمانا منخفضة عن الفنادق، إضافة إلى عدم ملاءمة الفنادق مع متطلبات السائح المغربي على الخصوص والسائح الخليجي على العموم؛

- ضعف التسويق للمنتوج المغربي بالخارج، وتخصيص نسبة 1% فقط من واردات السياحة للمكتب الوطني المغربي للسياحة، أي ما يعادل حوالي 500 مليون درهم مقابل 3% في باقي الدول الأخرى الرائدة في المجال السياحي كفرنسا، إسبانيا، أمريكا وإيطاليا؛

- ضعف الاهتمام أو بالأحرى إهمال مجموعة من المآثر والمعالم التاريخية، بحيث أنه من أصل 1500 معلمة تاريخية يزخر بها المغرب، يُعْتنى فقط بـ 350 معلمة.

أما فيما يخص التنسيق بين قطاع السياحة وباقي القطاعات، فإننا نسجل أن هناك نقص في التنسيق، فلا يمكن تحقيق أي نجاح لأي برنامج دون توفر تنسيق استراتيجي بين كل المتدخلين في القطاع، وخصوصا المتعشين وقطاع النقل الجوي، إضافة إلى الغرف التي مازال دورها استشاري فقط.

نسجل كذلك ضعف إستراتيجية الوزارة فيما يخص السياحة الداخلية التي مازالت ضعيفة رغم كثرة البرامج الموجهة لهذه السياحة، إلا أنها ستبقى برامج دون تفعيل ودون نتيجة ملموسة.

لابد من التركيز على المعطى الأمني وما يستوجب من تكثيف التنسيق للمصالح الأمنية، وخصوصا الشرطة السياحية للحفاظ على أمن السياح، فقد لوحظ ارتفاع نسبة الاعتداءات على السياح الأجانب مؤخرا، وهذا من شأنه أن يؤثر على السياحة إن لم يعالج، فلماذا لا تخصص وزارة السياحة دعما لهذه الفرق الأمنية؟

أما قطاع المعادن فيعتبر من القطاعات التي يجب تأهيلها لتواكب التطور الذي يعرفه هذا القطاع في العالم، والمنافسة الموجودة في هذا الميدان، خصوصا في المواد الطبيعية، من خلال نقاشات عميقة باعتباره من المجالات الحساسة والصعبة والتي تستدعي رؤية واضحة وتضافر جهود كل المتدخلين، من القطاعات الحكومية والمهنيين والسلطات العمومية والمياه والغابات والصحة ومختلف السلطات العمومية، من خلال تبسيط المساطر وتسريع وتيرتها، في إطار تشجيع الاستثمار في هذا المجال الذي يساهم في خلق فرص الشغل في مختلف المهن المرتبطة بالعمل المنجمي كالحداة والكهرباء والنقل والبناء والترخيص.

ولكن هذا القطاع يواجه نوعا من المنافسة لجلب الاستثمارات، ويعرف مجازفة كبيرة جدا فيما يخص الاستثمار، إذ يوجد في العالم أناس معروفون في هذا الميدان يغامرون بأموال كبيرة جدا بسبب وجود مناجم يشتغلون عليها

على الأحياء السمكية (الأخطبوط والطحالب...)، ولابد كذلك من تقوية تدخلات الوزارة عبر مصالحتها المتخصصة لمحاربة الاستعمال غير القانوني للشباك الممنوعة.

لابد كذلك من الإشارة إلى ضرورة خلق قطب لصيد السمك وتصديره في الداخلة ولكويرة وبوجدور نحو إفريقيا، كما أكد ويؤكد على ذلك، كما أن وضعية أسواق السمك بالمدن والمناطق شبه الحضرية والتي مازالت في حاجة إلى المزيد من الاهتمام، ولابد كذلك من بناء أسواق السمك والعناية أكثر ببرنامج "إبحار" وضرورة إحداث الوكالة الوطنية.

يعتبر القطاع السياحي من الركائز المهمة في الاقتصاد المغربي، إذ يمثل حوالي 8% من الناتج الداخلي الخام يعني ثاني مساهم فيه و14% في ميزان الأداءات وثاني مُشغل بـ 470.000 منصب شغل مباشر، ومورد أساسي للعملة الصعبة، وهو من القطاعات الحساسة جدا، حيث يرتبط بالأساس بالأمن والاستقرار، وكان للربيع العربي تأثير مباشر على القطاع، حيث خلف خسائر بالمليارات في الدول العربية، خصوصا مصر وتونس، وكان له تأثير نسبي على المغرب، سواء خلال السنة الماضية أو خلال الشطر الأول من هذه السنة، حيث تراجع عدد ليالي المبيت بـ 11%- وعدد السياح بـ 5%- والواردات بـ 1%.

سنحاول أن نسلط الضوء على أهم المشاكل التي يواجهها القطاع السياحي بالمغرب:

- اقتصار 7% من السياح على الأسواق التقليدية: فرنسا 35%، إسبانيا 14%، بريطانيا 7%، ألمانيا 7%، إيطاليا وبلجيكا، وهذا الوضع يشكل مشكلا وخطرا على القطاع لأنه إذا حدثت أزمة بهذه الدول فإنها وبسهولة ستنتقل إلى القطاع السياحي وستؤثر عليه سلبا؛

- الارتكاز والاعتماد فقط على قطبين سياحيين مراكش وأكادير، مما يؤدي إلى ضياع فرص كثيرة على مناطق أخرى لم تستغل مآثرها الطبيعية والثقافية، وبالتالي يبقى مفهوم الجهوية الموسعة معلقا إلى إشعار آخر؛

- انتشار الفنادق غير المهيكله تقريبا في كل المناطق السياحية بالمغرب مراكش أكادير، طنجة، فاس، مما يؤدي إلى ضياع ملايين من الدراهم على خزينة الدولة؛

- ضعف في النقل الجوي، حيث يصل عدد طائرات الشركة الملكية للطيران فقط 40 طائرة والقطاع السياحي يحتاج لأكثر من 100 طائرة، إضافة إلى أنه يوجد في بعض البلدان الغربية وكالات للمكتب الوطني المغربي للسياحة تسوق للمنتوج السياحي المغربي وتعرضه على السياح الأجانب، لكن مع الأسف الشديد لا يوجد خط طيران يربط ما بين هذه البلدان والمغرب، روسيا واستكهولم كمثال، وكذلك تركز ثلثي وكالات الأسفار بمنطقة الدار البيضاء وأكادير، بالإضافة إلى ضعف التنسيق ما بين الفاعلين في مجال الطيران والفاعلين في المجال السياحي؛

خاص. فمن أجل تطوير القطاع الاقتصادي لا بد من خلق تواصل بين الفاعلين المشتغلين في منجم قائم الذات، ونجد دستور 2011 نص على الشفافية، فالمقابلة في نهاية المطاف قطاع لها دور اجتماعي تنموي واقتصادي، فالتواصل يمكن تطوير الاقتصاد في إطار القوانين تنافيا لبعض المشاكل، لأن نظرة المواطن للمنجم تنحصر في مسألة استغلال المستثمر لخيرات وثروات البلد. والتواصل يجب أن يكون على المستويين الأفقي والعمودي مع الإدارة الوصية، لهذا فإن ما حققناه في هذا اليوم جاء نتيجة التواصل بين الإدارة والفاعلين في إطار مقاربة تشاركية.

أما قطاع الصناعة التقليدية فهو قطاع اجتماعي صرف لتشغيله أكثر من 2 مليون من الساكنة المغربية، إضافة إلى المعطى الثقافي المتجسد في المحافظة على الموروث الثقافي والتاريخي وترسيخ الشعور بالانتماء والهوية المغربية. يضاف إلى ذلك أن هذا القطاع يعاني أيضا من عدة مشاكل تمثل في غلاء المواد الأولية التي يشتغل بها الصناع التقليديين.

لذا، نتساءل عن دور الوزارة في دعم هذه الشريحة، فهذه الأعباء تحد من القدرة التنافسية للصناعة التقليدية وزحف المنتجات الصينية التي أصبحت تزامم منتجات الصناعة التقليدية، مما يهدد الصناعة التقليدية، وهذا يحتم على الحكومة دعم هذه الصناعة نظرا لخصوصياتها وفرض قيود على المنتجات الصينية والتي في الغالب لا تراعي الجودة وترتكز على الأثمنة المنخفضة لترويج السلع.

قطاع الصناعة:

فهذا القطاع لا أحد ينكر مكانته وطنيا وعالميا في ظل الانفتاح الاقتصادي، لذا لا بد من التركيز على توفير مناخ الثقة كمحفز على التنمية وإعطاء الأولوية للتدابير التي تمكن من رفع النمو وتوفير الشغل، وكذلك الحرص على التكامل ما بين متطلبات الاستهلاك المحلي وقابلية المنتج الوطني للتصدير قصد تحسين ميزان الأداء وتعبئة الظروف الملائمة لمواصلة تطوير الاستراتيجيات الخاصة بالصناعة.

أما فيما يخص فروع الصناعات، فلا بد من ضرورة المواكبة البائنة للوزارة لصناعة تجميع السيارات والشاحنات والحافلات واستغلال الهوامش التي توفرها الصناعات الغذائية وتقديم تحفيزات لفائدتها.

أما قطاع المقاولات الصغرى والقطاع غير المنظم، فلا بد من اعتماد مقاربة واقعية لإيجاد الحلول المناسبة لباعة المتجولين، باعتبارهم فئة عريضة تساهم في الرواج الاقتصادي بشكل من الإشكال، التفكير مع الجماعات المحلية والفاعلين المحليين في إطار شراكة حقيقية وفعالة في الحلول الممكنة.

أما المقاولات الصغرى فالميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي جاء ببرامج وتدابير متعددة، غير أنه لم يتمكن من استهداف إلا عدد محدود من المقاولات الصغرى والمتوسطة، فالإجراءات التي قدمتها الحكومة ضمن "الأفضلية الوطنية" و"المقولة الوطنية" إلى جانب التعويضات الصناعية وتمكن من تنشيط السوق الوطني والدفع به إلى الأمام.

لمدة طويلة قبل أن تعطي مردوديتها.

لهذا، فوضعية المغرب تواجه منافسة من لدن دول منجمية أخرى معروفة في العديد من المناجم، نجحت في تحيين ترسانتها القانونية مما يستدعي تأهيل القطاع ووضع رؤية واضحة له.

وأما واقع رخص الاستغلال، فالأمر كله يحتاج إلى إعادة هيكلة لكي لا تصبح رخص المعادن مجمدة، وأظن أننا في المغرب لم نصل بعد إلى مستوى المناجم الموجودة في الشيلي أو البرو، ولكن لدينا إمكانيات أخرى لكي نكتشف مناجم أخرى من الحجم المتوسط، سيكون لديها سعرها الاقتصادي والاجتماعي، فالقطاع المعدني قطاع مشغل خاصة لليد العاملة ذات التكوين الملائم في هذا النشاط المعدني، مما يبرر ضرورة التوفر على الخبرة، عبر تكوين المهندسين والتقنيين في المعادن وتكوين اليد العاملة المتخصصة.

وفي هذا الباب، لا بد أن يكون بالجنوب الشرقي، وخصوصا منطقة الرشيدية التي يوجد بها أكبر عدد من المنجميين التقليديين، مركز لتكوين المنجميين، إذ أنه من طاطا إلى فكيك توجد مؤهلات طبيعية، بالإضافة إلى تنغير وزاكرة وورزازات. وحان الوقت لكي يتم إنجاز مركز التكوين للمنجميين في هذه المنطقة، هذا فيما يخص على المستوى البشري وتحقيق الشيء الذي نطمح الوصول إليه.

هناك مجموعة من العراقيل الإدارية التي يجب النظر فيها، لأن عمل الفاعل المنجمي عمل صعب في الجبال وفي البوادي، ويتطلب تشجيع وتحفيز اليد العاملة لضمان استمرارها وكذلك المستثمرون من خلال اجتناب عرقلتهم، وهنا أذكر على سبيل المثال الاستغلال المؤقت للأرض، سواء كانت أراضي سلالية أو غابوية أو عقارات أخرى، فهذا الميدان يواجه مشاكل صعبة، فلا بد من تطوير هذا الأمر وبتفعيل المساطر التي تساعد المستثمرين في التنقيب عن المعادن في جميع جهات المغرب، من خلال تسهيل مأمورية الحصول على التراخيص بدل تضييع وقتهم في هذه العملية التي تأخذ من وقتهم الكثير.

وهناك إشارة أخرى تتعلق بأهمية القطاعات السوسيو اقتصادية والجهوية والإقليمية والمحلية، ومهمته المرتبطة أيضا بالعملة الصعبة، فنسبة 95% من منتج المناجم يذهب للتصدير.

وأدعو كذلك إلى تسريع البرنامج الوطني للخرائط الجيولوجية فيما يتعلق بمحور تأهيل الجيولوجيا الوطنية، إذ يجب أن تتوفر لدينا بنية تحتية واسعة، وخصوصا التركيبة الجيولوجيا من منطقة إلى منطقة للتعرف على الحظوظ والإمكانيات لوجود مكامن لمناجم من نوع ما في جهة على حدة، لجلب الاستثمارات وتسهيل المأمورية للمستثمرين، خاصة أن المغرب يعرف تأخرا في التغطية الجيولوجية إذ لا تتجاوز 30%.

هناك أيضا غياب التواصل في قطاع المعادن لعامل البعد عن المدن، بالإضافة ولعدم تسويق المنتج، حيث يسوق كل مستثمر منتوجه بشكل

VII. فريق التحالف الاشتراكي

i. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية

2014

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الاشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لسنة 2014.

مناقشة ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة التضامن لسنة 2014
فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة التنمية الاجتماعية لسنة 2014، سنحاول في مداخلتنا هذه التذكير ببعض منجزات هذه الوزارة مع الإشارة إلى بعض النواقص، آملي أن يتم تداركها.

وبعد استعراضنا لإستراتيجية وزارتم في القطب الاجتماعي لا يسعنا إلا أن ننوه بالمبادرة التي قتم بها ونخص بالذكر:

- اعتماد خطة التنمية والتعاون من أجل الإقلاع بالتعاون الوطني ونهج سياسة مندمجة لحماية الطفولة وإصلاح المنظومة الاجتماعية بتنفيذ اتفاقية إطار بين الوزارة والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية واعتماد الحكامة بتفعيل آليات المراقبة وإحداث مفتشية عامة تهنيئ المناخ الملائم للتأطير وإحداث تنظيم خاص للتنوع والترقب؛

- مواكبة الفاعلين التتموين وتكوينهم وتأطير العمل الجمعي لتنمية قدراتهم؛

- القيام بمجموعة من البحوث والتقارير سواء حول الإعاقة، الطفلات الخادمت، الزواج المبكر أو أوضاع المراكز الاجتماعية؛

- النهوض بالعمل التكافلي، حيث قامت الوزارة بمجهودات لتأهيل البنيات التحتية لعدة مراكز اجتماعية خصوصا دور المسنين التي أصبحت تتزايد في المغرب، فعملت الوزارة عدة ندوات للتأسيس بهذه الظاهرة وقدمت الإعانات بالاستيعان بخدمات التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية اللذان يشرفان على تنفيذ برامج الوزارة (البرامج التأهيلية، محارب الأمية، برامج التكوين المهني ودعم المقاولات الصغرى) وذلك ترسيخا لقيم التكافل؛

- كما لا ننسى مجهود الوزارة في دعم تكافى الفرص، خصوصا للأطفال المعاقين المعوزين ودمجهم في مراكز مخصصة؛

- كما ننوه بمبادرة الوزارة إلى إخراج قانون المساواة بين الرجل والمرأة وكذلك قانون العنف ضد النساء.

السيد الرئيس،

وبالرغم من المنجزات الهامة المشار إليها سالفا، فإن هناك نواقص لا بد

من الإشارة إليها، ونخص بالذكر:

تعدد الشركاء المتدخلين في الشأن الاجتماعي، وهذا التنوع بقدر ما له من إيجابيات على غنى الأفكار والبرامج بقدر ما يطرح إشكال التضارب في الاختصاص، مما يفرض خطة شاملة ومدققة للتنسيق بين جميع الفاعلين وتجاوز الاختلافات الحزبية، كما يجب على الوزارة مراقبة الجمعيات وذلك لربطها بالنتائج والمحاسبة.

إن استمرار ظاهرة العنف ضد النساء والتحرش بالعاملات في المزارع والمصانع وتشغيل الفتيات القاصرات كخادمت، وكذلك استمرار المناهج التعليمية والإعلام في تبضيع المرأة، واستمرار الزواج المبكر وخاصة في العالم القروي وما يترتب عنه من مشاكل اجتماعية وإنسانية، كلها مظاهر تستلزم معالجة آنية وناجعة.

السيد الرئيس،

إن المنحى التصاعدي الذي اتخذته جرائم الاغتصاب والقتل وانعكاس ذلك في وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية جعل المجتمع بالتدرج يتطبع مع هذه الظواهر، مما يفرض إجراءات صارمة لمواجهةها. وكذلك تنامي ظاهرة التسول والتي أصبحت تتخذ شكلا منظما ومحترفا من خلال شبكات تنشط في هذا المجال.

ولابد أن نشير إلى أهمية الردع القانوني للتحرش الجنسي، وإذ ننوه بمبادرة الوزارة بتقديم مشروع قانون بهذا الخصوص، فإننا نتمنى أن تتفتح الوزارة أكثر على الجمعيات العاملة في هذا المجال وأخذ رأيها بعين الاعتبار لإخراج قانون يحظى بأكبر قدر من التوافق...

بالنسبة لدعم الجماعات المحلية للجمعيات، يجب أن يخضع لمعايير لما يشوبها من محاباة حزبية أو عائلية والتفكير في خلق صندوق لدعم الجمعيات مصدر مهم للاستثمار للرقي بهذه الجمعيات لكي تحقق أهدافها وتتجح في مشاريعها، ونأمل أن يتم إخراج القانون التنظيمي للمجتمع المدني في أقرب الآجال لضبط هذا المجال.

كانت هذه بعض ملاحظات فريقنا حول عرضكم القيم، نعرف جيدا أن القطب الاجتماعي يتطلب مجهودات جبارة وميزانية عالية، لكننا واثقين من قدراتكم وسعيكم لتحقيق العدالة والمساواة وتسييد القانون، ولن ندخر جهدا في مساندتكم من أجل هذا المسعى النبيل.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

يشكل التعليم العالي أحد الدعائم الرئيسية لبناء مجتمع ديمقراطي يتمتع خلاله المواطن بثقافة حقوق الإنسان ويساعد في خلق ثروة اقتصادية هامة لضمان إشعاع المغرب في العالم. فمن خلال عرض الوزير لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارته تطرق لعدة نقط، أهمها:

- أن الجامعة تسعى لتكون مجتمع المعرفة ولا تصدر البطالة، حيث أن 13% من المتخرجين يلجون المعاهد العليا الدولية ولهم كفاءات عالية،

بعد، التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليدية، وكذا خلق توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الأساسية والإنسانية، وقيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وليس على أسس تجارية محض بل بالجودة والبحث، ومن أجل ذلك لابد من مراقبة التعليم الخاص لضمان جودة التعليم المقدم من الجامعات الخاصة وطنية وأجنبية بواسطة قيام أطر وطنية ودولية متخصصة في مجال ضبط الجودة والمردودية.

إن مستقبل التعليم العالي في المغرب مرهون بشكل أساسي بقيام نظام تعليمي تعمل مؤسساته على الافتتاح أكثر على الوسائل الحديثة وإدماج مفاهيم المدرسة الإلكترونية والجامعة الإلكترونية، دعماً للطرق المعتادة في التدريس لمواكبة التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية استجابة للأمال المعقودة عليه على الصعيدين الاجتماعي والفردى. وشكراً.

ii. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2014

رهانات الدبلوماسية المغربية:

من أجل سياسة خارجية مغربية طموحة ومتوازنة

سطرت الرسالة الملكية إلى سفراء المملكة خلال أشغال ندوة سفراء المملكة يوم 30 غشت 2013 الأولويات والإطار العام للدبلوماسية المغربية. تلتم الدبلوماسية التي وصفها الرسالة الملكية بـ "الدبلوماسية الوطنية"، المرتكزة في مقامها الأول على "التعبئة المستمرة" من أجل الدفاع عن وحدة المغرب الترابية شمالاً وجنوباً، والاستثمار الأمثل للتطورات الإيجابية التي شهدتها قضية الصحراء المغربية، خاصة بعد أخذ بلادنا لزمام المبادرة، وتعاطياً بشكل أكثر فعالية مع هذه القضية المصيرية.

وفي المقام الثاني، دعا جلالته دبلوماسيتنا إلى التعريف بالنموذج المغربي والترويج له وجعله هدفاً استراتيجياً من خلال الأوراش التنموية الكبرى في جميع المجالات، فضلاً عن الرصيد التاريخي للمغرب كبلد للانفتاح والتسامح وفضاء لتعايش وتفاعل الحضارات والثقافات.

ولبلوغ ذلك الهدف، دعا جلالة الملك الحكومة إلى إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة، قادرة على تعبئة الطاقات، بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة، وتنمية المبادلات الخارجية، مع توخي دبلوماسية هجومية متعددة الأبعاد والخروج من حالة الدفاع عن قضايا المغرب العادلة في مختلف الواجهات والملتقيات الدولية نحو توخي الاستباقية في مواجهة تحركات خصوم المغرب.

وفي انسجام مع هذه الرسالة التوجيهية، علينا أن نسعى إلى الضغط على الحكومة لوضع إستراتيجية جديدة للدبلوماسية المغربية تقوم على

والمغرب بحاجة كثيرة لهؤلاء المتخرجين؛

- أن الدخول الجامعي عرف تحسناً، حيث تم إيواء 620 ألف طالب؛

- وأنه رغم ضعف الميزانية فالوزارة تسعى للرقى بالبحث العلمي، فعملت على تشديد المعايير لترقية الأساتذة (لم تعد الترقية بالأقدمية بل بما أنجز من البحث وبالكفاءات)، وعلى الزيادة في منح التميز (3000 درهم) للطلبة الراغبين في مواصلة البحث العلمي، وخلقت شراكة بين الجامعات والمقاولات لدعم المقاولات المبتكرة؛

- وللرقى بالبحث العلمي تم توقيع اتفاقيات مع عدة جامعات دولية للبحث المشترك (إسبانيا وإيطاليا واتفاق مع المعهد العلمي بكندا...)، حيث سيتم إحداث جامعة أورو متوسطية للتكنولوجيا، وإحداث مدرسة للهندسة المعمارية تابعة للجامعة الدولية وإحداث مدرسة مركزية، وعدة معاهد أخرى، وكليات أخرى...؛

- وبما أن للمغرب دور مهم في إفريقيا، حيث أنه منطلق أوروبا سيصبح قطب للتكوين في الساحل، وذلك بتأطير طلبة دول الساحل (15 ألف طالب إفريقي) بموافقة أوروبية، مما سيؤثر عليه إيجابياً (مادياً وعلمياً).

- ومن المفيد التذكير بما جاء على لسان السيد الوزير على ضرورة الانفتاح على اللغات (الإنجليزية والإسبانية)، مراعاة لتحولات المجال الثقافي بفعل تأثير تكنولوجيا الإعلام والتواصل وبفعل سياسة الانفتاح التي ينفجها المغرب.

لكن التعليم العالي في المغرب يعرف عدة إكراهات، فلم تعد الثروة هي ما تملكه دولة من ذهب أو مواد خام وطبيعية بقدر ما أصبحت هي الموارد البشرية والقدرة على الإبداع والتنظيم والاختراع وامتلاك المعلومات، فأصبحت فيه المعلومات أساس التحضر والقوة، وهذا التحدي التقني يمثل ثورة جديدة تعتمد على العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والهندسية والكيمياء الحيوية والذكاء الاصطناعي وتوليد المعلومات.

إن التطور الهائل لوسائل الإعلام أصبح يلعب دوراً أساسياً في نشر المعلومات، مما يستوجب التحكم في التدفق الإعلامي الخارجي لمراقبة الثقافة العالمية لكي لا تضعف ثقافتنا المحلية. فالتعليم العالي على مدى سنوات محدودة غير كافٍ لمتطلبات الحياة العملية، ما لم يكن الخريج قادر على متابعة المتغيرات والمستجدات بنفسه وبشكل مُستقل بعد التخرج وأن يتمتع بمهارة التعاون والتفاهم مع الثقافات المختلفة للانطلاق لسوق العمل، وما نلاحظه هو مستوى التعليم الجامعي الأمر الذي قد يؤدي إلى تخرج أطر أضعاف متعلمين أو بتكوين ناقص.

ومن أجل الرقى بالتعليم العالي، لابد من تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة والتعليم عن

يجعل من مقترح الحكم الذاتي فرصة لإشاعة الأمن والاستقرار ولبنة لمحاربة كل أشكال الإرهاب والتطرف.

ويجب أن يستند عمل الحكومة على:

- عمل الدبلوماسية الوطنية بمقتضيات الدستور المغربي، وبالتوجيهات الملكية، التي تدعو إلى دعم الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والثقافية، وتجاوز الدبلوماسية التقليدية، كما أن السياق السياسي الداخلي الذي تشكلت في ظله الحكومة الحالية، إضافة إلى التغيرات التي تشهدها الخريطة السياسية في محيطنا المباشر، يتيحان للمغرب فرصة كبيرة لنهج سياسة خارجية تقوم على رؤية شاملة تتميز بالمرونة والتوازن؛

- كما أن التعبئة المستمرة من أجل الدفاع عن وحدة المغرب الترابية، تتطلب تبني سياسة خارجية هجومية ومقدمة؛

- ويتطلب ذلك العمل على إبراز المقومات الوطنية الأساسية، واستثمارها بمهارة، والترويج للنموذج المغربي الخلاق سياسيا واقتصاديا وثقافيا من خلال تموقع منسجم وفعال، يتماشى مع قيم المغرب ومصلحه العليا ومع التوجهات الجوهرية للعلاقات الدولية ومنظومة حقوق الإنسان والآليات التي يتوفر عليها المغرب في هذا الشأن؛

- إن المستجدات التي تحل بالعالم تفرض على الدبلوماسية المغربية فتح أورش ومجالات جديدة للتعاون الاقتصادي، من أجل تعميق أبعاده الإستراتيجية. ومن هذا المنطلق، يتعين على الحكومة إيلاء الأهمية القصوى لدبلوماسية اقتصادية مقدامة ونشيطة وطموحة، قادرة على تعبئة الطاقات، بهدف تطوير الشركات وجلب الاستثمارات، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وكسب مواقع جديدة، وتتمية المبادلات الخارجية وتطويرها؛

- إن هذا الورش الدبلوماسي يقتضي التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، للتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها بلادنا، وخاصة في القطاعات الإنتاجية الواعدة، وتقوية التعاون بين القطاعات الوزارية المعنية. ويجب اعتبار سفراء المغرب في العالم بمثابة سفراء للاقتصاد الوطني؛

- وفي هذا الصدد، فإن دور المغاربة المقيمين بالخارج، والذي يتعدى عددهم 4 مليون مغربي، يتطلب تأطيره وتنظيمه وتعبئته وتحويله إلى دياسبورا قوية، قادرة على تمثيل المغرب بمحملته الفكرية والأخلاقية والاقتصادية والثقافية. وهو ما يتطلب إعادة النظر في السياسة المتبعة في هذا المضمار؛

- كما ينبغي تقديم الدعم للدبلوماسية الثقافية، وخاصة من خلال تنشيط دور "دور المغرب" (Maison du Maroc) والمراكز والمصالح الثقافية بالخارج، وتكثيف الأنشطة الفنية، وتنظيم المعارض، للتعريف بالرصيد الحضاري والثقافي العريق للمغرب، وتعزيز إشعاعه دوليا والتعريف

أهداف وأولويات واضحة تراعي التنسيق بين كافة المتدخلين.

وترتكز هذه الإستراتيجية على بعدين أساسيين، الأول يهم الدبلوماسية الشعبية والاهتمام أكثر بالمجتمع المدني وبشبكات التواصل الاجتماعي وبالفاعلين غير الحكوميين، بما في ذلك البرلمانات ومختلف الوسائط السياسية والمدنية والإعلامية بالدول، من أجل تسويق لصورة المغرب دوليا، فضلا عن الاهتمام بالبعد الثقافي في التعريف بالتطورات المهمة التي يشهدها المغرب في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية.

ويهم البعد الثاني، الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الانفتاح أكثر على الفاعلين الاقتصاديين في مختلف الدول والانخراط في شركات اقتصادية تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الاقتصاديين في إفريقيا وأوروبا والخليج وباقي حلفائه الاستراتيجيين والتركيز على موقع المغرب كبوابة لأفريقيا في تقوية موقعه الجيوسياسي والاقتصادي دوليا.

ويتوجب على الدبلوماسية المغربية أن تواكب المقولة الوطنية في أنشطتها الرامية إلى البحث عن فرص جديدة لرجح رهان التنافسية، وخصوصا في القطاعات ذات القيمة المضافة.

ولكي تواكب بلادنا التحولات التي يشهدها عالم اليوم والتحديات التي تنتظرنا، فخطابنا الدبلوماسي يحتاج إلى مراجعة شاملة، وعلى قنواتنا الدبلوماسية الرسمية أن تتبنى مقاربات أكثر انفتاحا وفعالية وعليها أن تعتمد وسائل وآليات جديدة في تعزيز حضور المغرب دوليا في مواجهة خصومه.

إن التحديات المرتبطة بؤر التوتر في العالم، وعلى الخصوص في منطقة الساحل ورهانات التنمية والنمو في إفريقيا والقضية الوطنية تتطلب أن يعتمد المغرب دبلوماسية نشطة ومثابرة.

ولقد وعدت الحكومة بتطوير منهجية العمل الدبلوماسي، من خلال مواصلة اليقظة للدفاع عن القضية الوطنية عبر تكريس دور المغرب كفاعل مهم في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

لقد سبق لنا أن طالبنا بتزويد المؤسسة التشريعية بالمعطيات الدبلوماسية الضرورية للعب دورها في مجال الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الموازية.

ونعتبر أن إحداث "خلية يقظة إستراتيجية" على مستوى وزارة الخارجية والتعاون؛ لبناء عمل مشترك وتبادل المعلومات بطريقة منتظمة، مع المؤسسة البرلمانية والأحزاب السياسية ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني. مبادرة إيجابية تحتاج إلى تفعيل حقيقيين، خصوصا وأن مجلسنا - مجلس المستشارين- أصبح يتوفر على خطة ذكية للدبلوماسية البرلمانية ضمن نظامه الإداري والهيكلية.

إن انصاف النهج الدبلوماسي المغربي بـ"الواقعي" في عمله الدؤوب للمحافظة على استقلالية القرار السياسي وتقوية الجانب الاقتصادي والحقوق والسياسي والثقافي خدمة للاستقرار والتنمية بأقاليمنا الجنوبية، داخل محيط جيوسياسي يعرف توترات خطيرة، خصوصا بدول الساحل،

كما أنها حاضرة بقوة بخصوص الاستحقاقات الانتخابية، سواء من حيث تهيء القوانين وتوفير اللوجستيك والموارد البشرية وضمان الأمن والاستقرار.

إلا أنه وفيما يتعلق بالتظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها بلادنا خلال السنة الماضية والحالية، والتي بلغ عددها ما بين 40 و 50 تظاهرة واحتجاج، حسب الإحصائيات المتوصل بها، ورغم وعينا بصعوبة تدبيرها، في إطار الحرص على ضمان الحريات والحقوق وحماية المواطنين المشاركين فيها وكذا حماية سلامة القوات العمومية والملك العام، لكون أغلبها ينظم بدون تراخيص، فإننا نشدد على ضرورة إعمال مبدأ المرونة والليونة في التعامل مع المحتجين وإبعاد استعمال العنف، خاصة وأن هذه التظاهرات تعبر عن مطالب اجتماعية لا أقل ولا أكثر، وتكون سلمية، حيث لا يستعمل فيها العنف.

السيد الرئيس،

إذا كان المغرب قد شرع بالفعل في مسلسل تغيير ديمقراطي هادئ من داخل المؤسسات، بالتفعيل الفعلي والصرح لمضامين الدستور الجديد حفاظا للمؤسسات الدستورية على انسجامها، فإن الجهوية تعتبر من صميم إصلاح بنية الدولة واستكمال البناء المؤسساتي وطريقا لاستغلال المؤسسات وعلاقة السلطة ببعضها ومراجعة تركيبة الغرفة الثانية بالبرلمان، اعتبارا لتنصيب الدستور على المكون الجهوي في تركيبة المجلس.

ولقد محمد الدستور الجديد، من خلال أحكامه المتقدمة التي تعيد تنظيم الاختصاصات بين مختلف المؤسسات الدستورية، الطريق أمام إعادة تنظيم ديمقراطي للاختصاصات بين الدولة والجهات، مع تكريس المبادئ الأساسية للجهوية المغربية والمتمثلة في الوحدة الوطنية والترايبية، والتوازن والتضامن والممارسة الديمقراطية، وانتخاب مجالس الجهات عبر الاقتراع المباشر، ونقل السلطات التنفيذية لهذه المجالس إلى رؤسائها.

إن من المميزات الأساسية التي تشكل نقاط قوة مشروع الدستور الجديد، هي اعتماد مبدأ الجهوية المتقدمة الذي أضحي الدعامة الأساسية للإدارة الترايبية، وحجر الزاوية في تكريس لامركزية متقدمة وتمية محلية مستدامة.

فلقد تم تخصيص باب تاسع مكون من 12 فصلا في الصيغة الجديدة للدستور للجماعات المحلية ممثلة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات التي أضحت هيئات لامركزية تتوفر على آليات وأدوات ووسائل قانونية ومالية لتمكينها من الاضطلاع بالدور المنوط بها كمحرك أساسي للتنمية.

فلقد أصبحت الجهات والجماعات الترايبية تتوفر على مجالات اختصاصاتها وداخل دائرتها الترايبية على سلطات تنظيمية في مجال التنمية الاقتصادية والابتكار والتكوين.

فيجب الحرص على إدماج فكرة التنوع الترايبية ضمن تصوراتنا للجهوية المتقدمة، لما لها من انعكاس على عملنا ومهدنا التشريعي، وذلك بتشجيع

بهويته الثقافية الغنية والمتعددة الروافد.

إن رفع الدبلوماسية المغربية لكل هذه الرهانات من أجل سياسة خارجية مغربية طموحة ومتوازنة قد تستدعي ميزانية أكثر من التي خصصها لها مشروع قانون المالية، لكن تعزيز الخيارات الكبرى للدبلوماسية الوطنية والشروع في بلورة إستراتيجية دبلوماسية فاعلة بتطوير منهجية العمل الدبلوماسي يحتاج إلى نفس طويل وإصرار أكيد.

iii. مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة

المالية 2014

السيد الرئيس،

السادة الوزير،

السيدات و السادة المستشارون،

يشرفني أن أتقدم باسم فريق التحالف الاشتراكي بهذه المساهمة للإدلاء برأينا في الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2014 ولعرض وجهة نظر فريقنا في سياسة هذا القطاع الحكومي الهام، متوخين التقييم السليم لعمله المبني على الموضوعية، من خلال توضيح مكامن القوة ومكامن الخلل.

فالمجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية لبناء الديمقراطية وتعزيز دولة الحق والقانون، قائمة ولا يمكن إلغاؤها بمجرد توجيه ملاحظات.

وسنحاول من خلال مناقشتنا هذه، التطرق لبعض النقاط التي نراها

مهمة في فريق التحالف الاشتراكي.

السيد الرئيس،

نود في فريق التحالف الاشتراكي أن نعبر عن تقديرنا العميق لكل الأهمية الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، على تفانيهم وشجاعتهم وروح التضحية التي أبانوا عنها في الدفاع عن وحدتنا الترايبية وضمان الأمن والاستقرار بأقاليمنا الجنوبية. وننوه بهذه المناسبة بالمجهودات والتضحيات الجسدية التي تقوم بها القوات العمومية، من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية، في إطار ظروف العمل الصعبة، ولساعات طويلة، مما يقتضي من وزارة الداخلية بذل المزيد من الجهود لضمان حماية أفراد هذه الفئة أثناء أداء الواجب الوطني، وتغيير النظرة النمطية اتجاهها من قبل المواطنين، لكونها متواجدة للمحافظة على الأمن والاستقرار والحريات وسلامة المواطنين.

كما ندعو الوزارة إلى الاهتمام بالأوضاع المادية والاجتماعية لهذه الفئة من حيث تحسين الأجور والخدمات الاجتماعية الضرورية، وذلك لضمان أداء مهامهم في أحسن الظروف.

كما نؤكد أن لوزارة الداخلية حضور قوي وفاعل في كل مجالات الحياة الوطنية لضمان الأمن والاستقرار، ومنها مواكبة المواطن في حياته اليومية وإمداده بالوثائق، إسهاما في عملية التشغيل، سواء الرسمي أو المؤقت.

بشكل وثيق بالقانون التنظيمي للجهة، لذا تؤكد على ضرورة الشروع العملي في هذا الورش الهام.

أما فيما يخص مجال الجبايات المحلية، فعلى التوجه نحو فكرة تمويل كل البرامج والسياسات العمومية المرتبطة بالتضامن والتعاون الوطني من ميزانية الدولة.

كما يتعين تمكين الجهات من سلطات جباية حقيقية، مما يقتضي إعادة توزيع منتوج الضرائب بين الجهات والأقاليم والمجالس المحلية.

هذه بعض الأفكار والملاحظات التي ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي المساهمة بها في مثل هذه المناسبة، آمين أن تعزز المكتسبات وأن تبدل مجهودات من أجل تحقيق المزيد لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز. والسلام.

iv. مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن

اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم السنة

المالية 2014

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة بعض الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم السنة المالية 2014 لعرض وجهة نظرنا في سياسة هذه القطاعات الحكومية الهامة، متوخين التقييم السليم لعملها، والمساهمة في تطوير أداؤها.

ولابد في البداية من التأكيد أن الجهود التي تقوم بها الحكومة قائمة، ولا يمكن إلغاؤها بمجرد توجيه ملاحظات.

ونحيي الحكومة على مواصلة العمل في العديد من الأوراش المفتوحة بمنطق الاستمرارية لمواجهة مشاكل البنيات التحتية ومختلف التجهيزات.

السيد الرئيس،

إننا نثمن الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2014 في مجال السكن، خاصة البرامج المتضمنة في البرنامج الإصلاحي لوزارة السكنى وسياسة المدينة، والتي تم على أساسها تعبئة 2.5 مليار درهم، وهو مبلغ ضخم وهام جدا لتجاوز المشاكل والصعوبات المطروحة في هذا القطاع الحيوي والاجتماعي، بامتياز، لارتباطه المباشر بالمواطنين وبحقهم في الحصول على سكن لائق يضمن لهم العيش الكريم ويحفظ كرامتهم. إضافة إلى كون قطاع العقار يعتبر محركا هاما للأنشطة الاقتصادية بالمملكة، كما أنه يوجد في صلب السياسات العمومية، مما يستدعي تضافر جهود كل المتدخلين والفاعلين في هذا القطاع.

دراسة خيارات التكيف التنظيمي والقانوني لإدماج الخصوصيات الجهوية ضمن الجهد التشريعي لمجلس المستشارين والموجه أساسا في اتجاه مقاربات تدبير الجماعات الترابية.

يجب تدعيم نظام الجهوية المتقدمة من خلال تعزيز وتقوية صندوق التضامن بين الجهات وصندوق للتأهيل الاجتماعي لسد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وإدماج المقاربة البيئية المستدامة ضمن الإشكاليات الجهوية المطروحة.

إن مسلسل اللامركزية والجهوية المتقدمة قد بلغ مراحل النضج التي مكنته من إرساء مختلف الوحدات الترابية كحرك للازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والثقافي، وركيزة لتنمية هجوية مندمجة ومتنوعة، وإن نظام اللامركزية ببلادنا يسير في خطى مثالية، وهو وليد عقود من التطور، ومرحلة ما بعد دستور فاتح يوليوز 2011 تمهد لمرحلة التدبير والإدارة الحرة والمسؤولية للجماعات الترابية، وعلينا جميعا ربح هذا الرهان، وهو رهان قيم، وهو كذلك رهان قيادة ونظام حكامه وتوفير إمكانيات وتدبير مؤسس على ثقافة النتائج والمحاسبة.

ولأجل وضع محام المنتخب والتزاماته السياسية والأخلاقية في صلب هذا الرهان التنموي وتمكينه من تكوين جيد يليق برهانات المرحلة، فإنه يتعين:

- اقتراح استراتيجيات تكوين وخطط عمل تضع في صلب رهان التنمية المحلية انتظارات وحاجات المواطنين والمواطنات؛

- دعم المشاركة المثلى للمواطنين في الحياة السياسية المحلية، وفي مراكز القرار بالجماعات الترابية؛

- تعزيز القدرات القيادية للمنتخبين، وبالخصوص النساء المنتخبات في إطار مقاربة النوع الاجتماعي لتدبير الشأن المحلي؛

- دعم التشبيك والانخراط في مختلف التنظيمات الإقليمية والجهوية والدولية للمجالس المنتخبة لتسهيل تبادل التجارب وإغناء المسار السياسي والتدبيري للنساء والرجال القيمين على تدبير الشأن المحلي؛

- دعم تكوين المنتخبين في مجال الحكامة المالية وتدبير المشاريع؛

- لا بد أن تؤكد على ضرورة الشروع في تنزيل الدستور على مستوى ورش الجهوية، ولا بد من إعداد مشروع قانون تنظيمي في أقرب الآجال لمشاركة كل الأطراف المعنية، وكل الأحزاب، لأن مسألة الجهوية تهم كل الوطن ومستقبل بلدنا.

وإذا كان هناك إلحاح بعض الأطراف على ضرورة تنظيم انتخابات جماعية، قريبا، فنحن نعتقد أنه لا يمكن أن يكون ذلك بدون إقرار القانون التنظيمي للجهات لأن القوانين الانتخابية والتقسيم الانتخابي والنظام الانتخابي لمجلس المستشارين، بل وانتخاب هذا الأخير، كلها أمور مرتبطة

يعقل أن تصرف الدولة مبالغ هائلة لمحاربة دور الصفيح وبعاد وضع نفس المدن الصفيحية.

إنه وبجانب التأكد على إجراءات الزجر والعقاب في حق المخالفين للقانون، فإن الوضع يقتضي اعتماد مقاربات تحفيزية وتشجيعية وإجراءات هيكلية لتيسير الولوج إلى السكن وتوسيع مجال الاستفادة من برامج السكن الاجتماعي.

إننا نؤكد أن معالجة البناء العشوائي والدور الآيلة للسقوط لا يكون إلا بشراكة مع مختلف المتدخلين، من سلطات محلية ومجتمع مدني، وتوفير عرض سكني خاص بالطبقة المتوسطة لتقليص العجز الحاصل في ميدان السكن، شريطة أن يكون البناء ملائماً ومحترماً لعدد من المعايير.

يجب التأكد على أن هناك عدة إشكاليات معقدة ومركبة يعرفها قطاع السكني ببلادنا، مقارنة مع الإمكانيات المرصودة، وهذه الإشكاليات تتمثل خاصة في:

- وجود صعوبات مرتبطة بالتشريعات والمساطر القانونية، تتعلق بتنظيم قطاع السكن، والتي استطاعت الوزارة، رغم ذلك، تجاوزها نوعاً ما، بسن مجموعة من القوانين والتشريعات تمثلت في قانون الكاري والمكثري، الهندسة المعمارية وقانون جزر المخالفات في ميدان البناء، إضافة إلى عدة مشاريع في طور الإنجاز كقانون بيع العقار في طور الإنجاز، ومشروع القانون المتعلق بنظام الملكية المشتركة، وكذا مشروع قانون يتعلق بمدونة البناء، إضافة إلى عدة آليات أخرى لتسريع وتيرة الإنجاز؛

- تنامي عدد الأسر وعدم استقراره، وطول مدة الحسم في المشاكل المطروحة، وهو مشكل مرتبط، ليس فقط بوزارة السكن، بل له علاقة بمتدخلين آخرين، مما يتطلب ضرورة تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة ومحاربة كل مظاهر الفساد؛

- ندرة العقار مقابل تزايد الطلبات، مما يستدعي تخصيص رصيد عقاري كافي.

السيد الرئيس،

إننا، في فريق التحالف الاشتراكي، نعبر عن ارتياحنا اتجاه الجهود المبذولة من قبل الحكومة في مجال تأهيل الأنسجة العتيقة. ونؤكد أن المشكل ليس مشكل وزارة السكن وحدها، وإنما هو مشكل يعني الجميع، ولا بد من الاجتهاد لتجاوزه، وهو ما يقتضي سن سياسة تشاركية ومندمجة مع الأطراف المعنية للقضاء على هته الظاهرة، ولا بد في هذا الخصوص من تفعيل الجدي لدور الوكالة الوطنية لتأهيل الأنسجة العتيقة والمباني الآيلة للسقوط.

كما نثمن عاليا تصميم الحكومة العزم على مواصلة مشاريع القضاء على مدن الصفيح في أفق 2020، حيث تضمن برنامج الوزارة الإعلان عن 11 مدينة بدون صفيح، إضافة إلى ستة مدن التي سيتم الإعلان عنها في متم

وقد حددت وزارة السكنى وسياسة المدينة أهدافا إستراتيجية تتمثل، خاصة، في تخفيض العجز السكني ببلادنا، من 480 ألف إلى 400 ألف سكن ومواصلة محاربة السكن غير اللائق ووضع إستراتيجية تتمثل في عدة مستويات، منها السكن الاجتماعي بقيمة لا تتجاوز 250 ألف درهم والسكن المنخفض التكلفة بقيمة 140 ألف درهم، والذي ارتفعت نسبته خلال السنوات الأخيرة، مع ما يطرحه ذلك من إشكاليات ترتبط أساسا بتنفيذ البرنامج، وما يتطلبه ذلك من أعمال لمبدأ الشفافية والحكامة للاستفادة من هذا السكن، في جو يسود فيه الغموض وبعض الاختلالات، نظرا لتفشي ظاهرة السمسرة والمضاربات، مما يؤدي إلى حرمان الفئات المستحقة من الاستفادة.

وقد أكدنا في فريق التحالف الاشتراكي، غير ما مرة، أن الوزارة لوحدها لن تكون قادرة على القيام بالتنفيذ، مما يستدعي انخراط جميع الفاعلين والمتدخلين في هذه العملية، لوصول هذه المشاريع إلى الفئات المستحقة.

ولا يفوتنا التنويه بالنتائج الإيجابية والمهمة التي تم تحقيقها فيما يخص تنفيذ برنامج مدن بدون صفيح، حيث استفادت حوالي 215 ألف أسرة مغربية، والتي تحسنت أوضاعها الاجتماعية من خلال الحصول على سكن لائق يحفظ لها أدنى شروط العيش الكريم.

إن إدراج سياسة المدينة ضمن اختصاص وزارة السكنى والتعمير، يطرح تحديا كبيرا على الوزارة، التي هي مطالبة ببلورة مقاربة شمولية تهدف إلى تعزيز أدوار المدن باعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو وضمان نمو منسجم ومتوازن لهذه الفضاءات، ولا بد أن ترتكز هذه المقاربة على مبادئ الحكامة الجيدة والتشاور مع كافة الفرقاء المؤسساتيين والهيئات المنتخبة والمهنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني.

إن المفهوم الجديد لسياسة المدينة يقتضي استبدال وضع تسيطر عليه العشوائية والارتجال وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين، بوضع جديد يضع الإنسان في قلب محططات تنمية المدن والقرى... التي تتوخى خلق مجالات مدججة لمختلف فئات المجتمع في فضاءات متناعمة ومتناسقة.

السيد الرئيس،

إن محاربة السكن غير اللائق تقتضي، من جهة، معالجة ما هو موجود، ومن جهة أخرى تقتضي تخصيص رصيد عقاري كافي وعرض سكني ملائم لمواجهة ظاهرة الهجرة نحو المدن.

وموازاة مع الجهد المبذول لمحاربة ظاهرة البناء العشوائي، خاصة في الأحياء الهامشية للمدن الكبرى، يجب اعتماد الحزم والإرادة السياسية المطلوبة لفرض هبة الدولة واحترام القانون.

لا بد للوزارة من تنسيق جهودها مع باقي المتدخلين في قطاع السكن لمحاربة السكن العشوائي والقيام بعملية استباقية ضد عودة استيطان مدن صفيح جديدة في المدن وتطبيق الزجر العقابي في حق المتلاعبين، فلا

منشآت لتخزين المياه من جهة، وحماية المناطق المتواجدة بها من الفيضانات من جهة أخرى، يوجد كثير منها في حالة مندهورة جراء الأحوال المترامية، مما يجعلها غير قادرة على استيعاب كميات كبيرة من المياه الناتجة عن أمطار قوية واستثنائية، مما يطرح بإلحاح مشكلة تخزين المياه والاستفادة القصوى من مياه الأمطار، التي لم نستفد منها بسبب انصرافها إلى البحر. وهو ما يفرض استخلاص النتائج وبناء إستراتيجية لتخزين المياه للاستفادة منها وحماية المواطنين من أضرارها.

لابد في هذه المناسبة من استحضار معاناة العديد من المدن من نقص المياه الصالحة للشرب، خاصة في المناطق الجنوبية، مما يستدعي التفكير في إقامة نوع من التوازن بين شمال وجنوب المغرب، للاستفادة بشكل متوازن من هذه المادة الضرورية.

كما لابد من التذكير وتبليغ معاناة المواطنين من جراء غلاء فواتير الماء الصالح للشرب في المدن والقرى، لذا نطالب بتشديد الرقابة على الوكالات المؤكول إليها مهمة التزويد بالماء، بتنسيق مع وزارة الداخلية. هذا، إضافة إلى رداءة جودة المياه في بعض المدن التي يظهر فيها التلوث بالعين المجردة.

السيد الرئيس،

إن المغرب كباقي دول العالم يعرف بروز عدة ظواهر بيئية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الأجيال القادمة، حيث إن ثرواته تعرف استنزافا، وبيئته تعرف تلوثا ينعكس سلبا على صحة المواطنين نتيجة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فالتمدن السريع الذي عرفه المغرب خلال السنين الأخيرة أدى إلى جعل الأوساط الحضرية مجالا للضغط على استغلال الأرض وتدهور البيئة بما في ذلك جودة الهواء والماء، الجو الطبيعية، وذلك يرجع أساسا إلى السلوك الإنساني.

كما أن تقدم القطاع الصناعي ساهم في تدهور حالة البيئة على مستوى بعض المناطق، وذلك بفعل الإفرازات الصناعية الذي يتم التخلص منها بصفة عشوائية ودون معالجتها.

إن البيئة تعتبر حقا من حقوق الإنسان نظرا لارتباطها بصحة المواطن وسلامته، فمن حق المواطن العيش في بيئة نظيفة.

إن مجال البيئة يقتضي همدا جماعيا مؤسساتيا، والتزاما فرديا مواطنانيا في أفق بناء وعي بيئي جماعي يتوخى تغيير السلوكيات السلبية، والانخراط القوي لمختلف مكونات المجتمع في دينامية تفاعلية وتفاعلية تقوم على أساس احترام حق الأجيال القادمة في الاستفادة بشكل مستدام في التنوع البيئي وفي الرصيد الطبيعي والتاريخي للوطن، مع الحرص الفردي والجماعي على تحقيق التنمية المتوازنة، وتحسين جودة الحياة والظروف الصحية للمواطنين، مما سيسمح بالحفاظ على المجالات، والمحميات والموارد الطبيعية، وكذا التراث الثقافي، في إطار عملية التنمية المستدامة. كما يقتضي همدا يداغوجيا وتربويا جماعيا بهدف إدماج الانشغالات البيئية، في السياسات القطاعية. إن تبعات التطور الاقتصادي المتسارع، الصناعي منه والفلاحي

هذه السنة. وهي مجهودات مكنت المغرب من احتلال صدارة الدول على الصعيد العالمي في مجال القضاء على هذه الظاهرة، رغم أنه لا يتوفر على موارد طبيعية استثنائية، ورغم الإكراهات المعقدة التي تتصل أساسا بالتعاقد واحترام الالتزامات، بحيث يصعب ضبط تزايد الأسر القاطنة بالأحياء الصفيحية، إضافة إلى بعض الإشكاليات المرتبطة بتعميم مقارنة المواكبة الاجتماعية للأسر المعنية بالبرنامج.

إلا أن نجاح هذه البرامج يرجع أساسا إلى وجود إرادة سياسية حقيقية يقودها جلالة الملك والحكومة، خاصة وزارة السكنى، وينخرط فيها كل الفاعلين في الميدان، وتعتمد مقارنة شمولية، سواء على مستوى وسائل التدخل أو على مستوى توفير الوسائل المؤسساتية والتشريعية والمالية.

فلا بد من توجيه السياسات المتعلقة بتحسين ظروف عيش سكان دور الصفيح، إضافة إلى إيجاد بدائل سكنية مناسبة للحيلولة دون نشوء أحياء صفيح جديدة.

ولابد كذلك من الإسراع في المصادقة على تصاميم التهيئة وإخراج قانون لجزر المخالفات في ميدان التعمير.

وفي الأخير، نؤكد على ضرورة صياغة سياسات وتشريعات حضرية شاملة واستراتيجية وطنية للسكن، قائمة على مؤسسات فعالة، وتقوية التنمية المحلية واستئصال مدن الصفيح، وتقوية الشراكة مع جميع الفاعلين، من سلطات محلية وفاعلين آخرين، وكذا سن إطار مؤسسي وقانوني يضبط مسؤولية كل طرف من الأطراف.

كما نتمن برنامج الوزارة الطموح بخصوص المدن الجديدة، كما هو الشأن بالنسبة لانطلاق ورش تهيئة مدينة تامسنا وتجهيزها بالمرافق الضرورية واللازمة، لضمان الاستقرار للسكان وتوفير شروط العيش الكريم، وخاصة تشجيع ولوج المواطنين إلى هذه المدينة لاقتناء السكن. ونتمنى أن تعتم هذه التجربة لتحقيق أقطاب حضرية جديدة تكون في مستوى تطلعات الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

يشكل الماء مادة حيوية وأساسية في الحياة، والتي تعد شأنا سياسيا ومملكا عموميا، وأحد أهم شروط التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. وبما أن المغرب يعرف نقصا في الموارد المائية، فإنه بات ضروريا تديره بطريقة عقلانية وسن تشريع ملائم لتلبية حاجيات مختلف المستعملين لهذه المادة الأساسية.

لابد من اعتماد طرق جديدة لتزويد البلاد بالماء وبأقل تكلفة واعتماد مقارنة جديدة تنبني على التدبير المندمج للعرض والطلب، واتخاذ تدابير، خاصة في المدن، لمنع تبذير الماء، والحد من الاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية.

لابد كذلك أن تضع الحكومة ضمن سياستها، بناء السدود لتعبئة المياه السطحية ومنعها من الانصراف في البحار والأنهار. فالسدود التي تعتبر

الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية.

إن ظاهرة التهريب التي تعرفها المقالع المغربية تكلف الدولة خسارة تعد بملايير الدراهم سنويا، كما أن أنشطة الربح تضيق على الدولة ما بين نقطة ونقطة ونصف من معدل النمو، ناهيك عن الانعكاسات السلبية التي تمثل في ضياع مناصب الشغل وفرص الاستثمار. فلا بد من استغلال معقلن للمقالع بمختلف أنواعها، وإحداث آليات المراقبة ومتابعة نشاط مستغلي هذه المقالع.

من المؤكد أن هذا الورش الإصلاحى ستعترضه مقاومات متعددة، بالنظر إلى قوة اللوبيات المستفيدة من هذا الوضع، كما أن هناك قطاعات تتطلب وقتا، في حين أن هناك بعض القطاعات لا تتطلب سوى الإرادة السياسية والحزم في معالجتها، خاصة تلك التي يُبرر الربح فيها بدواع اجتماعية أو اقتصادية.

فالحكومة مطالبة بالتركيز، بالأولوية، على الأوراش الكبرى الواردة في البرنامج الحكومي، بما يمكن من مجابهة تحديات الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة، وبما يسهم في إعطاء نفس جديد لدينامية التنمية وإنتاج الثروات وإحداث مناصب الشغل، والإنكباب على معالجة الأوضاع المعيشية الصعبة لفئات واسعة من جاهير شعبنا خاصة منها الفئات الفقيرة والمهمشة عبر تمكينها من الولوج إلى خدمة عمومية جيدة والاستفادة من التجهيزات العمومية بكيفية عادلة، وإخراج مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات من أوضاع الهشاشة والفقر والتهميش وإدماجهم في المجتمع، عن طريق سياسات عمومية واضحة وتدبير وإجراءات مدققة يتم بلورتها بشكل تشاركي.

السيد الرئيس،

بخصوص مجال النقل الذي يعتبر مظهرا آخر من مظاهر الفساد والربح بحكم أن الرخص تمنح خارج قواعد الشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص، فهو في حاجة ملحة للعقنة وإلى إعادة التنظيم، فقد آن الأوان للانتقال من نظام الرخص إلى نظام شفاف وعادل وضمن لتكافؤ الفرص ويشجع الاستثمار في القطاع ويدعم المبادرة الحرة ويرسي الشفافية والمهنية والجودة ويسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ويرفع من جودة الخدمات ويضمن السلامة المطلوبة، ويأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة ويراعي خصوصيات ذوي الاحتياجات الخاصة.

نؤكد على ضرورة اعتماد قوانين للتصدي للربح والامتيازات، وسن قواعد وإجراءات قانونية زجرية تحدث القطيعة مع هذا النظام وتشجع على قيم العمل وبذل الجهد عوض الاستفادة من الامتيازات دون مقابل.

ونحن ندعم التدابير التي اتخذتها الوزارة وتوجهها نحو إقرار دفاتر التحملات وتحليل القطاع من نظام الرخص الذي لم يعد يلائم الواقع ولا يؤدي سوى إلى تقوية اقتصاد الربح.

السيد الرئيس،

بالرغم من دخول مدونة السير الجديدة حيز التنفيذ واعتماد الإستراتيجية

والتكنولوجي، يجعل بيئة البلد تعاني من وضع هشاشة وترقب دائم، تضاعف من إكراهاتها الانعكاسات الخارجية لمختلف المضاعفات البيئية، التي تسبب مشاكل بيئية كثيرة في عدد من بلدان العالم، والتي لا تعترف بالحدود الوطنية، ومن ضمنه معضلة التغيرات المناخية التي تستفحل يوما بعد آخر، ومضاعفات الحوادث النووية، وغيرها. وهي إشكاليات دولية تقوم معالجتها على حد أدنى من التنسيق والاحتراز الدولي.

لكن البعد الوطني لانعكاسات الأنشطة الاقتصادية والمشروع الطاقي على المجال البيئي هو مسؤولية وطنية تتعهد المؤسسات والهيئات الحكومية والتمثيلية بضمانها، مما يقتضي إنجاز دراسات هجومية حول نظم الإنتاج المحلية، تدمج مناطق الأنشطة الاقتصادية وأحواض الشغل والتكوين ومناطق التجاذب والتنافر بين إكراهات الإنتاج الاقتصادي وحاجيات التوازن البيئي بمختلف جهات المملكة... في أفق التشخيص الدقيق والاستكشاف الترابي من أجل التحكم في الدينامية المحلية وتطوير آليات التهيئة وإنجاز دراسات حول نظم المعلومات الترابية، وإدماج الهاجس البيئي في انشغالاتها النظرية والإستشرافية لمختلف الأنشطة المتوقعة بجهات المملكة.

إن مسؤولية الدولة هي توفير إمكانية المراقبة لمختلف المتدخلين على مستوى جهات المملكة (فاعلين اقتصاديين، منتخين، مخططين، مستثمرين) لقياس مستوى المخاطر البيئية، الواقعية منها والمحتملة في حدودها الدنيا والقصى، ومستويات مواجهتها والحد من انعكاساتها السلبية على صحة الإنسان وعلى جودة الهواء والماء ومختلف المؤشرات الجهوية التي يتم تحيينها وتدقيقها.

السيد الرئيس،

نذكر أن الحكومة جعلت من محاربة الربح والفساد، عموما، أهم الأهداف في برنامجها المصرح به، وفي هذا الإطار فهي مطالبة باعتماد مخطط عمل أو إستراتيجية شاملة، كفيلا بالقضاء على مختلف مظاهر الفساد والربح، من خلال سن قوانين ممانعة للربح، ومراجعة الرخص التي منحت خارج الضوابط والشروط القانونية للحد من الامتيازات والرخص الممنوحة وعدم الاكتفاء بنشر لوائح المستفيدين من الربح، وذلك حتى يتم إرساء أسس اقتصاد عصري مبني على المنافسة الحرة والمتكافئة في إطار من الشفافية، ومن خلال ذلك يتعين تحديد الإجراءات المناسبة من أجل إلغاء مواطن الربح، التي تعتبر العائق الأساسي أمام التنمية الاقتصادية بالمغرب.

فالأولوية في إصلاح الاقتصاد الوطني يجب أن تتجه إلى الحد من الاحتكارات، بضمان الشفافية والنزاهة والمنافسة المشروعة في سوق الصفقات العمومية، من خلال وضع آليات وقواعد لتقنين المنافسة، وتمتع مجلس المنافسة باختصاصات حقيقية باعتباره مؤسسة دستورية نص عليها الدستور الجديد وتمتعها باستقلالية تامة بمقتضى الفصل 166 من أجل الاضطلاع بدوره ومنحه سلطات واسعة لردع كل أشكال الربح ووضعيات الاحتكار والممارسات المخلة بقواعد المنافسة الحرة والنزاهة والمشروعة، بضمان

العدالة المالية، وأن حسن تديرها واعتماد الحكامة الجيدة في إدارتها يساهم في فرض ونشر منطق الشفافية في التدبير في باقي القطاعات الوزارية الأخرى.

فأهمية القطاع تقتضي أن يحظى بنوع من الالتقائية في البرامج الاستثمارية بمختلف أنواعها، مع الاستمرار في تفعيل الأفضلية للمقاولة الوطنية ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أكدت التركيبة الحكومية الأخيرة الأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع، بإضافة حقيبة وزارية خاصة بقطاع النقل، تنضاف لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وبإضافة شعبة اللوجستيك في الهيكلة الوزارية الجديدة. وهذا جانب تطبيعي يعزز مكانة هذا القطاع في الهندسة الحكومية ككل.

ولتنفيذ برنامجها وتحقيق التزاماتها، وضعت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك إستراتيجية ممتدة من 2012 إلى 2016 باستثمار إجمالي قدره 166 مليار درهم يتوزع على:

- قطاع الطرق (26,1 مليار درهم)؛

- الطرق السيارة (15,8 مليار درهم)؛

- السكك الحديدية (27,5 مليار درهم)؛

- الموانئ (28,5 مليار درهم)؛

- المطارات (5 مليار درهم)؛

- اللوجستيك (63 مليار درهم).

إن جزءا من هذه الاستثمارات يمول وفق تركيبة مالية خاصة بكل برنامج من طرف الدولة ضمن الميزانية العامة والمؤسسات والشركات العمومية المعنية عن طريق الموارد الذاتية والاقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو السوق المحلي.

ولقد سجلنا خلال السنتين الماضيتين بعض المبادرات الجريئة والحادة، والتي يمكن اعتبارها بمثابة جس النبض وقياس مستوى المقاومة لدى أصحاب الامتيازات. ونورد كمثل نشر لوائح رخص المأذونيات والكشف عن بعض الخبايا المتعلقة باستغلال المقالع ومساطرها، وما يشبه ذلك من إجراءات عرضية والتي لم يترتب عنها أي مفعول واضح، باستثناء إعلان النوايا ونية مراجعة مراكز الربح وتفكيكها.

ولاحظنا كذلك خلال السنتين الماضيتين أن هناك استمرار واجتهاد نحو إحداث ديناميكية التغيير والتطوير في كل القطاعات التابعة للسكنى، ولكن بنفس المنظور الموروث من الحكومة السابقة، في حين أن الأمر يتطلب منظورا جديدا ورؤية إستراتيجية جريئة تندرج في إطار ضرورة الاستجابة لتطلعات المغرب المتنامي والمتنافس، والذي يسعى إلى تقوية ذاته بتعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكامة الجيدة.

الوطنية للسلامة الطرقية، إلا أننا نسجل في فريق التحالف الاشتراكي، وبكل أسف، الارتفاع المهول لحوادث السير وما يترتب عن ذلك من إقتال لكاهل ميزانية الدولة وارتفاع عدد القتلى، وهذا دليل على محدودية فعالية السياسة المتبعة في مجال السلامة الطرقية، مما يستدعي التفكير في اعتماد مقاربة جديدة لحل معضلة حوادث السير تركز بالأساس على التأهيل والتأطير وتحسيس العنصر البشري، الذي يلعب دورا أساسيا في تفشي هذه المعضلة، دون أن ننسى ضرورة انكباب الوزارة على تحسين حالة الطرقات التي تساهم أيضا، وبشكل مباشر في هذه المعضلة.

إن الحديث عن حوادث السير يجرنا إلى الحديث عن حالة الطرق، ببلادنا، ذلك أنه، وبالرغم من التقدم الحاصل في مجال الطرق، ما زالت البنى التحتية بالمغرب لم ترق إلى مستوى طموحات الشعب المغربي. فلا بد من صيانة جيدة للشبكة الطرقية الموجودة، عبر تثنية بعض الطرق وفك العزلة عن العالم القروي لاستيعاب الرواج الكبير الذي أصبحت تعرفه المدن، خاصة الكبرى منها.

أما بالنسبة للطرق للسيارة، فهناك مجهودات بذلت في هذا المجال، لكن يبقى الأمر محدودا مقارنة مع طموحات الشعب المغربي.

كما أن ارتفاع وتيرة الرواج على الصعيد الوطني يستلزم طرق سيارة توازي السرعة والوتيرة التي يسير عليها الاقتصاد.

هذا، إضافة إلى المشاكل التي يطرحها الإصلاح المستمر والمتكرر لبعض المقاطع الطرقية بالطرق السيارة مما يؤثر على السير العادي للمواطنين، السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إننا في فريق التحالف الاشتراكي نؤكد مرة أخرى، أن تحقيق الأهداف الطموحة التي جاء بها البرنامج الحكومي، لا يمكن أن يتأتى إلا بإعمال الشفافية والحكامة الجيدة والتخليق والتصدي الحازم للفساد والرشوة والريع في إطار خطة عمل واضحة وإجراءات ملموسة ومدققة، في احترام لضوابط دولة الحق والقانون والمؤسسات.

إن قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك بمختلف أنماطه: الطرقي والسككي والجوي والبحري يجسد أهمية البنيات التحتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد علاقته وارتباطه بتنمية وتأهيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبشكل حافزا قويا لجذب المستثمرين.

ويمثل قطاع النقل لوحده ما يوازي 6% من الناتج الوطني و9% من القيمة المضافة للقطاع الثلاثي. كما يمتص النقل بمختلف أنماطه 34% من الاستهلاك الوطني للطاقة، ويشغل 10% من السكان النشيطين بالمجال الحضري، ويساهم منتوجه من الرسوم الضريبية في 15% من مداخيل الميزانية العامة للدولة.

وهو قطاع تلتقي فيه المشاريع القطاعية الأخرى. كما أن المشاريع التي تؤطرها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك تساهم بشكل كبير في تحقيق

يتعين دعمها وتقوية مركزها والحفاظ عليها كمكسب وطني قائم، وتهيئتها وتأهيلها وتعزيز مكاتبها وتنافسيتها، مع ما يتطلب ذلك من استمرار في سياسة التحكم في الكلفة والأثمان، حتى يتمكن الجميع من الاستفادة من هذا النمط من النقل السريع.

وعلى مستوى الموانئ، فلقد سبق لوزارة التجهيز أن أعلنت عن المخطط الوطني للموانئ في أفق 2030، لكن هذا المخطط في أبعاده وأهدافه يبقى دون الطموح المرتبط بالموقع الاستراتيجي للمغرب وبالنظر للأدوار الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية التي تنتظره باعتباره يربط أوروبا بإفريقيا.

وبالرغم من أن المغرب بسواحه البالغ طولها 3500 كلم والممتدة على واحمتين بحريتين، والذي يتوفر على 27 حاضرة مينائية و33 ميناء، منها 30 تجارية، 14 للصيد البحري، فما زال طول الشاطئ الأطلسي على حاله منذ عقود، حيث لا يتوفر على ميناء كبير بمواصفات دولية، إلا إذا استثنينا ميناء الدار البيضاء. أما الموانئ الأخرى فهي عبارة عن مراكز للصيد باستثناء ميناء أكادير الذي يلعب دورا موسميا ونسبيا في نقل البضائع، مما يجعل المغرب، وهو البلد المحاط ببحرين، لا يتوفر لحد الآن على التجهيزات المينائية الطموحة القادرة على تعزيز مكانته الدولية في المجال الاقتصادي وفي قطاعات التوزيع والتخزين واللوجستيك، وفي المجال الاستراتيجي العام.

ولقد حقق هذا القطاع إخفاقا كبيرا بسبب الإقدام على خصوصية هذا القطاع وعدم التحكم وحسن التدبير، مما أدى إلى القضاء الشبه النهائي على الأسطول التجاري البحري واختفاء العلم المغربي في هذا القطاع (تجربة COMANAV⁴ نموذجاً).

هذا، في الوقت الذي توجد فيه إمكانيات هائلة في مختلف الشواطئ المغربية صالحة لأن تكون أماكن للجذب والاستثمار في التجهيزات المينائية منها والترفيهية، فضلا عن كون عدد من الموانئ القديمة بالمدن كأكادير والصويرة محتاجة إلى إعادة تأهيل ووظائفها في أفق إستراتيجية قوية ومتعددة الأبعاد على شاكلة تجربة ميناء طنجة المتوسط الذي يعتبر اليوم أحد أكبر موانئ البحر الأبيض المتوسط، وصمم لاستقبال آخر جيل من السفن، ويتوفر على محطة للوجستيك، وعلى ميناء للمسافرين بمحطة نهائية سير سككية ورصيف بترولي، ويؤمن حركة تجارية بحوالي 70 مليون طن ونقل 4 ملايين مسافر، لأن المغرب بمواصفاته ومؤهلاته في حاجة اليوم إلى أكثر من قاطرة تنمية نحو العالمية.

إن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك طرف أساسي في معادلة التكامل والتلاقي، بحكم أن معالجة مشاكل قطاع النقل بجميع أنواعه لا تتوقف على هذه الوزارة والمؤسسات التابعة لها فقط، بل تتم باقي القطاعات الحكومية الأخرى ومختلف الجماعات الترابية، ضمن العملية

فلقد كان من المأمول والمنتظر أن تعلن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك عن مخطط وطني للطرق في المغرب، في انسجام وتناغم بين مختلف الجهات لخلق نظام متكامل مختلف وسائل النقل الطرقي منها والسككية في التقائية وفي انسجام كامل مع المخطط الوطني الحضري الذي تنفذه الجماعات الترابية.

هذا المخطط الطرقي الذي يسعى في نظرنا إلى تمديد شبكة الطرق السيار إلى كل مراكز الجهات مع تحويل الصلاحيات لهاته المجالس الجهوية في وضع مخططات جهوية للطرق أو شبكات سككية بين مدن الجهة ومراكزها الحضرية.

إن من شأن هذا أن يقوي الشبكة وأن يعطي لمنظور الجهوية الموسعة ديناميكية تنافسية إذا ما استطاعت الدولة تمديدها وتعزيزها بشبكة سككية تشمل كافة جهات البلاد، بجانب الطرق السيارة، لأن الحديث عن الجهوية بدون استحضار التوزيع العادل للبنيات الأساسية، الذي على أساسه تحدد حصة كل جهة من الموارد الجبائية الوطنية، حسب مستوى اندماجها في الشبكات الوطنية للنقل.

وحسب التقارير المرافقة للقانون المالي، فإن الحكومة ما زالت مقيدة بتبعات الشبكات المنجزة، سواء في مجال النقل الطرقي أو السككي، بحيث ليس هناك أي مؤشر يوحى بالتوجه نحو توسيع شبكة الطرق السيارة والسكك الحديدية في اتجاه الجهات التي ما زالت تفتقر لها، وبالحصوص في المناطق الجنوبية.

فإذا كان الحديث عن البرنامج الوطني لطرق العالم القروي في مراحل المتعددة يدخل ضمن سياسة التخفيف من عزلة العالم القروي، ويمكن من الرفع من مستوى التنمية وإدماجه في المشروع التنموي، فإن ذلك لن يغني من وضع مخطط شمولي للنقل البري في أفق 2035 يندرج في تصور لبناء مغرب مكون من جهات متقدمة ومنسجمة بنويًا.

وعلى مستوى النقل الجوي، ولتأمين النقل الجوي، يتوفر المغرب على حوالي 15 مطارا للرحلات الداخلية والدولية، وتؤمن هذه المطارات سنويا نقل ما يناهز 7 ملايين مسافر وحوالي 50 مليون طن من الشحن، ولقد تم توسيع مطار محمد الخامس بالدار البيضاء وكذلك مطارات مراكش، وجدة، أكادير والرباط، سلا.

ولكن، بحكم طبيعة هذه الوسيلة من النقل، وارتباطها أساسا بالقطاع السياحي وبتدفقاته ومراكز الهجرة نحو الخارج، فإن الجهد المبذول، والذي ما زال يبذل في توسيع المطارات وتأهيلها في المراكز السياحية أمر يجب أن يواصل.

ولكنه في نفس الوقت لابد من التفكير في إنشاء مطارات أو محطات للطائرات في مختلف المدن، مع التحكم في سياسة تدبير القطاع بإشكالياته وتعقيده المرتبطة بـ"السبب المفتوحة"، وما نتج عنه من احتدام وشراسة المنافسة، الشيء الذي يهدد الشركة الوطنية (الخطوط الملكية المغربية) التي

⁴Compagnie Marocaine de Navigation

فعلى مستوى التعليم، وفي سياق ما تعرفه بلادنا من ضرورة إصلاح منظومة التربية والتكوين، خاصة بعد الخطاب الملكي في 20 غشت 2012 و2013 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب عن ضرورة إصلاح التعليم وجعله ذي جاذبية وجدوى وبني الحس النقدي لجعله مواكبا لمتطلبات سوق الشغل، مندجاً في التنمية ومصاحباً للتطور البيداغوجي والعلمي والتكنولوجي الذي يعرفه العالم.

وفي سياق مطالبة النقابات وخاصة الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل بضرورة الإصلاح، وجعلتها يقرعان جرس الإنذار في إضراب 12 فبراير 2013، بادرت الحكومة ولأول مرة منذ عقود، إلى الاقتطاع من أجور المضربين المطالبين بالإصلاح مع غضها للطرف في قطاعات أخرى، عندما يتعلق الأمر بالزبناء السياسيين، بينما تعاملت بانتقائية وانتقامية مع إضرابات التعليم والصحة والعدل، مما يطرح مسألة المساواة بين المواطنين التي يضمنها الدستور، وي طرح كذلك المزاجية في التعامل مع النصوص الانتقائية والتأويل المنفرد خارج تنزيل النصوص التنظيمية المنظمة للإضراب.

وفي هذا الصدد، فإننا نطالب بالإسراع بإخراج القانون التنظيمي للإضراب، إضافة إلى قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب لكبح التعامل المزاجي والانتقامي للحكومة.

إن المؤشرات الرقمية المتضمنة في القانون المالي، لا تبشر بأدنى خير على مستوى إمكانية الشروع في إصلاح قطاع التعليم، حيث كانت الحكومة إلى حدود أمس، تعتبر أن التعليم لا يتطلب أي إصلاح، غير أن الخطب الملكية والتقارير الدولية والوطنية والنقابات أكدت بما لا يترك مجالاً للشك أن هذا القطاع الحيوي ذو الأولوية الثانية بعد قضية الوحدة الترابية، يتطلب تدابير وتصوراً إصلاحياً لوضع بلادنا على سكة الإقلاع لإلحاقه بركب الدول المتقدمة والديمقراطية، خاصة أن أماننا مجموعة من الدول جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى التي استطاعت في فترة وجيزة أن تتحول إلى دول جنوب متقدمة بفضل الإجراءات المتخذة على مستوى التعليم.

إلا أن الحكومة، وخلافاً لما أوردته في التصريح الحكومي ليناير 2012، وللوعود الانتخابية التي أطلق عنانها حزب الأغلبية، لم تعط أية أهمية لقطاع التعليم. هذه الميزانية التي ستكرس الإفلاس وعدم الثقة في المدرسة العمومية.

فن خلال المناصب المالية المستحدثة خلال ميزانية 2014، يتبين أن العدد هزيل جداً (7000)، ستغطي بالكاد عدد المتقاعدين والذين سيغادرون العمل نهاية هذا الشهر 31 دجنبر 2013. ويتجاوز عددهم 5000 متقاعد، ولا نعرف ماذا ستفعل الوزارة لتغطية الخصاص المهول هذه السنة، والذي سيعمم الخصاص في الموارد البشرية، مما يعني استفحال ظواهر الاكتظاظ والأقسام المشتركة وحذف المواد والأستاذ

المندمجة والمتناسقة للعمل الحكومي.

إن الاكتفاء بالحديث عن المشاريع والتصورات والمخططات سيبقي محدوداً ما دام لم يتخض عن ترسانة قانونية جديدة لتطوير قطاع النقل وإدماجه في دواليب العولمة المتسارعة والمتنافسة، خصوصاً وأن المغرب بدأ يعرف نمو القطاعات الاقتصادية الكبرى كقطاع الفلاحي والصناعي والطاقي، إضافة إلى تطوير تجربته في التحويل المعدي والطموح إلى مضاعفة نشاطه في التجارة الدولية وتقوية قدراته في التصدير والتبادل المتكافئ.

ورغم ما يحمله مشروع القانون المالي من طموحات في تحسين أداء وزارة التجهيز والنقل، فإن مخططات الميزانية لهذا القطاع تبقى محدودة أمام ضخامة ما ينتظرها من رهانات لتجهيز البلاد وتأهيل بنيتها، وهو ما يتطلب في نظرنا إعادة النظر في منهجية وضع ميزانية التجهيز والنقل وإخضاع إعدادها بالدرجة الأولى إلى ورش التشارك والاستشارة مع مختلف الجهات المعنية بالنقل، وبالأخص المجلس الجهوي.

VIII. الفريق الفيدرالي

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

خلافاً لما كانت تروج له الحكومة عن المشروع المالي لسنة 2014 باعتباره ميزانية ذات أبعاد اجتماعية، يتجلى بكل وضوح أن هذه الميزانية هي ميزانية لا تراعي نهائياً الأبعاد الاجتماعية، بل تتضمن مجموعة من الإجراءات ذات خلفية سلبية تجاه فئات عريضة من المواطنين، وخاصة الأجورين الذين سيؤدون فاتورة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في مشروع القانون المالي المعروف علينا الآن، وخاصة ما تسميه الحكومة بالإصلاحات الجبائية التي يغطي الأجورين نسبة تزيد من 74% من الموارد الضريبية، في حين تغطي الطرف عنه اللوبيات التي تستفيد من ثروات البلاد وتهرب الملايير إلى الأبنك الأجنبية.

كما أن الإصلاحات التي تمتازها الحكومة لمعالجة صناديق التقاعد لحقتها قبل أن تحج نهائياً في المدى القريب، تستهدف جيوب الأجورين فقط، في القطاعين الخاص العام، وخارج آلية الحوار الاجتماعي في إطار مقارنة تشاركية لتنفيذ الالتزامات بالحدود الدنيا للتعهدات والالتزامات المبرمة في اتفاق 26 أبريل 2011، والوعود التي أطلقها رئيس الحكومة مراراً دون الالتزام بالحدود الدنيا للتعهدات والالتزامات.

فن خلال مشاركتها في النقاشات داخل لجنة التعليم، التي تضم أهم القطاعات الاجتماعية: كالتعليم والصحة والشبيبة والرياضة والاتصال والتضامن، ومن خلال اقتراحاتنا التي لم تأخذ بجلها الحكومة، يمكن الجزم بأن هذه الميزانية لا تتوفر على مقومات وأبعاد اجتماعية في خدمة الفئات العريضة من الشعب المغربي، وخاصة الفئات الفقيرة والمتوسطة.

وكره المؤسسة التعليمية، وتعطل التلقي المريح والتشجيع على المغادرة وعدم التحصيل وكل المظاهر التربوية غير السليمة.

فرغم المبالغ الهائلة للبرنامج الاستعجالي، الذي كان الغرض منه إصلاح البنية التحتية وتحسين العرض البيداغوجي، إلا أن الوضع لا زال كما كان، بل يتطور نحو الأسوأ، مما يتطلب منه الوقوف لتقييم وتقويم البرنامج الاستعجالي للمساهمة من خلاله في تطوير المدرسة العمومية وإشراك الفاعلين الاجتماعيين في التدابير الممكن اعتمادها للإصلاح.

وعلى المستوى البيداغوجي، نساءل ويتساءل الرأي العام الآن حول الإصلاح البيداغوجي الممكن لتطوير التعليم، منذ التعليم الأولي الذي همشته الحكومة في نسختها الأولى، رغم تقرير المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008، والذي أكد على إعطاء أهمية قصوى للتعليم الأولي، الذي لا يمكن لأي إصلاح بدونه، في حين لا نجد في التصور الحكومي أية إستراتيجية لتعميم التعليم الأولي ودججه في إصلاح المنظومة التعليمية ككل.

المنتقل... إلخ.

وتندرج الحكومة بتضخيم كتلة الأجور في قطاع التعليم، باعتباره قطاعا مستهلكا وغير منتج، متناسية أن التعليم هو أهم قطاع منتج، باعتباره يبني الإنسان والمواطن الذي لا يمكن لأية تنمية حقيقية تجاهله أو تهميشه.

لنا، كان من الأجدر استثناء قطاع التعليم من التدابير التقشفية والحسابات الضيقة والتوازنات المالية، وجعله قضية وطنية حقيقية، لا تعني الوزارة فقط، بل كل القطاعات الحكومية المعنية وجعله قضية كل الشعب المغربي وتعبئة المجتمع برمته من أجل إقلاع حقيقي للقطاع.

فهل تستجيب الميزانية الحالية لمحاولة الإقلاع ببلادنا؟ لا، وألف لا، فبالإضافة إلى عامل الخصاص المهمول، فإن البنية التحتية وشروط العمل لا تستجيب لطموحات شعبنا، ولا تجعل أبنائنا في مؤسسات التعليم العمومي يعيشون في فضاءات محببة في غياب الجمالية والمرافق الأساسية لتعليم عصري وحدائي، بل إن وضعية بعض البنات تساهم في تشجيع العنف